

أثر المحدثين

في الدراسات المصرفية



خالد محمد عيال سلمان



أثر المحتسب في الدراسات الصرفية

خالد محمد عيال سلمان

الطبعة الأولى

2011م



محفوظات جميع الحقوق

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/7/2610)

415

✽ سلمان، محالد محمد عيال.
✽ أثر الخصب في الدراسات الصرفية/محالد محمد عيال سلمان. - عمان : دار
ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
(ص .)
✽ ر. ا. : (2010/7/2610) .
✽ الوصفات : قواعد اللغة//اللغة العربية/
* يحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات القهرمة والتصنيف الأولية .

* (ردمك) 978-9957-32-517-6 ISBN



دار الحامد للنشر والتوزيع

شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف : 00962- 5231081 فاكس : 00962- 5235594

ص.ب. (366) الرمز البريدي : (11941) عمان - الأردن

Site : www.daralhamed.net

E-mail : info@daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مقلته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على
أي وجه، أو بأي طريقة كانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم بالتسجيل، أم بخلاف ذلك، دون
الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الناشر للملاحقة القانونية.

الإهداء

إلى والديَّ العزيزين...

إلى زوجتي الحبيبة، وابنتيَّ الغاليتين: جنى، وجمانة...

إلى إخوتي الأعزاء...

إلى رائد الدراسات اللغوية في العصر الحديث: (إبراهيم أنيس)

رحمه الله...

خالد محمد عيال سلمان

المحتويات

الصفحة	الموضوع
15	المقدمة
11	تمهيد: القراءات القرآنية، والتأصيل اللغوي
23	الفصل الأول أبنية الأسماء
25	1.1 الاسم المجرد
27	2.1 الاسم الثلاثي المجرد
34	1.2.1 فَعَلَ
37	2.2.1 فُعِلَ
38	3.2.1 فَعَّلَ
39	4.2.1 فَعَّلَ
40	5.2.1 فَعَّلَ
41	6.2.1 فَعَّلَ
42	3.1 أبنية الرباعي المجرد
44	4.1 أبنية الخماسي المجرد
44	5.1 الثلاثي المزيد
45	1.5.1 فَعَّلَ
46	2.5.1 فُعِّلَ
47	3.5.1 فَعَّلَ
48	4.5.1 فَعَّلَ
49	5.5.1 مَفْعَلٌ

51	6.5.1 فَعَّال
52	7.5.1 فَعَّلَن
53	8.5.1 فَيَّعَالَ
55	9.5.1 فَعَّال وفُعَّال
57	الفصل الثاني لبنية المصادر
62	1.2 مصادر الفعل الثلاثي
63	1.1.2 فَعَّل
66	2.1.2 فَعَّلِيل
67	3.1.2 فُعُول وفُعُول
69	2.2 المصادر السماعية
69	1.2.2 فُعَّلِي
70	2.2.2 فَاعِل
71	3.2.2 فَيَّعَالَ
73	3.2 المصدر للميمي
77	الفصل الثالث المشتقات
80	1.3 أصل المشتقات
83	2.3 أقسام الاشتقاق
85	3.3 اسم الفاعل
90	4.3 صيغة المبالغة
90	1.4.3 فَعَّل
91	2.4.3 فَعَّال

92	3.4.3 زيادة التاء للمبالغة
93	1.3.4.3 مفعلة
94	5.3 الصفة المشبهة
94	1.5.3 فَعَلَ وفَعِّلَ وفَعَّلَ
98	2.5.4 فُعِّلَ وفُعِّلَ
98	3.5.3 فَعَّلَ
99	4.5.3 فُعِّلَ

الفصل الرابع

101	أبنية جموع التكسير
104	1.4 أبنية جموع القلة
105	1.1.4 أَفْعَال
107	2.4 أبنية جموع الكثرة
107	1.2.4 فُعِّلَ، وفُعِّلَ
113	2.2.4 فُعِّلَ
114	3.2.4 فُعِّلَ
116	4.2.4 فُعِّلَ
120	5.2.4 فُعِّلَ، فُعِّلَ
121	6.2.4 فُعِّلَ
123	7.2.4 فُعِّلَ، وفُعِّلَ
124	8.2.4 فُعِّلَ
125	9.2.4 فُعِّلَ
126	10.2.4 فُعِّلَ

129	الفصل الخامس
	أبنية الفعل
132	1.5 الفعل الثلاثي المجرد
135	1.1.5 فَعَلَ
141	2.1.5 فَعِلَ
145	3.1.5 فَعَّلَ
147	4.1.5 (فُعِلَ) المبني للمجهول
149	2.5 أبنية الأفعال المزيدة ومعاني الزيادة
151	1.2.5 أَفْعَلَ
155	2.2.5 فَعَّلَ
159	3.2.5 فُعِّلَ
161	4.2.5 فَاعَلَ
162	5.2.5 تَفَاعَلَ
165	المصائر والمراجع

مقدمة

كسان القسط الأكبر من نشاط ابن جني مُتجهاً إلى علم التصريف، فدفعته رغبته في التعمق فيه إلى أن يقرأ على أستاذه أبي علي الفارسي كتاب (التصريف) للمازني الذي كان يُعدُّ أنفس ما أولف في هذا العلم حتى عصره، وعمد إلى شرحه في كتابه: (المنصف)، وفيه يناقش مادته مناقشة واسعة، وله كتاب: (التصريف الملوكي)، وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدقيق، وأهم كتبه في هذا العلم (الخصائص) الذي حاول فيه محاولة رائعة إلى وضع القوانين الكلية للتصريف، وحقاً أنه أقاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي، ولكنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمتة اللغوية، وحسه الدقيق بأبنية اللغة ما جعله مؤصل علم التصريف وواضع قوانينه الكلية، وكان يقيم مذهبه الصرفي على الانتخاب من المذهبين البصري والكوفي، وما انبثق عنهما من المذهب البغدادي.

ومن أهم مصنفات ابن جني كتابه: (المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، ولئن صاغ ابن جني في كتابه: (الخصائص) القوانين الكلية للتصريف العربي، فإن كتابه: (المحتسب) يُعدُّ بمثابة تطبيق لهذه القوانين الكلية على النص القرآني بقراءاته المتعددة التي تمثل اللغة العربية في أعلى مستوياتها، وتأتي أهمية هذا الكتاب في أن ابن جني ألفه في مرحلة النضج، وقد علت به السن، وأشرف على نهاية العمر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ابن جني عزف عن الإسهاب، والاستطراد في كتابه: (المحتسب) مخالفاً بذلك نهج أستاذه أبي علي الفارسي في كتابه: (الحجة)، فقد أغمض فيه، وأطال، وكان ابن جني قد خصَّ بتأليفه كتاب (المحتسب) القراء.

ولعل تأثير ابن جني في الدراسات الصرفية التي جاءت بعده كان يسير في اتجاهين متغايرين: أحدهما يتعلق بالجانب النظري في دراسة الصرف من خلال كتبه: (الحصائص)، و (المنصف)، و (اللمع) إلخ، وقد تناول هذا الجانب الباحث عسيم غام اليبعاوي في بحثه الموسوم بـ (جهود ابن جني في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث)

والاتجاه الآخر يتعلق بالجانب التطبيقي لهذا العلم من خلال كتابه: (المحتسب)، فكانت هذه الدراسة التي يقوم بها الباحث لرصد مواضع التأثير في الجانب التطبيقي من خلال كتاب (المحتسب)، فكان هذا الكتاب بحق مصدر إلهام للدراسات اللغوية المتعلقة بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، ولم يقف الباحث على دراسة تتطرق إلى الجانب الصرفي في كتاب (المحتسب) فيما اطلع عليه من المصادر والمراجع، سوى صفحات معدودة يتحدث فيها الباحث جمعة محمد علوة عن حركات المباني الصرفية في بحثه الموسوم بـ (لوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب).

وتأتسي أهمية التطرق إلى الجانب الصرفي في هذه الدراسة أن الصرف لا يزال ميداناً بكراً يحتاج إلى أبحاث كثيرة، وبخاصة في لعنا التي تقوم على الاشتقاق، وتأتسي أهمية دراسة هذا الجانب في كتاب المحتسب لأن هذا الكتاب محتص بالقراءات، والقراءات ميدان أصيل للبحث، وهي لا تزال بحاجة إلى دراسات مستفيضة، وقد أثر الباحث في هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي مبتعداً قدر المستطاع عن المظاهر المعيارية التي مني بها للدرس اللغوي العربي في القرون المتأخرة.

فجاء هذا الكتاب في تمهيد وخمسة فصول؛ وقد تناول الكاتب في التمهيد: القراءات القرآنية وعلاقتها بالتأصيل اللغوي لدى علماء العربية القدماء، وتناول في الفصل الأول: أبيية الأسماء، وفي الفصل الثاني: أبيية المصادر، وفي الفصل

للتالث: المشتقات، وفي الفصل الرابع: أبنية الأفعال، وفي الفصل الخامس: جموع التكسير.

وأهمية أي كتاب إنما تتحدد بما يسده من ثغرات في ميدان موضوعه، أملاً أن يكون هذا الكتاب إسهاماً جديداً في رفد المكتبة العربية بدراسة تسهم في إغناء الدرس الصرفي، سائلاً الله الصواب والسداد، وهو ولي التوفيق.

القراءات القرآنية، والتأصيل اللغوي

كان موقف السحاة من القراء في أول الأمر موقف مهاندة لا يعرضون للقراءات بخير أو شر؛ لأن من أئمة النحو الأول من كانوا أيضاً أئمة في القراءة القرآنية كالكمائي وربما أيضاً أبي عمرو بن العلاء، ولكن حين استقل هؤلاء عن هؤلاء، وتخصص قوم في دراسة النحو، كما توفر آخرون على دراسة القراءات رأبوا السحاة يعمدون إلى بعض القراءات، فيجرحونها، وينتقصون منها، ومنهم من رفضها وأبى الاعتراف بها.

ثم اتسعت الشقة بين السحاة والقراء، وبدأنا نسمع بما يسمى بالقراءات للشاذة التي رغم صحة سندها وروايتها عن بعض أئمة القراءات من القماء استطاع السحاة بعبودهم وسلطانهم أن يصرفوا الناس عنها كذلك للقراءات التي نكرها ابن جني في كتابه: (المحتجب)، وقد عذرها القراء المتأخرون بعد أن حصعوا لسلطان السحاة من القراءات للشاذة، ولعل السبب في تناسي وضياح تلك القراءات للكثيرة التي لم تصلنا هو اشتغالها على كثير من المحالقات لقواعد السحاة، وأقبحتهم الضيقة.

ونمكن السحاة في العصور المتأخرة من السيطرة على الدارسين للقراءات، ورأبنا ممن ألفوا في القراءات فيما بعد من يشترطون لصحة القراءة موافقتها لقواعد السحاة، كابن الجزري في القرن الثامن الهجري وغيره.⁽¹⁾

وكان القرن الرابع الهجري هو الفاصل بين الدراسات الوصفية التي قام بها السحاة القدامى، والدراسات المعيارية التي انتهجها علماء القرن الرابع الهجري،

. انظر: أنيس إبراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، ص: 177، 178.

والذين يلونهم، فكان القرن الرابع الهجري هو عصر سلطان القواعد ^١ بنيتها. وهو عصر لم يمنع ما قيم على كلام العرب أن يكون من كلام العرب. ⁽¹⁾

وكان من أبرر علماء القرن الرابع الهجري أبو الفتح عثمان بن جني، وهو أهم بحاة بغداد في عصره، وصاحب مدرسة نحوية عظيمة لها أسلوب خاص في البحث يتميز بعنايتها بالقرآن وجمع روايته، وتوجيه ما سمي منه شاداً، ويرى الدارسون المحدثون أن ابن جني أقرب للعويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللعوي لما أبداه من آراء صائبة تتوافق مع أحدث المناهج اللسانية في دراسة اللغة، فهو يعقد في حصائسه باباً بعنوان: (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) ⁽²⁾، يرى فيه أنه لا فرق في الاستعمال بين لهجة وأخرى. ⁽³⁾

ويقسم ابن جني من هذه النظرة - تساوي اللهجات في الاحتجاج - سهجاً خاصاً في توجيه القراءات، فما دامت كل قراءة تمثل لهجة بعينها، فإن القراءات الشادة لدى ابن جني مساوية في الفصاحة للمجتمع عليه من قبل جمهور القراء، وهو ما يجعلها مصدراً لدراسة اللهجات العربية، ويُلتمس هذا الرأي من قوله: "إلا أنه - أي الشاد - مع خروجه عنها أي الصحيحة - نازع بالثقة إلى قرائه محضوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه" ⁽⁴⁾ ... وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه أخذ من سمت العربية

1. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت 392هـ)، 1999م، الخصائص، تحقيق:

محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1؛ 36؛ حسان: تمام،

1992م، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص: 21.

2. انظر ابن جني: الخصائص 2، 12 - 14.

3. انظر الراجحي: عيده، 1996م، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 60.

4. ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، 1999م، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت. علي النجدي باصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للفتن الإسلامية، القاهرة، 1 - 32.

مهلة مسيدانه؛ لئلا يرى مَرَى أن العدول عنه إنما هو غرض منه، أو تهمته له⁽¹⁾، و"السرواية تتميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: (وما آتاكم الرسول فخذوه)⁽²⁾، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأخذه: هو الأخذ به، فكيف يسوع مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه؟"⁽³⁾

ولا يقف في وجه الاحتجاج بالقراءات القرآنية لدى ابن جني أن معظم القراء من الموالي، فالسليقة، والفصاحة لديه هي الاكتساب والتعود، والمرآن الكافي حتى يصبح العمل شبه آلي، فقد نصر في الخصائص على أنه "لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً"⁽⁴⁾ والفصاحة عند ابن جني عادة.

وبسبب اللطرة الوصفية التي يمتلكها ابن جني في بعض معالجاته نراه يتنبه إلى ما في كلمة (الشاذ) من إيهام بالضعف، فكان حريصاً في كتابه (المحتسب) على أن يرفع هذا اللوم من دهن القارئ، ومن ذلك قوله: "فإننا نعتقد قوة هذا المعنى شاذاً، وإنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا للعمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرصى من القول لديه"⁽⁵⁾.

ولم تأت فكرة الشذوذ في القراءات القرآنية إلا بعد أن وصع العلماء صوابط القراءات التي يعتقون صحتها، وهذه الصوابط هي: أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه، وأن تكون موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وأن

1 ابن جني: المحتسب 1، 32، 33.

2 سورة الحشر، آية 7.

3 ابن جني: المحتسب 1: 33.

4 ابن جني: الخصائص 2: 7.

5 ابن جني: المحتسب 1: 33؛ انظر عمر: أحمد مختار، 1982م، البحث اللغوي عند العرب

مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط4، ص: 30.

يصح سندها عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فيوجود هذه الصواب عرفت
القراءات الشاذة.⁽¹⁾

فالقراءات الشاذة جاءت منقولة مروية، والرواية تبلغ بها عصر الرسول
صلى الله عليه وسلم، فتعتبر بذلك صورة لاختلاف اللهجات، وعلى ذلك يقرر
السيوطي أن "كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان
متواتراً أم أحسداً أم شاذاً، وقد لُطِّق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في
العربية إذا لم تحالف قِياماً معروفاً بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف
بعينه"⁽²⁾

وإذا تقرر أن القراءات القرآنية جاءت وفقاً للهجات العربية المختلفة، وكانت
القبائل العربية متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ، وإن تفاوتت في درجات
الفصاحة، كنا نتوقع من اللغويين العرب أن يتقبلوا كل ما سجله القراء من قراءات
حتى الشاذ منها، وألا يحكموا على أي منها بالخطأ أو مجانبية للصواب ولكنهم في
الواقع وقفوا موقفاً يتسم بالتناقض ويوجب للتعجب. فهم قد صرحوا بأن القراءة
سنة، وبأن الرواية تصلها إلى رسول الله، ويصرحون بأنه لا يجوز تفصيل قراءة
على قراءة، لكنهم حين جاءوا إلى مجال التطبيق نسوا كل هذا، ولم يحترموا
مبادئهم، وأحدوا يفتنون القراءات ويقيسونها بمقاييسهم للضيقة، ولا يخرجون عن
تخطئتها أو تلحيبها إذا عجزوا عن أن يجدوا لها وجهاً في العربية تخرج عليه.⁽³⁾
حتى ابن جني الذي اشتهر بتفديسه للقراءات والاحتجاج لها حتى ألف كتابه
(المحتسب) لم يتورع عن تخطئة بعض القراءات في كتابه هذا وفي غيره، وهو ما

1 المرجعي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 75 — 82

2 السيوطي الاقتراح ص: 17 انظر المرجعي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية
ص: 88.

3 عمر البحث اللغوي عند العرب ص: 21 — 32.

عجر عن تحريجه أو التماس وجه له في العربية يصح به، ومن بين هذه القراءات التي حطأها ابن جني:

1. قرأ الحسن: "وما تنزلت به الشياطين"⁽¹⁾، وقد قال عنها ابن جني: الشياطين غلط.⁽²⁾

2. قرأ يحيى بن عامر: "وإن أدري أقرب"⁽³⁾، "وإن أدري لعله"⁽⁴⁾، وقد قال ابن جني: "أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين اليائين، وظاهر الأمر لعمرى كذلك."⁽⁵⁾

3. قرأ ابن محيصن: "ثم أطرؤه"⁽⁶⁾، وقد قال ابن جني: "هذه لغة مردولة."⁽⁷⁾

وكان من الممكن أن يتجنب ابن جني وغيره من النحاة وصف بعض القراءات بأنها قبيحة، أو رديئة، أو وهم، أو غلط، أو مردولة، والاكتفاء فقط بذكر اسم القبيلة التي تمثلها هذه القراءة دون لجوء إلى المقاييس الجمالية في دراستها، ذلك أن دراسة القراءات من الأسس التي يعتمد عليها في دراسة اللهجات القديمة، ودراسة اللهجات من أحدث الاتجاهات في البحث اللغوي المعاصر.⁽⁸⁾

ولعل السبب في إطلاق هذه الأحكام هو خلط النحاة أثناء وصح للقواعد بين اللهجات الخاصة التي تمثلها هذه القراءات، واللغة للنمونية المشتركة، ولم يكن يتصح لدى النحاة أن كل لهجة من اللهجات العربية تمثل بيئة لغوية محددة، وأن

1 سورة الشعراء، آية: 210.

2. ابن جني: المحتسب 2، 133.

3 سورة الأنبياء، آية، 109.

4. سورة الأنبياء، آية 111.

5. ابن جني: المحتسب 2: 68.

6 سورة البقرة، آية. 126.

7 ابن جني. المحتسب 1: 106.

8 أنيس إبراهيم، 2003م، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، ص90

اللغة النموذجية (الفصحى) تمثل بحد ذاتها بيئة لغوية خاصة، وعلى هذا لا يجوز فرص قواعد اللغة النموذجية على تلك اللهجات الخاصة التي قرئ بها القرآن الكريم، وعلى هذا يجب للفصل بين طواهر اللهجات المتمثلة في القراءات القرآنية والأداءات الاستعمالية المتوارثة عن العرب، وبين طواهر اللغة النموذجية الأدبية، إذ إن لكل لهجة وبيئة لغوية مستواها الصولي الخاص بها.

فمن المحالقات المنهجية التي وقع فيها نحاة العرب في العصر الأول أنهم يعمدون إلى لهجات متعددة من نفس اللغة يخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعاً، وقد وقع في هذا الخطأ المنهجي أيضاً نحاة الإغريق الذين بنو نحوهم على اللهجة (الأتينية)، ولكنهم كثيراً ما يتكلمون عن لهجات أخرى، ويقارنون بواحي الخلاف بين كل ذلك مقارنة تاريخية.⁽¹⁾

ولو أن النحاة أعطوا اللهجات العربية حقها من الدرس، وتوهموا على دراسة كل لهجة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية دراسة كاملة لأراحوها من كثير من تأويلاتهم التي تبعدهم عن الفهم الصحيح للظاهرة اللغوية.⁽²⁾ ومن المثير للاهتمام احتواء القراءات القرآنية على مادة لهجية غنية بالطواهر اللغوية المتعددة، فلا بد من الاستفادة من المعطيات اللهجية التي بقي لنا القليل منها بفضل القراءات القرآنية،⁽³⁾ ويرى تمام حسان أن أسلم الطرق لدراسة اللغة هي أن نستخرجها من اللهجة،⁽⁴⁾ لكن مما يؤسف له هو عدم نسبة هذه الطواهر اللغوية إلى قبائل بعينها، فقد شغل الناس عن تحقيق هذه اللهجات، وعن نسبة كل لهجة إلى قبيلتها، ولعل السبب في ذلك هو اتساع الدولة العربية حتى

1. انظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 26، 27.

2. انظر: الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 50 + 58.

3. انظر: اليكوش: الطيب، 1987م، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، (دم)، تونس، ط2، ص: 94.

4. انظر: حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 186.

شملت نولاً كثيرة، فكان لا بد لضمان وحدتها، والقضاء على عوامل للفرقة فيها ألا تُعطى اللهجات العربية من العناية ما قد يزيد من عصبية القبائل ويباعد بينها، فأهمل أمرها، ولم يرو عنها إلا القليل في ثنايا كتب اللغة والأدب والتاريخ. بل إن ما روي عنها جاء مبتوراً ناقصاً في معظم الأحيان.⁽¹⁾

وما كان أولى الدراسات اللغوية العربية أن يُقتصر أحدها على القرآن الكريم بقراءاته المتعددة، والحديث النبوي الشريف، وإن تُعتبر دراسة للقواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة⁽²⁾، وأما للشعر فلهم أن يبحثوه بحثاً مستقلاً، وأن يحصوه ببعض الأحكام التي يجب أن تُترك للشعراء وحدهم، يتخون منها ما يشاعون، ويهملون منها ما يشاعون، فإذا شاع في شعرهم ظاهرة من الظواهر، عدت حينئذ من خصائص الأسلوب الشعري⁽³⁾.

وترجع الأهمية في إقتصار الدراسات اللغوية على القرآن الكريم بقراءاته المتعددة إلى أسباب منهجية هامة منها: أن النص القرآني بلغ — بالمشاهدة والكتابة أيام الرسول صلى الله عليه وسلم، وجمع أبي بكر ثم عثمان — مستوى من الدقة والوثاقة لا يبلغه نص آخر، فالقراءات القرآنية تمثل منهجاً في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر مهما يكن حتى منهج الحديث، لأنها تعتمد على التلقي والعرض، وهما يكفلان صحة النقل وبقته⁽⁴⁾.

وتعتبر القراءات القرآنية المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة قبل الإسلام، وعلى ذلك لا يستطيع باحث أن يتعرض للهجات العربية دون أن يقوم بدراسة للقراءات⁽⁵⁾.

1. انظر: أنيس: في اللهجات العربية ص: 42

2. حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 80.

3. أنيس: من أسرار اللغة ص: 289.

4. انظر: الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1+70+204.

5. المصدر نفسه ص: 83+204.

وتمثل القراءات القرآنية لوثق للمصادر اللغوية لدراسة اللهجات إذ تختلف عن الحديث الشريف بما أجيبر فيه من رواية بالمعنى⁽¹⁾، وتختلف عن الشعر الجاهلي الذي أصابه ما أصابه من تحريف في الرواية على مر العصور مع الأخذ بعين الاعتبار حلول هذا الشعر من الصفات اللهجية التي اشتهرت بها القبائل، وعلى هذا لا يعتمد في ظواهر اللهجات وخصائصها على لغة الشعر وأمثله، فقد نظم هذا الشعر باللغة النموذجية المشتركة بين القبائل جميعاً، ولا يصح لهذا أن يشتمل على الصفات الخاصة ببعض اللهجات⁽²⁾.

ومع اشتغال القراءات القرآنية على صفات لهجية خاصة، إلا أنها في حقيقة الأمر لا تمثل شيئاً من عاميات ما قبل الإسلام، بل إن اللهجات التي عرض لها القنماء ليست لهجات عامية⁽³⁾.

1 المصدر نفسه ص. 204.

2. انظر: أنيس في اللهجات العربية ص. 40+84.

3. انظر. الراجحي اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1 ؛ الراجحي: عبده، 1972م، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 110.

الفصل الأول

أبنية الأسماء

الفصل الأول

أبنية الأسماء

1.1 الاسم المجرد:

هو ما كانت جميع حروفه أصلية، ويقسم إلى ثلاثة أقسام: ثلاثي، ورباعي، وحماسي، وأقل ما تكون عليه أصول الكلمات المتمكنة ثلاثة أحرف، فقد ذكر الخليل (ت: 170هـ) أن "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يُبتدأ به، وحرف تُحشى به الكلمة، وحرف يُوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: (مَعَد) و(عُمَر)، وبحوهما من الأسماء، بدئ بالعين، وحُشيت الكلمة بالميم، ووقف على الراء".⁽¹⁾

ويذكر سيبويه (ت: 180هـ) أنه: "ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفاً وهو في الأصل له، ويرثونه في التحقير والجمع، وذلك قولهم في (دم): (نَمِي)، وفي (جر): (خَرِج)، وفي (شفة): (شُفِيهة)، وفي (عدة): (وَعْدَة)"⁽²⁾، وأن ما جاء من الأسماء على حرفين نحو: (يد)، و(دم) هي من بنات الثلاث، ولا بد أن أحد هذه الأحرف قد حذف، ويمكن معرفته من خلال تصغيره أو جمعه.

ويرى ابن جني (ت: 392هـ) أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي".⁽³⁾

1. العراهمدي الطليل بن احمد (ت: 170هـ): العين، 1980م، ت: مهدي المخرومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ط3، 1: 3.

2. سيبويه: عمرو بن قنبر (ت: 180هـ): للكتاب، 1983م، ت: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 3: 322.

3. ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ): المصنف، 1999م، ت: محمد عبد القادر أحمد عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص: 45.

ثم تبعه ابن عصفور (ت: 669هـ) - في كتابه للممتع في التصريف - بقوله: "أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة، وأكثر ما تكون خمسة، ولا يوجد اسم متمكّن، على أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون منقوصاً، نحو: (يد)، و (نم) ويأبهما".^(١)

ويذهب ابن جني إلى أن المعنى العام للكلمة يتكون من حرفين، والحرف الثالث هو الذي يُحدّد معنى الكلمة، ويُبرّرها عن بقية الكلمات، وقد أشار إلى ذلك في سباب. (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، وقرّر أن لمعظم مواد للكلم أصلاً ترجع إليه أكثر كلمات ذلك الأصل، فهي للكلمات (جين) و (جبر) و (جبل) نجد أن أصلها (الجيم) و (الباء)، وأن الحرف الثالث حدّد معنى كل كلمة.⁽²⁾

وفي ذلك إشارة إلى أنه يمكن أن تكون للكلمة على أقل من ثلاثة حروف إذ إن هذه الكلمات (جين ، جبر ، جبل) يجمعها معنى واحد وهو الالتئام والتماسك ، وذكر سيبويه "تم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين ، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة والتمكّنة والأفعال المتصرفة ، وذلك قليل"⁽³⁾

ويبدو أن ابن جني كان من أوائل من قال بهذه النظرية بعد سيبويه وإن لم يصرحاً بها حيث يقول سعيد الأفغاني في ذلك "ومن المحدثين من حدا حدو ابن جني ، فاستقرى بعض الكلم التي تشترك في الحرفين الأولين فوجد فيها كلها معنى مشتركاً ، ولو تيسر له مواصلة استقرائه لطلع علينا - فيما أقرر - بنظرية تؤيد القائلين اليوم بأن الأصل في الكلمات العربية ثنائي لا ثلاثي"⁽⁴⁾

١. ابن عصفور: علي بن مؤمن (ت: 669هـ): للممتع في التصريف، 1979م، ت: فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1، 60

2. ابن جني: الخصائص 2، 147 153 ؛ نظراً للحديث: خديجة، 1975م، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ص. 134.

3 سيبويه : الكتاب 4: 219 .

4. الأفغاني: سعيد، 1987م، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ص 132.

وقد تناول هذا الموضوع (الثنائية) في العصر الحديث عدد من العلماء بشيء من البحث والدراسة، وتقوم هذه النظرية على اعتبار أن الأصول اللغوية (للأسماء والأفعال) ثنائية: أي يتركب كل منها من حرفين أساسيين وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول الثنائية.

وفي هذا المعنى يقول جرجي زيدان * إن الجذور الثلاثية تترد أصلاً إلى جذور ثنائية، هي حوامل المعاني، وليست الثلاثية سوى وسيلة لتوزيع المادة اللغوية، وتطوير الاستعمال للدلالي، فالأصل اللغوي (قط) حكاية لصوت القطع، وهو ثنائي تأتي توسعته بمعنائه، مثل: (قط ، قطع، قطب، قطف، قطل، قطم) وكلها أفعال بمعنى (القطع) من (قط).⁽¹⁾

2.1 الاسم الثلاثي المجرد:

يرى ابن جني أن أصول الكلمة ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وحماسي، وأكثرها استعمالاً، وأعدلها تركيباً: الثلاثي. وذلك؛ لأنه حرف يُبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يُوقف عليه. وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب؛ لو كان كذلك لكان للثنائي أكثر منه اعتدالاً؛ لأنه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك. وللثلاثي عارياً من الزيادة وملتبساً بها، مما يبعد تداركه، وتُتعب الإحاطة به، ولشيء آخر، وهو حجز الحشو الذي هو عينه، بين فائه ولامه، وذلك لتباينهما، ولتعادي حالتهما، ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركاً، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، فلمَّا تناهرت حالاهما ومُطوا العير حاجراً بينهما؛ ثلثا يفجئوا الحشَّ بضدِّ ما كان أخذاً فيه، ومُنصبّاً عليه.⁽²⁾

1. زيدان: جرجي، 1969م، الفلسفة اللغوية، مراجعة وتعليق: مراد كامل، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ص 98

2 ابن جني: الخصائص 1: 56 - 57.

وقضية (الاعتدال) التي يثيرها ابن جني هنا نظرة جمالية في دراسة اللغة، وكثيراً ما يطالعنا ابن جني بمثل هذه النظرات الفنية في مُصنَّفاته، إلا أن علم اللغة المعاصر يقف إزاء مثل هذه النظرات موقف الرافض لها، محاولاً قدر المستطاع الابتعاد عنها.⁽¹⁾

وقد جعل القدماء الثلاثي للمجرد على اثني عشر بناءً، وذلك ما تقتضيه طبيعة العربية، — (الفاء) لا بد من أن تكون متحركة، فيكون لها ثلاثة أحوال و (اللام) حرف إعراب، و (العين) إما أن تكون ساكنة، وإما أن تكون متحركة، فيكون لها أربعة أحوال، وهكذا تصبح اثني عشر بناءً.⁽²⁾

وجميع هذه الأبنية استخدمها العرب إلا بنائين أشار ابن جني إلى أنهما لم يُستخدما في كلام العرب،⁽³⁾ وهما: (فعل) بكسر (الفاء) وضم (العين)، و (فعل) بضم (الفاء) وكسر (العين).⁽⁴⁾

وعلل ابن جني عدم استخدام العرب للبناء الأول (فعل) أنهم كرهوا فيه الخروج من (الكسر) إلى (الضم).⁽⁵⁾ ومما جاء على هذا البناء كلمة: (الحبّك) في

1. طحار: ريمور، 1981م، الألفية العربية، دار للكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص: 49.

2 انظر: ابن المراح. محمد بن سهيل (ت: 316هـ). الأصول في النحو، 1999م، ت: عبد الحسين العتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 3: 180 ؛ الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص 135 - 136.

3. يرى الأشموني أن ورود كلمات نحو: (نقل)، و (ركم)، و (وعل)، يثبت أن هذا البناء ليس بمهمّل خلافاً لمن رعم ذلك مع هو قليل كما ذكر. انظر: الصبّار: محمد بن علي، (1206هـ)، 1997م، الحاشية، صبطه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 4: 336.

4 انظر: ابن جني. المنصف ص: 48

5 انظر: ابن جني: المحضوب 2، 287 ؛ ابن جني: المنصف ص. 48.

قراءة أبي مالك الغفاري: "والسماء ذات الحَبْك" (1) بـ(كسر) ثم (صم)، ونكرها ابن عطية للفرناطي عن الحسن البصري (2).

ويذهب ابن جني في توجيه هذه القراءة إلى أن ذلك مما يقع سهواً (3) لأنه ليس في كلام العرب (فعل) أصلاً، ولعلّ الذي قرأ به تداخلت عليه للقراءتان: (الكسر) و(الصم)؛ فكأنه كسر (الحاء) يريد (الحَبْك)، وأدركه صم (الباء) على صورة الحَبْك، فجمع بين أول اللقطة على هذه القراءة، وبين آخرها على القراءة الأخرى (4). وهذا إمعان في التحيل من ابن جني لتوجيه هذه القراءة، وتأثر به في ذلك القرطبي (5) و ابن الحاجب (ت: 646هـ)، (6) وابن عطية (7) والسيوطي في جمع الهوامع (8) والأشموني (9) ومثل هذا للتوجيه ينحل في باب: (تداخل اللغات).

1 سورة الداريات، آية: 7 انظر: القرطبي. محمد بن أحمد (ت: 671هـ): الجامع لأحكام القرآن، ت. سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، 17: 23؛ أبو حيان (الأندلسي). محمد بن يوسف (ت: 745هـ): البحر المحيط، 2001م، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 8: 133.

2 انظر: أبو حيان: البحر المحيط 8: 133.

3. هذا ما يُسمى في علم اللغة الحديث بـ(الأخطاء غير الشعورية في اللغة)، ويعدّ هذا خروجاً عن النظام المؤلف في اللغة العربية انظر: عبد التواب رمصل، 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، ص. 163.

4. انظر. ابن جني، المنصف ص48؛ ابن جني، المحتسب 2: 287-288.

5. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17: 23

6. انظر. الأسفريادي: محمد بن الحسن (ت: 686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار للكتب العلمية، بيروت، 1: 35.

7. انظر: أبو حيان. البحر المحيط 8: 133

8 انظر: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ): مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1998م، ت: أحمد شمس الدين، دار للكتب العلمية، بيروت، 3: 257.

9. الصبّا: للعاشية 4. 335.

والتوجيه الآخر لهذه القراءة ما استحسنه أبو حيان الأندلسي، وهو أن أصلها (الحُسْبُك)، فكسر (الحاء) إتياعاً لكسرة (تاء): (ذات)، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين.⁽¹⁾ وهذا للتوجيه من أبي حيان أقرب إلى المنهج العلمي في دراسة اللغة من توجيه ابن جني القائم على التصور والتجريد، فقد حدث بين كسرة (التاء) وضمة (الحاء) مماثلة تقدمية (Progressive) غير متجاورة (Distant Assimilation)؛ لوجود اللام الساكنة.⁽²⁾

وعلى هذا لا يقبل من محمد الطبطاوي وسم هذا التوجيه بالصعف والوهن، والسبب في ذلك عنده: "أن أداة التعريف وإن كانت ساكنة إلا أنها مستقلة ومكوّنة من حرفين في الحقيقة، فهي حاجر حصين؛ ولهذا لم يقع الإتياع في مثل هذه الآية أبداً".⁽³⁾

وأما البناء الثاني (فعل)، فيختص بالفعل المبني للمجهول، نحو (ضرب) و(قُتل) ولم يرد منه في باب الأسماء إلا (نُتِل).⁽⁴⁾ ويرى الأسترابادي أن (النُتِل) جاء في الأسماء علماً وجنساً، أمّا العلم، فهو للنُتِل بن بكر بن كنانة، ويجوز أن يكون منقولاً من الفعل كـ(شُمِر) و(يَزِيد)، وأمّا الجنس، فهو دويبة كالثعلب،⁽⁵⁾ قال كعب بن مالك الأنصاري⁽⁶⁾:

جاءوا بجيش لو هُيم مُغرسة ما كان إلا كمُغرس النُتِل

1 أبو حيان: البحر المحيط 8، 133.

2 انظر: عمر أحمد مختار، دراسة للصوت اللغوي، 1991م، عالم الكتب، القاهرة، ص: 378، 383.

3 الطبطاوي، تصريف الأسماء ص: 14.

4 انظر، ابن جني المصنف ص: 48؛ ابن جني: المحتسب 2: 287.

5 الأسترابادي الشافية 1 35 — 37.

6 السبعادي عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ): شرح شواهد شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الرفراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 4، 13.

ويرى ابن الحاجب وغيره من علماء العربية أن علة سقوط البناء: (فعل) من أبية الأسماء يرجع إلى نقل الخروج من الضمة إلى الكسرة،⁽¹⁾ ويرى الباحث أنه إذا كان هنالك ثقل في الانتقال من الضمة إلى الكسرة، فإن هذا الثقل يقع على أعضاء السنطق، وما دامت العربية تجري في صياغة الأفعال الماصية المبينة للمفعول على هذا البناء: (فعل) نونما نظر إلى هذا الثقل أو حتى تجاوزه للاقتصاد في الجهد، فإن دعوى سقوط هذا البناء في الأسماء للثقل تسقط من أساسها؛ لأن أعضاء النطق في أثناء نطقها لهذا البناء لا تميز بين الأسماء والأفعال، فتستقله في الأول وتمسكه في الثاني.

أمّا بقية الأبية العشرة، فقد ذكرها ابن جني في كتابه المنصف، ولحقها جاءت أورانها العشرة في القرآن،⁽²⁾ وهي:

1. (فعل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (كَلَب) و (كُنْب)، والصفة نحو: (ضخم) و (خذل).
2. (فعل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (رَسَن) و (طَلَل)، والصفة نحو: (بطل) و (حسن).
3. (فعل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (كَبَد) و (فخذ)، والصفة نحو: (خبر) و (فطن).
4. (فعل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (رَجَل) و (عَصَد)، والصفة نحو: (يَقُط) و (نَس).
5. (فعل): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (جَذَع) و (عذل)، والصفة نحو: (بصو) و (بفض).

1 انظر: الأمثري: الشافية 1: 35

2 انظر: عصيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 2004م، دار الحديث، القاهرة، 5: 363.

6. (فَعَلَ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (إِل) و (إِطْل)، والصفة نحو قولهم: (امرأة بِلز) عو هي: (الصَّخْمة)، وقولهم: (أَتَانِ يَدٌ) .
7. (فَعَلَ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (ضَلَعٌ) و (عَنْبٌ)، والصفة نحو قولهم: (قومٌ عَدِيٌّ)، و (مكانٌ سَوِيٌّ). قال النابغة الذبياني: (1)
- بَاتَتْ ثَلَاثَ لَيَالٍ ثُمَّ وَاحِدَةً بِذِي الْمَجَازِ تُرَاعِي مَنْزِلًا رِيماً
- 8 (فَعَلَ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (قَفْلٌ) و (بُرْدٌ)، والصفة نحو: (خَلَوٌ) و (مُرٌ).
9. (فَعَلَ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (عُقُقٌ) و (طُنْبٌ)، والصفة نحو: (سُرُخٌ) و (طَلْقٌ).
10. (فَعَلَ): ويكون: اسماً وصفة، فالاسم نحو: (رُبْعٌ) و (خُرْزٌ)، والصفة نحو: (حَتَّعٌ) و (سَكَّعٌ)، (2) و (حُطَمٌ) في قول الحُطَمِ القَيْسِي (3):
- قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِمَوَاقٍ حُطَمٌ

وما أورده ابن جني من هذه الأبنية مسبوق إليه، فقد أشار إلى هذه الأبنية سيبويه (4)، وتبعه المبرد (5) وابن السراج (6)، وأبو علي الفارسي (7)، إلا أنه يمتاز

-
1. انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، 2000م، دار صادر، بيروت، 7: 90. (مادة ريم) ؛ انظر: النابغة الذبياني: ديوانه، ت. كرم البستاني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص: 103.
2. انظر، ابن جني المصنف ص: 48.
3. انظر - سيبويه: الكتاب 3: 222 ؛ المبرد: محمد بن يزيد (ت: 285هـ): المقتضب، ت. محمد عبد الخالق عصيمة، عالم الكتب، القاهرة 1 55 .
4. سيبويه: الكتاب 4: 224 - 242.
5. المبرد المقتضب 1: 53 - 55.
6. ابن السراج: الأصول في النحو 3: 180
7. الفارسي (أبو علي). الحسن بن أحمد (ت: 377هـ): التكملة، 1999م، ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ص: 148.

عليهم بزيادة صرب الأمثلة على كل بناء، هي بناء (فعل) ذكر سيوييه * أنه قليل في الأسماء والصفات، ولم يرد من هذا البناء إلا (إيل)⁽¹⁾. ويذهب ابن جني إلى أن هناك أمثلة أخرى لهذا البناء نحو: (حبر)⁽²⁾ و (إطل)⁽³⁾ و (امرأة يلز)⁽⁴⁾ و (إيد)،⁽⁵⁾ ولا غرابة في أن يحيط ابن جني بما لم يحط به سيوييه، فمن المتعارف عليه لدى علماء العربية أن ابن جني هو مؤصل علم للتصريف وواضع قوانينه الكلية.⁽⁶⁾

ويرى ابن عصفور أن ما ذكره ابن جني من أمثلة لهذا البناء نحو: (إطل) لا حجة فيه؛ لأن المشهور فيه (إطل) بسكون (الطاء)، فـ (إطل) يمكن أن يكون ممّا انتعت (الطاء) فيه (الهمزة) للضرورة؛ لأنه لا يحفظ إلا في الشعر نحو قول امرئ القيس:⁽⁷⁾

له إطلا طمني وساقا نعامه وإرخاء سرحان وتقرنب تنقل

وابن عصفور بقوله: إن ورود صيغة (إطل) لا حجة فيه؛ لأنه جاء للضرورة الشعرية في بيت امرئ القيس، يتفق مع ما يراه علماء اللغة للمعاصرون من ضرورة الفصل بين لغة الشعر ولغة النثر في وضع القواعد للغة من اللغات، غير أن هناك صعوبة معينة، وهي أن بعض التعبيرات الشعرية قد انتقلت إلى النثر، ولا يمكن الفصل الحاد بين الشعر والنثر في ذلك، بل ربما قادت للضرورة الشعرية إلى توليد الصيغ والألفاظ في أحيان أخرى كما هو الشأن في صيغة

1. سيوييه: الكتاب 4، 244.

2. الحبر: صغرة تنوب الأسنن

3. الاطل - الخاصرة

4. امرأة يلز: صحمة

5. ابن جني: المحتجب 2: 287.

6. صيف. شوقي، المدارس النحوية، 1999م، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص: 7.

7. امرؤ القيس، ديوانه، 1983م، ت. مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت،

ص: 119، ويروى: (له إطلا طمني)

(إِبِل)، وبعد ذلك يُكتب لهذه الصيغ المبتدعة الشيوخ والانتشار في لغة الدثر،
 يؤدي مثل هذا الخلط إلى الاضطراب في بعض أحكام اللغويين.⁽¹⁾
 ولم يذكر ابن جني في المحتسب من هذه الأبيية العشرة إلا: (فعل)، و (فعل)،
 و (فعل)، و (فعل)، و (فعل)، وهي على النحو الآتي:

1.2.1 فعل:

من أنية الاسم الثلاثي المجرد: (فعل)، ويكون في الأسماء والصفات. فالاسم
 نحو: (جَبِل)، و (جَمَل)، و (حَمَل). والصفة نحو: (حَنَث)، و (بَطَل)، و (عَزَب)،
 و (وَقَل)، و (حَص).⁽²⁾

ونكر ابن جني مجموعة من الأسماء جاءت على بناء: (فعل)، كلها في أدواء
 الإبل، وهي: (الحِيط) و (الحِيج) و (الرُمث)⁽³⁾ في أثناء توجيهه لقراءة ابن محيصة:
 "أَمْنَةُ نَعَاساً"⁽⁴⁾ حيث نصرَّ على أن "الأَمْنَةُ": (الأم)، و (الأَمْنَةُ) أشبه بمعاقبة
 الأم، ونظير ذلك قولهم: (الحِيط) و (الحِيج) و (الرُمث)، كل ذلك في أدواء الإبل،

1. انظر: عبد التواب، فصول في فقه العربية ص: 156.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 4، 243؛ المبرد: المقتضب 1، 54؛ ابن السراج: الأصول 3: 181

3. الحسيط: وجع في بطن البعير من كالأ يستو بله. الحيج: انتفاخ في بطن البعير من أكل
 العروج. الرمث: أن تشنكي الإبل من أكل الرمث، بكسر الراء ومكون الميم، وهو مرعى
 لها من الحمص

4. سورة آل عمران، آية: 154. انظر: ابن خالويه. الحسين بن أحمد (ت: 370هـ): مختصر
 في شواد القرآن، ت: ج. برجستراسر، دار الهجرة، الرياض، ص: 23؛ للعكبري، عبدالله
 بن الحسين (ت: 616هـ)، 1998م، التبيين في إعراب القرآن، وصح حواشيه، محمد حسين
 شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1. 246؛ القرطبي الجامع 4: 156، أبو حيان:
 البحر المحيط 3: 85.

فَلَمَّا لُسَكُنُوا (العين) جاعوا بالهاء: (1) ويرى الزمخشري أن (أَمْنَةً) كأنها المرة من الأمر (2).

وقد جاء بناء: (فَعَلَ) متمثلاً في كلمة: (قَرَح) في قراءة محمد بن السميع لقوله تعالى: "فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرَحٌ مِثْلُهُ" (3) ويرى ابن جني أن في كلمة: (قَرَح) ثلاث لغات هي: (قَرَح) و (قَرَح) و (قَرَح)، قرئ بها جميعاً، (4) ويرى ابن جني في توجيهه لقراءة (قَرَح) "أن حروف الحلق يؤثر هذا من الفتح لثراً معتداً معتمداً، فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيه يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لو لا حرف الحلق، وهو قول بعضهم: (نَحَوَه)، يريد: (نَحَوَه)" (5) ويرى العكبري أن قَرَح مصدر قَرَح ، يقرح، إذا صار له قرحة. (6)

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً كلمة (شَطَاة) في قراءة عيسى الهمداني ولبي حيوة وابن أبي عملة لقوله تعالى: "أَخْرَجَ شَطَاةً" (7).

1 ابن جني: المحتسب 1: 174.

2 انظر: الزمخشري: محمود بن عمر (ت: 538هـ)، 1997م، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الألويسل في وجوه التأويل، ت: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1- 455.

3 . سورة آل عمران، آية: 140. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 22 ؛ ابن جني المحتسب 1: 167؛ الزمخشري: الكشاف 1. 446؛ العكبري: التبيان 1: 239؛ الفرطبي: الجامع لأحكام القرآن 4: 156؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 62. ونسبها ابن خالويه إلى أبي السمال.

4. ابن جني: المحتسب 1: 167.

5 ابن جني: المحتسب 1. 167

6 العكبري: التبيان 1. 239.

7 سورة الفتح، آية: 29. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 142 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 277؛ الزمخشري: الكشاف 4: 349

ويورد ابن جني شواهد تؤيد هذا الاستعمال في الخصائص، نحو قول كثير
عزة: (1)

لَهُ نَعْلٌ لَا تَطْبِي لِّلْكَابِ رِيحُهَا وَإِنْ جُعِلَتْ وَسْطُ الْمَجَالِسِ شُمْتُ
بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي كَلِمَةِ (نَعْل).

وقول أبي النُّجْم (2)
وَجِبَالٌ طَالَ مَعْدًا فَاشْمَخَرُ لَشَمٌ لَا يَسْتَطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهْرُ.
بِفَتْحِ اللَّهَاءِ فِي كَلِمَةِ (الدَّهْر).

وقد اختلفت اللهجات العربية في الصولات للحلقية، بين إبقائها صامتة دون
صائت قصير (حركة)، وبين تحريكها بالفتحة، ويتجاوز الأمر ذلك إلى أن يؤثر
الصامت الحلقى على الصامت الذي قبله فيحركه بالفتحة أيضاً. وكثير من القراء
كانوا يقرأون الصامت الحلقى بفتحة، ويحرك الصامت الذي قبله بفتحة كما في
(شطّاه)، و(قريح). ويبدو أن هذا التحريك كان شائعاً في لهجات القبائل العربية كبنو
عقيل، وبكر بن وائل، وهذا التشابه يعود إلى تجاور القبيلتين، فالأولى تسكن
البحرين، والثانية تسكن اليمامة إلى البحرين. (3)

وعلة هذا الاستعمال عند الأسترايادي ثقل الحلقى، وخعة الفتحة، ولمناسبتها
له، (4) ومن وجهة نظر الدراسات الصوتية الحديثة أن الأمر لا يعود إلى حفة
الفتحة، وإنما يعود إلى وضوحها السمعى، فهي أوضح من الصمة والكسرة،

1. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 11.

2. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 11.

3. الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 190 — 114.

4. الأسترايادي، شرح الشافية 1: 40.

و"الوضوح السمعي هو تلك الصفة الطبيعية في الصوت لا المكتسبة من طول أو بيرة".⁽¹⁾

ويسورد ابن جني أمثلة أخرى على هذا البناء نحو قولهم: (الحَلَب) و (الحَلَب) و (الطَرْد) و (الطَرْد) و (الشَل) و (الشَل).⁽²⁾

2.2.1 2.2.1 فُعَل:

من أبية الاسم الثلاثي المجرد (فُعَل)، ويكون في الأسماء والصفات، فالأسماء نحو: (البُرْد)، و (الْقُرْط)، و (الْحُرْص)، و (الْحُرْج)، و (القُفْل). وأما الصفات، فهو: (العُز)، يقال: (باقَة عُزْرُ لُسْقارٍ)، ويقال: (رَجُلٌ جُدٌّ)، أي: (هو جُدٌّ). و (المُر)، و (الحَلْو).⁽³⁾

ويرى ابن جني أن معاً جاء على بناء: (فُعَل) كلمة: (ثُون) ويذهب إلى أنها وصفٌ منقلبٌ عن طرفٍ واستدل على ذلك بأنه لو كان وصفاً في الأصل لاستعملوا منه فعلاً، ومن الأشياء التي تؤكد هذا المذهب أنه لا يوجد فعل تصرف من مادة هذا اللفظ ولو كان في الأصل وصفاً لكان جديراً أن يستعملوا منه فعلاً، كقولهم: (حَلَا) (يَحْلُو)، و (مَر) (يَمِر)، و (أَمَر) (يُمِر).⁽⁴⁾

وليس من اليسير الوقوف على أصل الصيغ والألفاظ، وتحديد هذا الأصل في لغة من اللغات؛ ذلك أن الصيغ الواردة هي كل لغة ليست إلا وليدة تطور طويل للمدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة على هذه اللغة، وقد يستعان في مثل هذه الدراسات بعلم اللغة للمقارن للأسرة اللغوية الواحدة، كأسرة اللغات السامية، والغالب على نتائج مثل هذه الدراسات أنها طنية.

1. أنيس، إبراهيم، 1992م، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، ص: 27

2. ابن جني: المحتجب 1: 167.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4 242 — 243؛ المبرد: المقاصب 1: 54؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.

4. ابن جني: المحتجب 1: 89.

3.2.1 3.2.1 فُعْلٌ:

من أبسية الاسم الثلاثي المجرد (فُعْلٌ)، ويكون في الأسماء والصفات،
فالأسماء نحو: (صُرْدٌ)، و(بُغْرٌ)، و(رُبْعٌ). والصفات نحو: (حُطَمٌ)، و(لُبْدٌ)، و(رَجُلٌ
حُتَعٌ، وسُكَعٌ)، و(كُتَعٌ)، و(خُضَعٌ).⁽¹⁾

ورد مثال على هذا البناء كلمة: (سُوِي) في قراءة الحسن البصري لقوله
تعالى: "تَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوِي"⁽²⁾، يعبر بتووين، على أنه ممنوع من الصرف،
ويذهب ابن جني إلى أنه وصف جاء على (فُعْلٌ)، ومثله: (مَالٌ لُبْدٌ)، و(رَجُلٌ حُطَمٌ)
و(نَلِيلٌ حُتَعٌ وسُكَعٌ).⁽³⁾ ويقرر أبو حيان أنه "أجرى الوصل مجرى الوقف، لا أنه
مدعه الصُرْف؛ لأنَّ (فُعْلًا) من الصفات مُتَصَرِّفٌ كـ(حُطَمٌ) و(لُبْدٌ)"،⁽⁴⁾ وهو بهذا
يحالف ما يراه ابن جني، وفقا لما تقررهُ أصول التفعيد النحوية.⁽⁵⁾

وينص الفراء على أن "أكثر كلام العرب (سواء) بالفتح والمد إذا كان في
معنى: (بصف) و(غذل)، والكسر والسضم بالقصر عرييان، ولا يكونان إلا
مقصورين، وقد قرئ بهما"⁽⁶⁾

1. انظر، سيبويه، الكتاب 4: 243، المبرد: المقتضب 1: 55؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.

مسال لب: كثير كانه التبذ بعضه على بعض. الحطم: للظلم، من قولهم راع حطم، أي
ظلم للماشية. ودليل ختع: حائق في الدلالة. السكع: للمتخير

2. سورة طه، آية. 58 انظر: ابن جني: مختصر في شواذ القرآن ص: 88؛ ابن جني:

المحتسب 2: 52؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 236. وفي قراءة عيسى: (سُوِي) بكسر

السين من غير تنوين

3. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 52.

4. أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.

5. انظر: سيبويه، الكتاب 3: 223، 270.

6. الفراء: يحيى بن رباد (ت 207هـ)، معاني القرآن، 1983م، ت. أحمد يوسف بجاتي ومحمد

علي الفجار وعبد الفتاح إسماعيل شليبي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 2، 181 — 182

ويرى ابن عصفور أن (سوى): اسم في الأصل للشيء المستوي وصف به،
بدليل أنه لو كان صفةً أصليةً لتمكن في الوصفية، فكان يُذكر مع المنكر ويُؤنث مع
المؤنث، إذ حق للصفة أن تطابق الموصوف، ومما يدلُّ على أنها إذا لم تطابق
موصوفها جرت مجرى الأسماء جمعهم (ربعة): (ربعات)، والصفة المحضة لا
يكون فيها إلا إسكان العير، وأنت لا تقول إلا: (بُقرة سوى). فدلَّ ذلك على أنه ليس
بصفة في الأصل.⁽¹⁾

4.2.1 فعل:

من لينة الاسم الثلاثي المجرد (فعل)، ويكون في الأسماء والصفات،
فالأسماء نحو: (كتب)، و(كبد)، و(فحد)، والصفات نحو: (خذر)، و(فرح)،
و(وجع)، و(خصر).⁽²⁾

ومما جاء على هذا البناء كلمة: (نعم) في قراءة ابن يعمر لقوله تعالى: "فَنِعْمَ
عَقَبَى الدَّارُ"⁽³⁾ ويرى ابن جني أن هذه القراءة هي الأصل، فكل ما جاء على
(فعل) وثانيه حرف حلق فيه أربع لعات: فتح الأول وكسر الثاني، وذلك نحو:
(فَحَد) و(مَحَك) و(نَعْر)، وهي: الأصل، وإن شئت أسكنت الثاني وفتحت الأول
نحو: (فحد) و(محك) و(نعر)، وإن شئت أسكنت ونقلت الكسرة إلى الأول فقلت:
(فحد) و(محك) و(نعر) وإن شئت أتبع الكسر للكسر، فقلت: (فحد) و(محك)
و(نعر).⁽⁴⁾

ويوافق أبو حيان ابن جني في أن قراءة: (نعم) هي الأصل، ويورد شاهداً
على ذلك قول الرازي:

1. ابن عصفور. الممتع في التصريف 1: 63 - 64.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4- 243؛ المبرد: المقاصب 1: 54؛ ابن السراج: الأصول 3: 181.
3. سورة الرعد، آية: 24 انظر: المحتجب 1: 356؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 377.
4. ابن جني. المحتجب 1: 356-357. محك: من محك كمنح بمعنى لج. نعر: من نعر عليه كفرح: غلا جوفه وغضب.

نعم السَّاعور في اليوم الشُّطْر⁽¹⁾

وكون قراءة ابن يعمر: (نعم) هي الأصل لم يجعلها أكثر استعمالاً، فقد نصَّ أبو حيان على أنَّ قراءة الجمهور: (نعم) بكسر النون وسكون العين، وهي أكثر استعمالاً.⁽²⁾

5.2.1 فعل:

نصَّ سيبويه على أنَّ ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال، فإنه يكون: (فِعْلاً) في الأسماء والصفة، فالأسماء نحو: (العَكم)، و(الجذع)، و(العنق). والصفات نحو: (يقض)، و(جلف)، و(بضو)، و(هرط)، و(صنع).⁽³⁾ ودرى ابن جني ينقل بعض هذه الصيغ عن سيبويه.⁽⁴⁾

ومن الصيغ التي وردت على هذا البناء كلمة: (حبك) في قراءة أبي مالك الغفاري والحسن وأبي حيوة لقوله تعالى: «وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْحَبْكَ»⁽⁵⁾ وهي محففة من (حبك) اسم مفرد لا جمع؛ لأنَّ (فِعْلاً) ليست من أبنية الجموع، والذي أصابها من التخفيف كالذي أصاب: (إيل) و(إطل) المحففة من (إيل) و(إطل).⁽⁶⁾

1. انظر: أبو حيان البحر المحيط 5: 377 الشُّطْر: نصف الشيء والجمع شُطْر.

2. أبو حيان البحر المحيط 5: 378

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 242، المبرد: المقتضب: 1: 53، ابن السراج: الأصول 3: 181

4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 167.

5. سورة الداريات، آية: 7 انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص. 145، ابن جني:

المحتسب 2: 286، الرمخشري: للكشاف 4: 399، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17:

23، أبو حيان البحر المحيط 8: 133

6. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 286.

وفي قراءة طلحة وقتيبة عن الكسائي لقوله تعالى: "هذا مَلَحٌ أجاج" (1) بفتح الميم وكسر اللام، قال أبو حاتم: هذا منكرٌ في القراءة، (2) ويذهب ابن جني إلى أن (مَلَح) ليست فصيحة صريحة، والأقوى منها (مَلَح) وهي صفة على وزن (فَعَلَ)، ومثلها (بَضُو) و(نَقْض) و(هَرَط) و(حَلَف). (3)

6.2.1 6.2.1 فَعَلَ:

يسرى سيبويه أن "ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال، فإنه يكون. (فَعَلًا) في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (رَجُلٌ)، و(سَيِّعٌ)، و(عَصْدٌ)، و(ضَبْعٌ)، والصفة نحو: (حُثٌّ)، و(حُرٌّ)، و(خَلَطٌ)، و(نَثَسٌ). (4) ومما جاء على هذا البناء كلمة: (أَشْرٌ) في قراءة مجاهد وسعيد بن جبير لقوله تعالى: "الكَذَّابُ الْأَشْرُ"، (5) يضم الشين وتخفيف الراء، يرى ابن جني أنه من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما: (فَعَلَ) و(فَعَلٌ)، فـ(أَشْرٌ) و(أَشَرٌ) (حُرٌّ) و(حُرٌّ)، و(يَقْظُ) و(يَقْظُ)، و(رَجُلٌ حَيْثٌ) و(حُثٌّ)، أي: (حَسَنَ الحديثِ)، و(وَتَظِيفَ عَجْرٍ وَعَجْرٍ)، أي: (صَلَبٌ)، ولصم أقوى معنى من الكسر؛ لأنه أبعد عن مثال للفعل. (6) وابن جني في هذا المقام متأثر بما قاله الفراء في أثناء توجيهه لهذه

1 - سورة الفرقان، آية 53، انظر: ابن جني: المحتسب 2: 124

2 أبو حيان البحر المحيط 6: 464.

3 ابن جني - المحتسب 2: 124.

4 انظر: سيبويه: الكتاب 4: 243؛ المبرد: المقاصب 1: 54؛ ابن السراج: الأصول 3: 181

5 سورة القمر، آية: 26، انظر: الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ): جامع البيان

عسر تأويل أي القرآن، المعروف بتفسير الطبري (2001)، ت: محمود شاكر: دار إحياء

للنثر العربية: 27: 118؛ ابن جالويه: مختصر شواذ القرآن ص 148؛ ابن جني:

المحتسب 2: 299؛ الرمخشري: الكشف 4: 437؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 17.

91، أبو حيان: البحر المحيط 8: 178 - 179.

6 - ابن جني: المحتسب 2: 299.

القراءة، حيث يصرُّ على أن هذا "بمنزلة قولك في الكلام: (رَجُلٌ حَرِيْرٌ، وَحَدْرٌ، وَفَطْرٌ، وَفَطْرُنٌ، عَجَلٌ، وَعَجَلٌ)" (1) وقد نقل ذلك عن ابن جني الطبري في كتابه جامع النيبان (2).

وأخلص من هذا إلى أن ابن جني لم يأتِ بجديد في أبنية الاسم الثلاثي المجرد غير زيادة الأمثلة والشواهد، وقد سار في هذا الباب على نهج من سبقه من علماء اللغة العربية.

3.1 أبنية الرباعي المجرد:

الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أجناس: تكون على ثلاثة أحرف، وعلى أربعة، وعلى خمسة، لا زيادة في شيء من ذلك. ونوات الأربعة — كما يرى ابن جني — مُستقلة غير مُتمكِّنة تمكُّن الثلاثي، (3) وهي:

1. (فَعَّلَ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم نحو: (جَعَلَ)، و(صَغَرَ)، و(عَبَّرَ)، و(جَنَدَ). والصفة نحو: (سَلَّهَ)، و(صَغَبَ)، و(سَلَّجَمَ)، و(خَلَّجَمَ)، و(شَجَّعَمَ).
2. (فَعَّلَ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم نحو: (قَرَّطِمَ) و(عَظَّلِمَ)، و(الرَّزَّيْرَجَ)، و(الخَمَّخَمَ)، و(الزَّيْبِرَ)، و(الحَفَرْدَ). والصفة نحو: (صِمَزِدَ)، و(هَمَزِلَ)، و(خَرَمِلَ)، و(جَصْرَمَ)، و(ضِمْرَرَ)، و(طَلَّطَ)، و(بَرَدِجَ)، و(عَنْصَ)، و(زَهَلَقَ). وراد ابن جني في أمثلة الصفات لهذا البناء مع أن المبرد ينصُّ على أنه في الصفة قليل (4).
3. فَعَّلَ: ويكون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (بَرَثْنُ)، و(تُرَثْمُ). والصفة نحو: (كَلَّكَلُ)، و(قَلَّكَلُ).

1. للعراء: معاني القرآن 3: 108.

2. الطبري: جامع النيبان 27. 118

3. انظر، ابن جني الخصائص 1: 61.

4. المبرد: المقتضب 1: 66

4. فَعَّلَ: ويكون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (قَلَّعَ)، و(قَرَّطَعَ). والصفة نحو: (هَجَرَ)، و(هَيْتَعَ).

5. فَعَّلَ: ويكون اسماً، وصفة، فالاسم نحو: (صَيَّقَلَ)، و(فَطَّحَلَ). والصفة نحو: (حَبَّزَ)، و(سَبَطَرَ).⁽¹⁾

6. فَعَّلَ: ويكون اسماً، وصفة. فالاسم نحو: (جُذِبَ). والصفة نحو: (جُرِّشَعَ). واختلف النحاة في هذا البناء، فيرى البصريون غير الأخفش أن هذا البناء ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على (فَعَّلَ) فَتَحَ تخفيفاً؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه اللصم. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي.⁽²⁾

وزاد قوم من النحاة في أبنية الرباعي نحو: (فَعَّلَ) وحكى ابن جني أنه يُقال لجوز القطر الفاسد (حَرَّقَعَ)، ويقال أيضاً لرئب الثوب (زَنَّبَرَ)، ومن أسماء للداهية: (صَيَّنَلَ).⁽³⁾

وجاء على بناء (فَعَّلَ) في القرآن الكريم كلمة: (بِرَزَّخَ) هي ثلاثة مواضع،⁽⁴⁾ و(خَرَّنَلَ) في موضعين،⁽⁵⁾ و(سَرَمَدَ) في موضعين،⁽⁶⁾ و(رَقَرَفَ) في موضع،⁽⁷⁾

1. انظر: سيبويه: الكتاب 4 288 — 290؛ المبرد: المقتضب 1: 66 — 67؛ ابن السراج:

الأصول 3: 181 — 184؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 66 — 70

2. انظر: ابن جني: المنصف ص: 55؛ ابن عصفور: الممتع في التصريف 1: 66 — 70؛
الصبيان: الحاشية 4: 346 — 347.

3. انظر: الصبيان: الحاشية 4: 347 — 348.

4. انظر: سورة المؤمن، آية: 100؛ الرحمن، آية: 20؛ الفرقان، آية: 53.

5. انظر: سورة الأنبياء، آية: 47؛ لقمان، آية: 16

6. انظر: سورة القصص، آية: 71

7. انظر: سورة الرحمن، آية: 76.

و(صرصر) في ثلاثة مواضع⁽¹⁾. وجاء على بناء (فعلل) كلمة: (رُحُف)،⁽²⁾ وعلى بناء (فعللة) كلمة: (سُسللة)،⁽³⁾ وعلى بناء (فعللة) كلمة: (سُنبلة)،⁽⁴⁾. وجاء في القنود بناء (فعلل) في قراءة طلحة لقوله تعالى: تَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ.⁽⁵⁾ حيث قرئت (لؤلؤ) (لؤلؤي)، بكسر اللام للثالثة وقلب الهمزة ياء، ويذهب أبو حيان إلى أنهما لغتان⁽⁶⁾. ولم يتطرق ابن جني إلى هذه القراءة في كتابه للمحتسب.

4.1 أبنية الخماسي المجرد:

لم يقع الخماسي المجرد في القرآن الكريم، وإن جاءت ألفاظ قليلة من المرید.⁽⁷⁾ ولم يرد أي إشارة إلى هذا البناء في كتاب المحتسب.

5.1 الثلاثي المزيد:

والثلاثي المرید قد تلحقه زيادة واحدة، وقد تلحقه رياتان، وقد تلحقه ثلاث، وقد تلحقه أربع، فيصير على سبعة أحرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد.⁽⁸⁾ وجاء من مرید الاسم الثلاثي نوعان في القرآن: مزيد بحرف، ومرید

1. انظر . سورة الحاقة، آية: 6 ؛ فصلت، آية: 16.

2. انظر سورة الأنعام، آية: 112.

3. انظر : سورة الحاقة، آية: 32

4. انظر : سورة يوسف، آية: 47.

5. سورة الرحمن، آية: 22 انظر: أبو حيل، البحر المحيط 8: 191.

6. انظر أبو حيان: البحر المحيط 8: 191.

7. عصيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 363.

8. انظر . سيبويه. الكتاب 4: 230 ؛ الميرد: المقتضب 1. 56 — 60 ؛ ابن السراج: الأصول

3. 190 — 220 ؛ ابن عسور: الممتع في التصريف 1. 72 — 145 ؛ الأسترلابدي:

شرح الشافية 1: 50.

بحرهن، وجاء للمريد بثلاثة أحرف في قراءة شاذة: (سيمياء) على وزن (فعلياء).⁽¹⁾

وأبشية للثلاثي المزيد التي ذكرها ابن جني في كتابه المحتسب هي: (فَعَلَّة)، (فُعِّل)، (فُعُول)، (فُعَال)، (فُعَلان)، (مَفْعَل)، و(فَعَال)، و(فَعَلان)، و(فُعَال)، و(فُعَال)، و(فُعَلان)، وهي على النحو الآتي:

1.5.1 فَعَلَّة:

يرى سيبويه أن هذا البناء يكون في الأسماء والصفات، فالاسم نحو: (شَرِيَّة)، و(مَعَدَّة)، و(الْجَرِيَّة). والصفة نحو: (البهيَّة)، وهو قليل⁽²⁾.

ومن الأمثلة التي جاءت على هذا البناء كلمة: (بَغْتَة) بفتح الغين وشد الناء في قراءة الجعفي وهارون عن أبي عمرو لقوله تعالى: "قَهْلُ يَنْطُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً"⁽³⁾ ويذهب ابن جني إلى أن هذا البناء لم يأت في المصادر، ولا في الصفات، وإنما هو مختص بالاسم.⁽⁴⁾

وينقل أبو حيان عن صاحب اللوامح قوله: "هي صفة وانتصابها على الحال لا نظير لها في المصادر، ولا في الصفات، بل في الأسماء نحو: (الْحَرِيَّة)، وهو اسم جماعة و(السُرِّيَّة) لاسم مكان. وكذا قال أبو العباس بن الحاج في كتاب المصادر، وأن يكون للصواب (بَغْتَة) بفتح الغين من غير تشديد كقراءة الحسن."⁽⁵⁾

1. عصيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5 370 - 373.

2. سيبويه: الكتاب 4 277.

3. سورة محمد، آية 18. انظر: ابن جني: المحتسب 2 271؛ أبو حيان: البحر المحيط 8 79.

4. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 271.

5. أبو حيان: البحر المحيط 8: 80.

ويورد ابن جني أمثلة أخرى لهذا البناء مع نكر الشواهد نحو: (الشرية)، وهو اسم موضع، قال عبد الله بن الحجاج للتغلبى: (1)

ارْحَمْ أَصِيبِيَّتِي الَّذِينَ كَانَهُمْ
حِجْلِي تَنْزُجُ بِالشَّرْبَةِ وَقَعُ
ومما جاء على هذا البناء (الجرية): (الجماعة)، قال الشاعر: (2)
جَرِيَّةٌ كَحُمُرِ الْإِبْكَ
لَا ضَرْعُ فِيهَا وَلَا مُنْكَ

2.5.1 فُعْلُ:

ومما جاء على هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (تُبْع) في قوله تعالى: "أَهْمُ حَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعُ" (3) وكلمة: (سَلَمٌ) في قوله تعالى: "لَمْ لَهُمْ مِثْلٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ" (4) ومن الأمثلة التي وردت على هذا البناء في الشواهد كلمة: (لُبْدٌ) في قراءة الحسن والجدري لقوله تعالى: "كَانُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لُبْدًا" (5) وكذلك في قراءة أبي جعفر المدني لقوله تعالى: "أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبْدًا" (6) ويذهب ابن جني إلى أنها وصف على (فُعْل)، وذكر أمثلة أخرى نحو: (الجِئَاءُ)، و(الزُّمْلُ)، و(اللُّبْدُ): (هو الكثير

1 انظر، ابن جني المحتسب 2 271 أصيبية: كأنه تصغير أصيبية، جمع صبي، الحجلي: اسم جمع، واحده: حجل بالتحريك، والواحدة حجلة، وهو طائر في حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين، والشرية: موقع بين السليلة والريدة.

2، انظر ابن جني المحتسب 2: 272.

3، سورة الدخان، آية: 37.

4 سورة الطور، آية: 38.

5 سورة الجن، آية: 19، انظر: ابن خالويه، مختصر شواهد القرآن ص: 163؛ ابن جني: المحتسب 2: 334؛ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 19: 17؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 346.

6، سورة البلد، آية، 6، انظر ابن خالويه مختصر شواهد القرآن ص: 163؛ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 20، 43؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 470.

يركب بعضه بعضاً حتى يتكبد من كثرتة⁽¹⁾، وذهب القرطبي إلى أن لبدا جمع لا بد
مثل راع وركع وساجد وسجد وشاهد وشهد².

3.5.1.1 فُعُول:

وفي باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير العمل يرى سيبويه أن
بناء (فُعُول) يكون في الأسماء والصفات. فالاسم نحو: (سَقُود)، و(كَلُوب). والصفة
نحو: (سَبُوح)، و(قُتُوس). ويكون على (فُعُول) بإتباع حركة للفاء حركة العين فيما
يسمى في علم الأصول الحديث بالمماثلة للتثنية. فقالوا: (سَبُوح)، و(قُتُوس).⁽³⁾
وقال أبو جعفر النحاس: ونظير هذا من كلام العرب جاء مفتوحاً نحو:
(سَمُور)، و(سَبُوط). ولم يجر مضموماً إلا (السَّبُوح)، و(القُتُوس).⁽⁴⁾
ومن الأمثلة التي جاءت على بناء (فُعُول) في القرآن الكريم كلمة (تَتُور) في
قوله تعالى: "وَفَارَ التَّتُور".⁽⁵⁾ وكلمة (زَقُوم) في قوله تعالى: "أَلَا كَفْ خَيْرَ نَزْلِ أَمْ
شَجَرَةُ الزَّقُوم".⁽⁶⁾

ومن أمثله في الشواذ كلمة: (لَقُتُوس) في قراءة أبي دينار الأعرابي وأبي
السَّمال لقوله تعالى: "الْمَلِكُ الْقُتُوس".⁽⁷⁾ بفتح القاف. ويذهب ابن جني إلى أنه
وصف على وزن (فُعُول)، وهو قليل في الصفة، وزاد عليه أمثلة أخرى لم ترد عند

1 ابن جني: المحتسب 2: 334، الجلاء، الجبال، وبوع من السهام، الزمل: الجبال الصعيف.

2. القرطبي: الجامع الأحكام للقرآن 20، 19: 43، 17.

3. الطر: سيبويه: الكتاب 4، 275.

4. النحاس: أحمد بن محمد (ت: 338هـ)، إعراب القرآن، 1988م، ت: زهير غاري راهد، عالم
الكتب، بيروت، ط3، 4: 405.

5 سورة هود، آية: 40

6. سورة الصافات، آية: 62.

7. سورة الحشر، آية، 23. فظنر. ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 154، النحاس:

إعراب القرآن 4: 404 - 405، ابن جني: المحتسب 2: 317، للزمخشري: الكتاب 4.

509، للقرطبي: الجامع الأحكام القرآن 18: 31، أبو حيان. البحر المحيط 8: 249.

سيبويه نحو: (شَبُوط)، و(سَمُور)، و(تَتُور)، و(سَقُود) و(هَبُود): جيل باليمامة، و(عَبُود).⁽¹⁾ وفي الكشاف ينكسر أن القسَم بمعنى البليغ في الفزاهة عما يستقبح⁽²⁾. وذكر القرطبي أن كل اسم على فَعُول فهو مفتوح الأول، وذكر الأمثلة السابقة.⁽³⁾

4.5.1 فُعَال:

يقع بناء (فُعَال) في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، ويكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (خُطُاف)، و(كُتَاب)، و(سُتَاف). والصفات نحو: (حُسَان)، و(عُؤْل)، و(كُرَام).⁽⁴⁾

ومن أمثله في القرآن الكريم كلمة: (رُمَان) في قوله تعالى: "والرُّيْتُونَ والرُّمَان".⁽⁵⁾ ويرى أبو الحسن الأخفش في (رُمَان)، أنه (فُعَال)؛ لأنه من النبات، وقد كثر عنهم في هذه الفوليت (الفُعَال)، كـ(الرُّيَاد)، و(القَلَام)، و(الْعَلَام)، و(النُّقَاء).⁽⁶⁾ ويذهب أبو حيان إلى أن (رُمَان) جاء على (فُعَال)، وليس بـ(فُعَالَن)؛ لقولهم: (لَرْضٌ مُرْمِيَةٌ). فالنون هنا أصلية وليست برائدة.⁽⁷⁾

1 انظر: ابن جني - المحتسب 2: 317 - 318 للشبوط: سمك دقيق الذنب، عريض الوسط، صغير الرأس السمور: دابة يتخذ من جلدها فراء ثمينة. السقود: حديدية يشوى بها. هبود: ماء، ومرس لعمر بن الجعيد.

2. انظر - الرمخشري: الكشاف 4: 509.

3. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 18: 31.

4 انظر: سيبويه: الكتاب 4: 257.

5. سورة الأنعام، آية: 99.

6. ابن جني - المحتسب 1: 87 الرياد: نبت. القلام: صرب من الحمص العلام الحناء. النقاء: الخردل.

7 انظر: أبو حيان، البحر المحيط 4: 184؛ عصيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 412.

ومن أمثلته في الشّواذ كلمة: (قُتِلَتْهَا) في قراءة يحيى بن وثّاب وطلحة بن مصرف وغيرهما لقوله تعالى: «مِمَّا تَنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا»⁽¹⁾ وقد استحسّن ابن جني هذه القراءة، لكثرة ورود هذا البناء في اللولبت،⁽²⁾ ويرى العكبري أنّ الصم والكسر لغتان،⁽³⁾ وإلى هذا ذهب أبو حيان لأنّ الضم والكسر لغتان.⁽⁴⁾

5.5.1 مفعّل:

يقع بناء (مفعّل) في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، ويكسور في الأسماء بالهاء، نحو: (مَزْرُوعَة)، و (المَشْرُوعَة) و (مَقْنُوعَة) و (مَقْبَرَة). ولا يكون منه صفة، وليس في الكلام (مفعّل) بغير الهاء.⁽⁵⁾

ومن أمثلته في الشّواذ كلمة (مَيْسَرَة) في قراءة نافع لقوله تعالى: «فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ»⁽⁶⁾ وقرأ عطاء ومجاهد (مَيْسَرَة) بضم السين وكسر الراء بعدها ضمير

1. سورة البقرة، آية 61. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 231؛ ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 6؛ ابن جني: المحتسب 1: 87؛ الرمخسري: للكشاف 1: 174؛ العكبري: التبيان 1: 65؛ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 1: 288؛ أبو حيان: البحر المحيط 1.

2. انظر: ابن جني. المحتسب 1: 87

3. العكبري: التبيان 1: 65؛

4. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 1: 395.

5. انظر: سيبويه. الكتاب 4: 273؛ ابن المراح: الأصول 3: 208؛ ابن جني: المحتسب: 1: 144. الرمخسري: للكشاف 1: 350. المشرفة: موضع القعود في الشمس بالفتاء. المقنوعة: من الظل حيث لا تصيبه الشمس في الشتاء.

6. سورة البقرة، آية 280. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 342؛ ابن جني: المحتسب 1: 143؛ الرمخسري: للكشاف 1: 350؛ العكبري: التبيان 1: 187؛ القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 3: 240؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 355.

العريم. وقال الأخفش سعيد: 'ولو قرموا إلى (ميسرة) لكان لثبة'(1). ويرى النحاس أن مسا قال الأحفش حسن. وينص على أن قراءة عطاء ومجاهد: لحن لا يجوز.(2) ويذهب ابن جني إلى أن "(ميسرة) غريب، وذلك أنه ليس في الأسماء شيء على (مفعّل) بغير تاء لكنه بالهاء، إلا أن يجمع بحذف الهاء".(3)

ويقرر النحاس أن "(ميسرة) أفصح للعات، وهي لغة أهل نجد، و (ميسرة)، وإن كانت لغة أهل الحجاز، فهي من الشوادر، لا يوجد في كلام العرب (مفعلة) إلا حروف معدودة شاذة ليس منها شيء إلا يقال فيه (مفعلة)، وأيضاً فإن الهاء زائدة، وليس في كلام العرب (مفعّل) اللينة".(4) وإلى مثل هذا أيضاً يذهب العكبري في التبيان(5).

ويرى لس جني أن (ميسرة) من باب (معون)، و (مكرم)، وقيل هو على حذف الهاء. كما هو الشأن في قول جميل بن منفر:(6)

بَيِّنُ الرَّمِي (لا) إِنْ لَا إِنْ لَزِمَتْهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ
يريد معونة فحذف لضرورة الشعر، وقيل أراد جمع معونة.(7) ونقل البغدادي هذين الرأيين عن ابن جني.(8)

1 النحاس: إعراب القرآن 1، 343.

2 المصدر نفسه 1: 343.

3. ابن جني: المحتسب 1: 144.

4. النحاس: إعراب القرآن 1: 343

5. العكبري: التبيان 1. 187.

6. انظر: لس جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215 ؛ البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 67.

7 انظر: ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215. وينقل أبو حيان الرأي الثاني عن ابن جني. أي أنها معددة حذف منها التاء. (أبو حيان: البحر المحیط 2: 355)

8. انظر. البغدادي: شرح شواهد الشافية 4: 68.

وكذلك قول الأحرر الحماني: (1)

ليوم رَوْحٍ لو فَعَلَ مَكْرُم

يريد مكرمة ثم حذف، وقيل: أراد جمع مكرمة، فحذف للتاء. (2) وكذلك أراد
هنا إلى (مَنْمُرة) ، فحذف الهاء، وحسن ذلك شيئاً أن ضمير المضاف إليه كان
يكون عوضاً من علم التأنيث (3).

6.5.1 فَعَلَّ :

ويكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (الكلأ)، و(القدأ)،
و(الجبأ). والصفات نحو: (شرأب)، و(لبأس)، و(ركأب). (4) ومن أمثلة هذا البناء
في القرآن الكريم كلمة: (كفأرة) في قوله تعالى: "فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ". (5)
ومن أمثلته في الشواذ كلمة: (غِيَابَات) في قراءة الأعرج لقوله تعالى: "الْقُوَّةُ
فِي غِيَابَاتِ الْجُبِّ". (6) بالتشديد والجمع، ويذهب ابن جني إلى أنه اسم جاء على
(فَعَالَة). (7)

ويرى أبو حيان أنه "سمي باسم الفاعل الذي للمبالغة، فهو وصف في الأصل،
والحقه أبو علي بالاسم للجائي على (فَعَال) ". (8)

1 انظر: ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215 ؛ البغدادي: شرح
شواهد التنقيح 4: 68.

2. ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن جني: الخصائص 3: 215.

3. ابن جني: المحتسب 1: 144 ؛ ابن عصور، الممتع في التصريف 1: 78 - 79

4. سيبويه: الكتاب 4: 257.

5. سورة المائدة، آية: 45.

6. سورة يوسف، آية: 10. انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن ص: 62 ؛ ابن جني:

المحتسب 1: 333 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.

7. انظر: ابن جني، المحتسب 1: 333.

8. أبو حيان: البحر المحيط 5: 285.

ويورد ابن جني أمثلة أخرى على هذا البناء لم ترد عند سيبويه نحو:
(التَّيَّار): للموح، و(الفَخَّار): للحرف، و(الحَمَام)، و(الجَبَّار): للمعال، و(الكَرَّار):
كبش الراعي.⁽¹⁾ ووجد الباحث أبا حيان ينقل هذه الأمثلة عن ابن جني في البحر
المحيط.⁽²⁾

7.5.1 فعلان:

يقع هذا البناء في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (الكَرَّوان)،
و(الورثان)، و(العجلان). والصفة نحو: (الصَّمَيَّان)، و(الْقَطُون)، و(الزَّفِير):
يُقال: (رَفَّتْهُ للريح زَفِيَاناً)، أي: (طَرَفَتْهُ)، ويُقال للظلم: (زَفِيَانٌ).⁽³⁾
ومن أمثلة هذا البناء في القرآن الكريم كلمة: (رَمَضَان) في قوله تعالى:
"شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ".⁽⁴⁾
ومن أمثله في الشواذ كلمة: (صَقْوَان) في قراءة سعيد بن المسيَّب والرُّهْرِي
لقوله تعالى: "فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَقْوَانٍ عَلَيْهِ ثَرَابٌ".⁽⁵⁾ بتحريك الفاء. قال أبو حيان:
تحريك فائه بالفتح لغة.⁽⁶⁾ وقال أبو جعفر النحاس: "صَقْوَان، وصَقْوَان يجور أن
يكون جمعاً، وأن يكون واحداً".⁽⁷⁾

1 . المحتسب: ابن جني 1: 333.

2 انظر: أبو حيان البحر المحيط 5: 285.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 259 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 197.

4. سورة البقرة، آية 185

5. سورة البقرة، آية: 264. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 334 ؛ ابن خالويه: مختصر

شواذ القرآن ص: 16 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 138؛ الرمضري: للكشاف 1: 340؛

القرطبي: الجامع الأحكام القرآن 3: 203 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 322.

6 انظر: أبو حيان: البحر المحيط 2: 313

7 النحاس: إعراب القرآن 1: 335

ويرى ابن جني: أنه كثير في الأوصاف، والمصادر، قليل في الأسماء، وتأثر به في تلك العكبري حيث يقول: "ويقرأ بفتح الفاء، وهو شاذ؛ لأنّ فعّالان شاذ في الأسماء؛ وإنما يجيء في المصادر مثل: الغليان، والصفات مثل: صحوّان⁽¹⁾. وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان حين ينصر على أن "صفوّان" شاذ في الأسماء إنما بابه المصادر كـ (العليان)، و (الثروان)، وفي الصفات نحو: (رجل صنيّمان)، و (تيس غنوان)⁽²⁾.

ونكر ابن جني أمثلة أخرى على هذا البناء لم ترد عند سابقيه، ومما جاء في الأوصاف عنده قولهم: (رجل شَقْدَان): للحفيف، وقالوا: (لكنب من الأحيد للصَّبْحَان) بفتح الباء، و (يوم صَحْدَان ولَهْيَان): لشدة الحر، و (عِزْرُ قَلْتَان)، و (رجل صَمَيّان) ماض مُجَرَّد، أمّا ما جاء من المصادر على (فعّالان)، فهو: (الوهجان)، و (النروان)، و (العليان)، و (الغنيان) و (القفزان)، و (النقران)، والمعنى في الوصف والمصدر جميعاً من هذا المثال للحركة، والخفة، والإسراع، أمّا ما جاء من الأسماء، فهو: (الورشان)، و (الكروان)، و (الشهبان): لصرب من اللبنة، و (العنّبان): للتيس من الظباء للشيط.⁽³⁾

8.5.1 8.5.1 فيفعال:

يقع البناء (فَيَعَال) في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: (الخَيْتَام)، و (النِّيماس)⁽⁴⁾، و (الشَّيْطَان) والصفة نحو: (البَيْطَار)، و (الغَيْدَق)، و (الْقِيَام)⁽⁵⁾.

1. العكبري. التبيان 1. 178.

2. أبو حيان: البحر المحيط 2. 322

3. انظر: ابن جني: المحتسب 1. 138 عِزْرُ قَلْتَان: نشيط. الورشان: طائرة، وهو منقحر. الكروان والشهبان: نبت شائك، له ورد لطيف أحمر وحب كالشهدنج، والشهدنج: حب القنب.

4. جاءت هذه الكلمة على بناء (فَيَعَال)، أي. (نِيَماس) انظر: ابن السراج: الأصول 3: 198.

5. انظر: سيوييه 4. 260 ابن السراج: الأصول 3: 198 الغيداق: الكريم، وشباب غيداق: ساعم البيطار: معالج الدواب. النيماس: الحمام، ويقال: الشرب للمظلم. القِيَام اسم للجمع من قائم، وقيل جمع.

ومن أمثلة هذا البناء هي القرآن الكريم كلمة: (نَيَّار) في قوله تعالى: رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ نَيَّارًا⁽¹⁾ وكلمة: (شَيْطَان) في قوله تعالى: قَازِلُهُمَا لِلشَّيْطَانِ عَنْهَا⁽²⁾ و (شَيْطَان): (فِعَال) من الشُّطْر، وهو الحبل الممتد في صلابة عند البصريين، و (فَعْلَان) من شَطَط بِشَيْط: إذا ذهب باطلاً عند الكوفيين⁽³⁾.

ومن أمثله في الشُّوَاد كلمة: (قَيَّام) في قراءة عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش، وأصحاب عبد الله، وريد بن علي، وجعفر بن محمد، وأبي رجاء، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: "اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ"⁽⁴⁾ ويذهب الفراء إلى أن "صورة (الْقَيُّوم): الفِعُول، و (الْقَيَّام): الفِعَال، وهما جميعاً مذح. وأهل الحجاز أكثر شيء قولاً: (الْفِعَال) من دوات الثلاثة. فيقولون للصَّوْاع: الصِّيَاغ⁽⁵⁾ وإلى مثل هذا ذهب الطبري في تفسيره جامع البيان⁽⁶⁾.

وكذلك يرى ابن جني أن (الْقَيَّام) صفة على وزن: (فِعَال)؛ لأنَّ الله هو الْقَيِّم على كل نفس، وأصل (الْقَيَّام)، هو: (الْقَيُّوم)، فلما لُتِقَت اللواو والياء وسيقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً، وأدغمت فيها الياء، فصارت (الْقَيَّام)، ومثلها (نَيَّار) إذ أصلها: (نَيَّوَار)، فهي على (فِعَال)⁽⁷⁾.

1. سورة نوح، آية: 26

2. سورة البقرة، آية: 36

3. انظر: المبرد المعتصب 4: 13.

4. سورة آل عمران، آية: 2. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 191، الطبري: جامع البيان 3:

195. النحاس: إعراب القرآن 1: 354، ابن جني: المحتصب 1: 151، القرطبي: الجامع

الأحكام للقرآن 4: 3.

5. الفراء: معاني القرآن 1: 191.

6. الطبري: جامع البيان 3: 195.

7. انظر: ابن جني: المحتصب 1: 151.

9.5.1 9.5.1 فُعَالٌ وفُعَالٌ:

يقول الفراء أن العرب تقول: (هذا رجلٌ كريمٌ، وكُرَامٌ، وكُرَامٌ)، والمعنى كله واحدٌ. مثله قوله تعالى: «وَمَكْرُوا مَكْرًا كُبَارًا»⁽¹⁾ معناه: (كبيراً)، فَشَدَّدَ. وقال في (طويل):⁽²⁾

طَوَّلَ السَّاعِدِينَ يَهْزُ لَنَدَا يَلُوحُ سِنَانُهُ مِثْلَ الشُّهَابِ
وقال الآخر: (3)

جاء بصنيدٍ عجبٍ من العجب لَزِيْرُقِ الْعَيْنَيْنِ طَوَّلِ النَّسَبِ

فَشَدَّدَ الْوَلَوْ عَلَى ذَلِكَ الْمَجْرَى. فكل نعت نعتٌ به اسماً نكرةً لو أنشئ لَنَاكَ عَلَى: (فُعَالٌ) مَشْدُوداً، وَمُخَفَّعاً، فهو صواب.⁽⁴⁾

ومن أمثلة المزاجية بين (فُعَالٌ)، و(فُعَالٌ) كلمة: (عُجَابٌ) في قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبي عبد الرحمن السلمي لقوله تعالى: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ»⁽⁵⁾ ويرى الزجاج أن (عُجَابٌ) هي معنى: (عجيبٌ)، ويجوز: (عُجَابٌ) هي معنى: (عجيبٌ). يُقال: (رجلٌ كريمٌ، وكُرَامٌ، وكُرَامٌ).⁽⁶⁾

1 سورة نوح، آية 22.

2. انظر: ابن منظور، لسان العرب 9: 163.

3 الفراء: معاني القرآن 2: 399.

4. انظر الفراء: معاني القرآن 2: 398 — 399.

5 سورة ص، آية 5. انظر: الفراء: معاني القرآن 2: 398؛ ابن خالويه. مختصر شواذ القرآن

ص. 129؛ ابن جني: المحتجب 2، 230؛ الرمخسري: للكشاف 4: 75؛ القرطبي:

الجامع لأحكام القرآن 15: 99؛ أبو حيان: البحر المحيط: 7: 369.

6. الزجاج: إبراهيم بن السري (ت. 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، 1988م، ت. عبد الجليل

عبد شليبي، عالم الكتب، بيروت، 4: 321.

ويذهب ابن جني إلى أنه كثر عنهم مجيء للصيغة على (فَعِيل)، و (فُعَال)،
و (فُعَال) بالتشديد. قالوا: (رجلٌ وضِيءٌ، ووُضْءٌ)، ومثله: (رجلٌ كريمٌ، وكُرَامٌ
وكُرَامٌ).⁽¹⁾ ويرى الرمخشري أن عَجَابٌ أبلغ من عَجَابٌ⁽²⁾، وابن جني هنا ينقل ما
قاله الفراء والزجاج هي هذا البناء وذكر القرطبي أن عَجَابٌ لغة أزد شنوءة.⁽³⁾

1. ابن جني: المحتسب 2: 230.

2. انظر. الرمخشري: الكشف 4: 75.

3. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 15: 99

الفصل الثاني

أبنية المصادر

الفصل الثاني

أبنية المصادر

يُعرّف ابن جني المصدر " بأنه كل اسم دلّ على حدث، وزمان مجهول" (1).
والمصدر عنده، وعند معظم الصرفيين العرب، هو: الاسم الدال على مجرد الحدث.
ولا يكاد تعريف المصدر عند علماء العربية القدماء يختلف شيئاً عن تعريفه عند
المُحدثين، إذ يرى عبد الصبور شاهين أن المصدر "اسم للحدث الذي تحمله مادة
الكلمة في أصولها الصامتة، وهو لا يأتي إلا من مادة مُخصّبة يُمكن أخذ المشتقات
منها قياساً" (2).

ويُقسّم المصدر إلى ثلاثة أنواع هي:

المصدر القياسي: وهو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي
وردت عن العرب، ولا نعلم كيف تكلموا بها. وللتنوع الثاني: المصدر السماعي،
وهو الذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه،
وهذا النوع يُحفظ ولا يقاس عليه. وللتنوع الثالث: المصدر الصناعي: وهو المصنوع
بإضافة (ياء) النسبة إلى اسم مرفعة (بتاء التانيث) للدلالة على صفة فيه، ويكون
تلك هي الأسماء الجامدة كالحجرية والإنسانية (3).

وقد أشار ابن جني إلى النوعين الأولين من المصادر، فنكر "لن المصدر من
الماضي إذا كان على مثال (أفعل) يكون: (مفعلاً) بصم للميم، وفتح العين، نحو:

1. ابن جني: اللمع ص: 28.

2. شاهين: عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، 1977م
مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 109.

3. الحديثي: أبنية للصرف ص. 38.

(أصلته مُتَخَلّاً)، و (أخرجته مُحَرَجاً)، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من (أكرمته) على هذا الجد لقلت: (مُكْرَماً) قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع⁽¹⁾.

ويَقْتَضِي ابن جني السماع على القياس في باب المصادر وغيره، فقد نصر في كتاب المنصف في باب: (ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسماع) على أنه من اللغات: "ما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر"⁽²⁾. ويرى في باب تعارض القياس والسماع أنه: "إذا تعارضتا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم نقسه في غيره"⁽³⁾. ويذهب إلى أنه "إذا أدلك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"⁽⁴⁾. وهو بهذا يرى أن اللغة لا تعرف الاطراد الدائم الذي لا يتحطف، ويرى أنه لا يصح من اللغوي والنحوي الركون إلى القواعد المعيارية التي تم صياغتها عن طريق القياس يوماً استقراء تام لكلام العرب، وتضييد ما يخرج عنها من أداءات استعمالية نطق بها العرب.

ولمّا المصدر الصناعي كونه مصطلحاً، لم يرد في كتب التراث القديمة، وهذه التسمية محدثة أطلقت على عملية صوغ اسم الحدث من الكلمات الجامدة بواسطة اللاحقة (ية)، وقد اعتمد هذه القاعدة للمجمع اللغوي القاهري، وشاع استعمالها في الأساليب الفصحى. وقد رويت له أمثلة قديمة، كالجاهلية، واليهودية، والنصرانية، وورد بعض ذلك في القرآن الكريم⁽⁵⁾.

وتذهب خديجة الحديثي إلى أن سبب إهمال سيبويه للمصدر الصناعي أن "الحاجة لم تكن ماسة إليه في أول عهد العرب بالتأليف، وأغلب الظن أن المصدر

1 ابن جني المنصف ص: 32

2 ابن جني. المنصف ص. 32.

3. ابن جني: الحصائص 1. 122.

4 المصدر نفسه 1. 126.

5. شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 111.

الصداقي دعيت الحاجة إليه بعد أن ترجمت للكتب الكثيرة عن اللغات الأجنبية، وبعد أن بدأ العرب يؤلفون في العلوم المختلفة⁽¹⁾.

أما بالنسبة لاختلاف البصريين والكوفيين في أيهما يشتق من الآخر المصدر يشتق من الفعل، أم أن للفعل مشتق من المصدر، فقد ذهب للبصريون إلى أن المصدر أصل الفعل، والفعل مشتق منه، واحتجوا لذلك بأن قالوا: "الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيّد، فالمصدر أصل للفعل"⁽²⁾.

وأما الكوفيون، فذهبوا إلى "أن المصدر مشتق من الفعل، وفرع عليه، واحتجوا لذلك بأن قالوا: إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتدل لاعتداله"⁽³⁾.

ويوافق ابن جني هنا البصريين في أن المصدر أصل، والفعل فرع عليه، ونص على ذلك بقوله: "الفعل مشتق من المصدر"⁽⁴⁾. وذكر في كتابه الخصائص أن "المصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها"⁽⁵⁾.

تلك هي وجهة نظر البصريين والكوفيين تجعل بعض الصيغ أصلاً وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه، وتفترض أن كل مادة من مواد اللغة بدأت في صورة المصدر أو في صورة الفعل الماضي، ثم عكس الناس عليها يشتقون منها ويفرعون عليها، وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الاقتراض، والصعوبات تقوم دون الاقتناع بكلا الرأيين، فأما للرد على البصريين، فإنهم

1. الحديثي: أبنية الصرف ص: 210.

2. الأنباري عبد الرحمن بن محمد (ت: 577 هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1: 237.

3. الأنباري: الإنصاف 1: 235.

4. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392 هـ)، 1990م، ألمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط2، ص: 38.

5. ابن جني: الخصائص 1: 223.

يعتبرون (كان) الناقصة مشتقة، وليس لها مصدر عندهم. فما أصل اشتقاقها ؟ وأما
للرد على الكوفيين، فإن (يدع) و (يذر) في رأيهم لا ماضي لهما، وهما مشتقان على
رغم ذلك، فما أصل اشتقاقهما إذا ؟⁽¹⁾

ويذهب تمام حسان إلى أنه "إذا صح لنا أن توجد رابطة بين الكلمات، فينبغي
لنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للآخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط
بين الكلمات بأصول المادة، فجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في
دراسة الاشتقاق. وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق
منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك. وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه
الأصول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جني، وإنما نجعل لهذه
الأصول معنى وظيفياً، هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات".⁽²⁾

1.2 مصادر الفعل الثلاثي:

مصادر الفعل الثلاثي كثيرة جداً، لا تكاد تُضبط، وهي أقل قياسية من
الأورار الأخرى، حتى إن بعض العلماء جعلها سماعية لا ضابط لها، ورغم
أحرون أنها كلها قياسية مطردة، ووقف الجمهور منها موقفاً علمياً، فحدثوا ما هو
قياسي، وأهملوا السماعي، فلم يضعوا له قاعدة⁽³⁾.

ومن العلماء الذين جعلوا مصادر الثلاثي سماعية لا ضابط لها ابن الحاجب،
فينص على أن: "المصدر من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس"⁽⁴⁾. ويرى الفيومي

1. انظر، حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، 2004م، عالم الكتب، بيروت، ط4، ص
166 - 167.

2. حسن اللغة العربية معناها ومبناها ص. 169.

3 انظر - الأمثري، شرح للشافعية 1: 151، قباوة - فخر الدين، 1998م، تصريف الأسماء
والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط3، ص: 132.

4. ابن الحاجب : الكافية 178.

أن: "الثلاثي المجرد ليس لمصدره قياس ينتهي إليه، بل أبينته موقوفة على السماع"⁽¹⁾. وقد وردت عند ابن جني في كتابه المحتسب على النحو الآتي:

1.1.2 فعل:

(فعل) أصل المصادر، وهو أكثر المصادر وقوعاً في القرآن الكريم، ويطرّد هذا المصدر لـ (فعل)، و (فعل) حال كونهما متعدّين صحيحاً كان نحو: (صرب صرباً)، و (جهل جهلاً)، لو معتلاً نحو: (وعذ وعذاً)، و (باع بيعاً)، ومنع ابن جودي قياس مصدر (فعل)، و (فعل)، فقال لا يقاس على (فعل)، ولو عدم السماع.⁽²⁾

ومن أمثلة هذا المصدر في الشّواد كلمة (صنوع) في قراءة يحيى بن يعمر لقوله تعالى: "قَالُوا نَفَقْتُ صُوعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ".⁽³⁾

ويرى ابن جني أن: "الصنوع مصدر وضع موضع اسم المفعول يراد به المصنوع"⁽⁴⁾. وابن جني في هذا الرأي يصدر عن رأي للفراء يقول فيه: "وصنوع مصدر بمعنى: (مصنوع)، كما نقول: (نرهم صرب) أي: مضروب".⁽⁵⁾ وهو ما ذهب إليه الطبري على أن صنوع مصدر من قولهم صاغ يصوغ صنوغاً.⁶

1. العيوبي: أحمد بن محمد بن علي، (ت: 770هـ)، المصباح المنير، صححه: مصطفى الباني الحلبي، 2: 369.

2. انظر: سيدييه: الكتاب 4: 5، المبرد، المقتضب 2: 124، السيوطي: معجم الهوامع 2: 282 عصيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 5: 497.

3. سورة يوسف، آية، 72 انظر: الطبري: جامع البيان 13: 24، النحاس: إعراب القرآن 2: 337، ابن جني، المحتسب 1: 346، أبو حيان، البحر المحیط 5: 326.

4. ابن جني المحتسب 1: 346.

5. النحاس: إعراب القرآن 2: 337.

6. الطبري: جامع البيان 13: 24.

وكذلك ذهب أبو حيان إلى أن " (صنوع) مصدر: (صاغ)، و (صنواع) و (صنوع) مشتقان من (الصنوغ)، مصدر: صاغ يصوغ، أحيما مقام المفعول، بمعنى: (مصوغ المالك)".⁽¹⁾

ومر أمثله في الشواد كلمة (حصن) في قراءة ابن السنيغ لقوله تعالى: "إنكم وما تعبدون من دون الله خصب جهنم".⁽²⁾ ووردت في قراءة ابن عباس واليماني وكثير عزة (حصن).⁽³⁾

ويقول ابن جني "أما (الخصب) ساكناً بالصاد والضاد فالطرح، فقرأه من قرأ (خصب جهنم)، و (خصب جهنم) بإسكان اللذان منهما إنما هو على إيقاع المصدر موقع اسم المفعول، كـ (الخلق) في معنى: (المخلوق)، و (الصيغ) في معنى: (المصيغ)".⁽⁴⁾ وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: " و (الخصب) مصدر يراد به المفعول أي: (المحسوب)".⁽⁵⁾

وأشار ابن جني في موقع سابق إلى أنه: "كثر عنهم مجيء المصدر على (فعل) ساكن العين، واسم المفعول منه على (فعل) مفتوحها، وذلك قولهم: (النقض) للمصدر، و (النقض) للمنقوض، و (الخبط) للمصدر، و (الخبط) الشيء المحبوط، و (الطرْد) المصدر، و (الطرْد) المطرود، وإن كان قد يستعمل مصدرًا".⁽⁶⁾ فكلما

1. أبو حيان: البحر المحيط 5: 326.

2. سورة الأنبياء، آية 98. انظر: ابن جني. المحتسب 2: 67؛ الرمضري. الكشاف 3: 137؛

أبو حيان: البحر المحيط 6: 315.

3. انظر: ابن خالويه: مختصر شواد القرآن ص: 93؛ ابن جني. المحتسب 2: 67. أبو حيان. البحر المحيط 6: 315.

4. ابن جني المحتسب 2: 67.

5. أبو حيان البحر المحيط 6: 315.

6. ابن جني: المحتسب 2: 62.

(حَضَب)، و (حَضَب) مِنْ حَيْثُ الْمَبْنَى وَالشَّكْل مُصْدَرَانِ لَا يَخْرُجُهُمَا عَنِ الْمَصْدَرِيَّةِ وَهُمَا مَوْقِعُ اسْمِ الْمَعْمُولِ، وَقَدْ بَصَّ ابْنُ خَالَوَيْهِ عَلَيَّ أَنَّ (الْحَضَبَ) مُصْدَرٌ. (1)
وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الْبِنَاءِ فِي الْمَصَادِرِ (بَعْدَ بَيْنٍ) فِي قِرَاءَةِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَسَعْيَانَ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَأَبِي إِسْحَاقَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا". (2)
وَيَرَى ابْنُ جَنِي أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ كَقَوْلِكَ: (بَعْدَ مَذَى أَسْفَارِنَا)، فَرَفَعَهُ دَلِيلُ كَوْنِهِ اسْمًا، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: (3)

كَأَنَّ رَمَاحَهُمْ أَشْطَانُ بَنَرٍ بَعِيدٌ بَيْنَ جَانِبَيْهَا جُرُورٍ

أَيُّ: بَعِيدٌ مَذَى جَانِبَيْهَا، أَوْ مَسَافَةً جَانِبَيْهَا. وَيُؤَكِّدُ كَوْنَ (بَيْنٍ) هَا اسْمًا لَا ظَرْفًا أَنَّ (بَعْدَ) وَ (بَاعِدَ) فِعْلَانِ مُتَعَدِيَانِ فَمَفْعُولُهُمَا مَعَهُمَا، وَلَيْسَ (بَيْنَ) هَاهُنَا مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ: (جَلَسْتُ بَيْنَ الْقَوْمِ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: جَلَسْتُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ. (4)
وَيَسْقِلُ ابْنُ جَنِي عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ قَوْلَهُ: "إِنَّ أَصْلَ (بَيْنَ) أَنَّهَا مُصْدَرٌ (بَانَ) (يَبِينُ) (نَبِيئًا)، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ طَرَفًا اتِّسَاعًا، وَتَجَوُّزًا". (5) وَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ فِي قِرَاءَةِ جُمْهُورِ السَّبْعَةِ بِالرَّفْعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ". (6)

1. انظر مختصر شواد القرآن ص: 93.

2 سورة مَبَا، آية: 19 انظر: القراء: معاني القرآن 2: 359 - 360 ؛ ابن خالويه: مختصر شواد القرآن ص 121 ؛ ابن جني: المحتجب 2: 189 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 14: 186 أبو حيان: البحر المحيط 7: 262.

3 انظر: ابن منظور، لسان العرب 2: 196. والأشطان: جمع شطر، بالتحريك، وهو الحبل الطويل الجال: الجانب. والبئر للحرورة: البعيدة

4 انظر: ابن جني، المحتجب 2: 189-190

5. ابن جني المحتجب 2: 189-190.

6. سورة الأنعام، آية: 94. انظر، أبو حيان: البحر المحيط 4: 186.

2.1.2 فَعِيل:

يأتى مصدر (فَعِل) اللازم على (فَعِيل) إن دلَّ على صوت نحو: (صهيل)، و (خفيف)، و (ركير)، و (نهيق)، أو دلَّ على سير نحو: (رحيل)، و (نميل)، و (ببيب)، وكرر ابن جني مجموعة من الأمثلة على هذا المصدر نحو: (الخويل)، و (الرؤيل)، و (الشحير)، و (النخير).⁽¹⁾

ومن أمثلة هذا المصدر في الشواذ كلمة: (عَيَّأ) في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: "وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عَيْتًا".⁽²⁾ بفتح العين. وكلمة: (صَلَّيَا) في قراءته أيضاً لقوله تعالى: "ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلَاتًا".⁽³⁾ بفتح الصاد.

ويقول ابن مجاهد: "لا أعرف لهما في العربية أصلاً".⁽⁴⁾ ولا يجوز مثل هذا الإنكار من ابن مجاهد إذا علم أن القراءات القرآنية حتى الشاذ منها تمثل المستوى العالي للغة العربية المشتركة، ولا تمثل شيئاً من العامية.⁽⁵⁾ وابن جني في مثل هذه المناقشات أقرب اللعويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي، حيث يقول "إلا أنه - أي الشاذ - مع حروجه عنها - أي الصحيحة - نازع بالثقة إلى قرأته محضوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مُساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه".⁽⁶⁾ ووفقاً لهذا المنهج يرى أنه: "لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك؛ لأنَّ

1. انظر ابن جني، المحتسب 2: 39؛ السيوطي: مع الهوامع 3: 283. الحويل: جودة النظر،

والقدرة على التصرف. الرؤيل: الذهاب والاستحالة. والنخير: مد الصوت في الخياشيم

2. سورة مريم، آية: 8 انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 83؛ ابن جني:

المحتسب 2: 39؛ الرمضاني: للكشاف 3: 8؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 6: 196.

3. سورة مريم، آية: 70 انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 83؛ ابن جني:

المحتسب 2: 39؛ الرمضاني: للكشاف 3: 8؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 6: 196.

4. ابن جني: المحتسب 2: 39.

5. انظر: الراجحي اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 1.

6. ابن جني: المحتسب 1: 32.

له في العربية أصلاً ماضياً، وهو ما جاء من المصادر على وزن (فَعِيل)⁽¹⁾. وعلى هذا فإنَّ (عَتَيْتاً)، و(صَلَيْتاً) عند ابن جني مصدران. ونكر ذلك ابن منظور بقوله: فسـ(العتي) من: (عتا) (عَتَيْتاً)، و(عَتَيْتاً)⁽²⁾. فصيغة (فَعِيل) في المصادر قد تكل على صوت، وقد تكل على غير ذلك كما ورد في أمثلة ابن جني التي ذكرها في توجيه هذه القراءة.

3.1.2 فُعُول وفُعُول:

يأتي (فُعُول) مصدرأ لـ(فَعَلَ) لللازم سواء كان صحيحاً كـ(رَكَعَ رُكُوعاً)، و(حَرَجَ حُرُوجاً)، أو معتلأ كـ(وَقَفَ وَقُوفاً)، و(غَابَتِ الشَّمْسُ غُيُوباً)، و(نَسِيَ نُسُوباً)، و(مَضَى مُضِيّاً)، لم مُصَاعَفاً كـ(مَرَّ مَرُوراً)⁽³⁾.

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (وَقُود) في قراءة الحسن بخلاف ومجاهد وطلحة ابن مصرّف و عيسى الهمذاني لقوله تعالى: "فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحَجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ"⁽⁴⁾.

وكان ابن السراج يقول في قولهم: (تَوَضَّأت وضوءاً): "إنَّ هذا للمفتوح ليس مصدرأ، وإنما هو صفة مصدر محذوف"⁽⁵⁾ وتقديره عند ابن السراج: (تَوَضَّأت

1 ابن جني: المحتسب 2: 39

2. انظر ابن منظور لسان العرب 10: 32.

3 انظر: الأسترلابادي: شرح الشافية 1: 151؛ السيوطي: مع الهوامع 3: 283.

4. سورة البقرة، آية 24. انظر: الأخفش: سعيد بن مسعدة، (ت: 215هـ)، 1981م، معاني

القرآن، ت: فائق فارس، دار البشير، عمان، ط3، 1: 51؛ النحاس: إعراب القرآن 1: 201

ابن جالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 4؛ ابن جني: المحتسب 1: 63؛ الرمخنري.

الكشاف 1: 132؛ العكبري: للتبيان 1: 43؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 249.

5. ابن جني: المحتسب 1: 63.

وَضُوءاً وَضُوءاً)؛ لقولك: (تَوَضَّأْتُ وَضُوءاً حَسَنًا)، فالوضوء عنده صفة من الوضوءة. (1)

ويخالف ابن جني ابن السراج في هذا، ويرى أنه قد جاء عنهم: (الوقود) بالفتح في المصدر، لقولهم: (وَقَدَّتْ لِلنَّارِ وَهُودًا)، ومثله: (أُولِعْتُ بِهِ وَلُوعًا)، وهو حس القبول منك، كله شاذ، والباب هو الصم. (2) وإلى مثل هذا أشار أبو الحسن الأحفش — ولعل ابن جني متأثر به — بقوله: يُقْرَأُ: (الوقود)، و(الوقود)، ورعما أنهما لعتان في معنى واحد. (3)

ولو أن ابن السراج أولى اللهجات العربية ما تستحق من اهتمام كما كان يفعل ابن جني لما تعسف في مثل هذا التأويل والتقدير، ذلك أن أهم صفة للنحو الحديث أنه يستبعد التقديرات العقلية، وما إليه من تأويل وتفسير. إن أهم ما يوصف به النحو الحديث أنه شكلي (Formal). (4)

ومثل هذا يُقال في كلمة: (لُغُوب) في قراءة أبي عبد الرحمن السلمي وظلحة لقوله تعالى: "وَلَا يَمَسُّهَا لُغُوبٌ". (5) بفتح اللام.

1. انظر: ابن جني: المحتسب 1 63.

2 ابن جني: المحتسب 1 63

3. الأحفش: معاني القرآن 1 51.

4. انظر السعراي: محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 207.

5 سورة فاطر، آية 35. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 374 ؛ ابن خالويه: مختصر شواد القرآن ص: 124 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 285، 200

2.2 المصادر السماعية:

وهي المصادر التي لا تخضع لقاعدة ، وإنما للمرجع فيها إلى السماع، وهي على النحو الآتي في المحتسب:

1.2.2 فُعَى:

يقع هذا البناء اسماً أو صفة أو مصدرأ، ومن أمثله في الصفات: (رَجَعْتُ رُجْعِي)، و (بَشَرْتُه بُشْرِي)، و (أَفْتَيْتُهُ فُتْيًا).⁽¹⁾
ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (طَغَوَاهَا) في قراءة الحسن لقوله تعالى: "كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا".⁽²⁾ ويذهب ابن جني إلى أن: "هذا مصدر على (فُعَى)، كأجواته من: الرُّجْعِي، واللُّخْمِي، والبُّؤْسِي، واللُّغَمِي، وعليه ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم⁽³⁾: (وقولوا للباس حُسْنِي)، كقولك: عُرْقًا"⁽⁴⁾. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان، فيرى أنه 'مصدر كـ(الرُّجْعِي). وكان قياسها: (الطُّغْيَا) بالياء كـ(المُتْقِيَا)، لكنهم شذوا فيه".⁽⁵⁾ وإلى مثل هذا ذهب القرطبي حيث قال: "طَغَوَاهَا بضم اللطاء على أنه مصدر ؛ كالرجعي والخسني وشبهها في المصادر. وقيل هما لغتان"⁽⁶⁾.

1 انظر: سيبويه الكتاب 4، 40 ؛ السيوطي، مع الهولمع 3 295.

2 سورة الشمع، آية. 11، انظر: ابن خالويه: مختصر شواد القرآن ص: 174 ؛ ابن جني:

المحتسب 2، 363، الرمخشري: الكتاب 4 764 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 20:

52 ؛ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 1: 285

3 وهي قراءة الحسن وأبي طلحة بن مصرف والأحفش، سورة البقرة، آية 83، انظر: ابن

جني المحتسب 2: 363 ، أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط 1: 285-286، ابن منظور:

اللسان 4 123، ابن جني : الحصائص 3، 304.

4، ابن جني: المحتسب 2: 363

5. أبو حيان البحر المحيط 8: 475.

6. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 20: 52.

ويرى القراء أنه "أراد (بطغيانها) إلا أن (الطغوى) أشكل برعوس الآيات؛
فاحتير لذلك".⁽¹⁾ ولعل هذا يدخل في باب الترخص، واستعمال القرآن للتخص لقل
كثيراً من استعمال الشعر له.⁽²⁾

ويسجدو أن الرمحشري تأثر بابن جني في توجيه هذه القراءة حيث عدها من
المصادر كالحسنى والرجعى.⁽³⁾

2.2.2 فاعل:

يحتصر هذا البناء باسم الفاعل من الثلاثي نحو: (شرب شارب)، و(سأل
سائل)، وقد يراد به المصدر، وقد بين ذلك ابن جني في كتاب الخصائص في باب:
(اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجاران جميعاً فيه أم يقتصر
على الأقوى منهما دون صاحبه)

ومن شواهد هذا الباب في قول مُحيم عبد بني الحسحاس⁽⁴⁾:

عُميرة ودّع لى تجهزت غادياً كفى للشيب والإسلام للمرء ناهياً

يرى ابن جني أن "القول هنا أن يكون (ناهياً) اسم للفاعل من (نهيت)؛
كـ(ساع) من (سعت)، و(سار) من (سريت)، وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهياً)
هذا مصدراً كـ(الفالج)، و(الباطل)، و(العائر)، و(الباعر)، ونحو ذلك مما جاء فيه
المصدر على (فاعل) حتى كأنه قال: (كفى الشيب والإسلام للمرء نهياً، وردعاً)،
أي: (دا نهى)، فحذف للمصاب، وعُلقت اللام بما يدل عليه الكلام، ولا تكون على

1. القراء. معاني القرآن 3 267.

2. حمائل، تعلّم، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، 1988م، دار الشؤون
الثقافية العامة، بغداد، ص 82.

3. انظر الرمحشري. الكشاف 4: 764.

4 انظر: سيبويه. الكتاب 4: 225 ، الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 168 ، ابن
مظنور: لسان العرب، مادة (كفى) 13. 93.

هذا معلقة بنفس الناهي؛ لأن المصدر لا يتقدم من صلته عليه، فهذا وإن كان عسفاً فإنه جائز للعرب؛ لأن العرب قد حملت عليه فيما لا يشك فيه، فإذا أنت أجزته هذا فلم تجر إلا جائزاً مثله، ولم تأت إلا ما أتوا بنحوه⁽¹⁾.

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (عالم) في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ"⁽²⁾. ويذهب ابن جني إلى أنه من أوجه تحريج هذه القراءة أن يكون (عالم) مصدرأ كـ (الفالج)، و (الباطل)، فكأنه قال: (وفوق ذي علم عليم)⁽³⁾. وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: "(عالم) مصدر بمعنى: (علم)، كـ (الباطل)"⁽⁴⁾.

3.2.2 فينعل:

من أمثلة هذا البناء كلمة: (إيائهم) في قراءة أبي جعفر يزيد لقوله تعالى: "إِن إِلَيْنَا إِيَابُهُمْ"⁽⁵⁾ بالتشديد. وهو مما جاء من المصادر على (فَيَعَال). يقول ابن جني: "وبك أن يكون بنى من (آب): (فَيَعَلْتُ) وأصله: (أيوبت)، فقلبت الواو ياء؛ لوقوع السياء ساكنة قبلها، فصارت: (أَيُّبْتُ)، ثم جاء المصدر على هذا: (إِيَاباً)، فورنه: (فيعال)، (إيواب)، فقلب بالواجب"⁽⁶⁾.

1. ابن جني: الخصائص 2: 491

2. سورة يوسف، آية 76 انظر: مختصر شولد للقرآن ص: 65 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 347 أبو حيان الأندلسي البحر المحيط 5: 328.

3. ابن جني: المحتسب 1: 347.

4. أبو حيان، البحر المحيط 5: 328.

5. سورة الغاشية، آية 25. انظر: للعراء معاني القرآن 3: 259 ؛ ابن خالويه: مختصر شولد للقرآن ص: 172 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 357؛ الرمحيثري: الكشف 4: 747 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 20: 27.

6. ابن جني : المحتسب 2: 358.

ثم يوجهها ابن جني توجيهاً آخر فيقول: "وإن شئت أيضاً جعلت (لويت) (فوعلت) بمنزلة (حوقلت)، وجاء المصدر على (اليعال)، كـ (الحيقال)، أنشد الأصمعي⁽¹⁾:

يا قوم، قد حوَّلتُ أو ندوتُ ويَعْدُ حِيقَالُ الرِّجَالِ المَوْتُ

فصارت (إيولياً)، كـ (الحيقال)، ثم قلبت الواو للياء قبلها، فصارت (إِيَاباً)، وقد تكون من باب (فعولت)، كـ (جَوَّهر)، فنقول في مصدره على حد (جهوار): (إِيَاب)، فتقلب الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم يحمها من القلب إدغامها؛ لأنها لم تدغم في عين فتحميتها وتنهص بها، وإنما لدغمت في واو (فعولت) الرائدة الجارية مجرى ألف (فاعلت)⁽²⁾.

وقد أنكر الفراء هذه القراءة عندما سئل عن (إِيَابهم)، فقال: "لا يجوز على جهة من الجهات"⁽³⁾. وتبعه في ذلك أبو حاتم⁽⁴⁾. وكذلك أبو جعفر النحاس بقوله: "هو لحر؛ لأنه من (آب) (ينوب)، فلو كان مشدداً كان (إوَابهم)، وكان يكون (إيولهم)"⁽⁵⁾.

أمّا الرمخشري فيرى أنها مصدر على (يعال) من الإياب، أو أن يكون أصله أوآبا: فعلاً من أوتب، ثم قيل إيوليا، كنيوان في نون⁽⁶⁾.

في حين يرى أن ابن جني يجد لها تخريجين في العربية، وهو بذلك يبقى في نطاق المنهج الوصفي دور خروج عنه إلى مضائق المعايير والأهسية، ذلك أن

1. انظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة (حقل) 4: 182. ويروى: (وبعد حوقال) حوقل الشيخ: اعتمد بيديه على حصريه.

2. انظر: ابن جني، المحتسب 2: 358-359.

3. للفراء: معاني القرآن 3: 259.

4. ابن جني: المحتسب 2: 357.

5. النحاس: معاني القرآن 5: 215 - 216.

6. الرمخشري: الكشف 4: 747.

القول بأن هذا الأمر له وجه أو ليس له وجه "فتح لباب من العبارات المعيارية التي جعلت بها كتب النحو والصرف والبلاغة، وقد جعلت هذه العبارات كتب النحو والصرف كغيرها من الدراسات اللغوية تنتفع بلا مبرر"⁽¹⁾.

3.2 المصدر الميمي:

لم يطلق علماء العربية القدماء هذا المصطلح على هذا النوع من المصادر، بل كانوا يطلقون عليه (المصدر، أو اسم المصدر)، وتسميته بالمصدر الميمي هي من المصطلحات المتأخرة.

وقد أشار سيبويه إلى هذا النوع من المصادر قائلاً: "فإذا أرادت المصدر ببيتته على (مفعّل)، وذلك قولك: (إن ألف درهم لمضرباً)، أي: (الضرباً)"⁽²⁾.

ويرى المبرد: "أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة؛ لأن المصدر مفعول، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذي لا ميم فيه في الأعمال وغيره، وذلك قولك: (صربته مضرباً)، أي: (ضرباً)، و(غزوته غزواً ومعزى)، و(شتمته شتماً، ومشتماً)"⁽³⁾. والمبرد هنا لم ينص صراحة على تسميته بالمصدر الميمي، ويساويه مع المصادر الأخرى.

وأطلق ابن جني عليه المصدر دون تخصيص أو تقييد، وأتى بأمثلة له، ومن ذلك ما نقله عن البصريين من قولهم: "إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل، إلا أن تقيسه، وذلك نحو: (المنحرج)، نقول: (دحرجته منحرجاً)، و(هذا منحرجنا)، و(قلقلته مقللاً)، و(هذا مقللنا)، وكذلك (أكرمته مكرمأً)، و(هذا مكرمك)، أي: موضع إكرامك، وعليه قوله تعالى: "ومزقناهم كل"

1. حسن: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 50.

2. سيبويه: الكتاب 4: 87.

3. المبرد: المقتضب 2: 119.

مُفَرَّقٌ⁽¹⁾، أي: (تمزيق)⁽²⁾. ويورد ابن جني شواهد له في لغة الشعر نحو قول جرير⁽³⁾:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَجِي الْقَوَافِي فَلَا عَيَا بِهِنَّ وَلَا اجْتَلَابَا

أي: (تسريح)، وتقول على ما مضى: (تألفته متألفاً)، و (تدهورت متدهوراً)، و (هذا متدهورك)، و (تقاضيتك متقاضى)، و (هذا متقاضاك)⁽⁴⁾. ويورد أيضاً قول كعب بن مالك⁽⁵⁾:

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأُنْجُو إِذَا عَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكُرْبِ

ويرى أن قوله: (حتى لا أرى لي مقاتلاً) مصدر، ويبعد أن يكون موضعاً أي: (حتى لا أرى لي موضعاً للقتال)، ويذهب إلى أن المصدر هنا أقوى وأعلى⁽⁶⁾. وينص ابن جني على أن: "موضع ريادة الميم" تقع أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، نحو: مضرب، ومقتل، ومخمل⁽⁷⁾. ويذهب ابن يعيش إلى أنه: "لا تزد (الميم) في الأفعال، إنما ذلك في الأسماء نحو: المصادر، وأسماء الزمان والمكان، نحو قولك: (صريته مضرباً): أي ضرباً"⁽⁸⁾.

1. سورة سبأ، آية: 19

2. ابن جني: الخصائص 1 - 367.

3. انظر - ابن منظور: اللسان، مادة (جلب) 3: 167

4. انظر ابن جني: الخصائص 1: 367 - 368.

5. انظر - ابن منظور، اللسان، مادة (قتل) 12: 23.

6. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 368.

7. ابن جني: أبو الفتح عثمان، للتصريف للملوكي، (2001)، ت: البدرلوي رهري، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ص: 57.

8. ابن يعيش: يعيش بن علي، شرح التصريف للملوكي لابن جني، (1973)، ت: هجر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ص: 150 - 151.

أما تسميته بـ (اسم المصدر)، فقد أشار إليها ابن عصفور حين قال: "اسم المصدر والزمان والمكان يأتي على (مفعّل) بفتح العين، نحو: (المقعد والمذهب)" (1). ولعلّ ابن هشام من أوائل من أطلق على هذا المصدر مصطلح: (المصدر الميمي)، ويظهر ذلك في حديثه عن (أحوال عمل اسم المصدر) حيث ينصّ على أن اسم المصدر: "ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، كـ (المصترّب)، و (المقتل)، وذلك؛ لأنّه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدر الميمي، وإنّما سمّوه أحياناً اسم مصدر تجوّزاً" (2).

وتعريف المصدر الميمي لدى المحدثين لا يكاد يختلف كثيراً عن تعريفه لدى القدماء، حيث يُعرفه أحمد مختار عمر بأنّه: "كل اسم يدل على الحدث، وقد بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، وهو الذي يطلق عليه الجمهور اسم (المصدر الميمي) مثل: (مصترّب)، و (مقتل)" (3). ويظهر جلياً تشابه هذا للتعريف بما نُقل سابقاً عن ابن هشام.

ويصاغ المصدر الميمي من الثلاثي على وزن (مفعّل)، بفتح الميم والعين، وسكون الفاء، نحو: (مصترّب)، و (منصّر)، ومن غير الثلاثي يصاغ على زنة اسم المفعول، نحو: (مكرم)، و (مُعظّم)، و (مقام) (4).

-
1. ابن عصفور علي بن مؤمن (669هـ)، 1971م، المقرب، ت: أحمد عبد الستار الجولاني، عبد الله للجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 2: 136.
 2. ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، 1994م، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت: بركات يوسف هيود ورفيقه، دار الفكر، بيروت، ص: 533.
 3. أحمد مختار عمر: من قصايا اللغة والنحو، ص: 204.
 4. انظر: الحملاوي: أحمد، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، ص: 73، و قباوة: تصريف الأسماء والأفعال، ص. 145-146.

ومن أمثلة المصدر الميمي في القرآن الكريم كلمة (المقر) في قراءة الجماعة لقوله تعالى: "يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَإِنِّي لَمَفْرٌ" (1). وقد ذكر ابن جني أن (المقر) بفتح الميم والقاء - المصدر، أين للفرار (2).

و ابن جني في ذلك يوافق سيبويه الذي يرى أن (المقر) هنا مصدر على وزن (مفعل)، يريد: (أين للفرار). (3)

و أمثله هي كتاب المحتسب ما ذكره ابن جني في قوله: "المصدر من فعل يفعل والمكان والزمان كلهن على (مفعل) بالفتح كقولك: (ذهب مذهباً)، أي: (ذهاباً)، و (مذهباً)، أي: (مكاناً يذهب فيه)، و (هذا مذهبك)، أي: (رمان دهابك)، وكذلك: (سأل يسأل مسألاً)، فهو: مصدر ومكان وزمان، و (بعث يبعث مبعثاً) هو: مصدر ومكان وزمان". (4)

1. سورة القيامة، آية: 10؛ انظر ابن جني: المحتسب 2: 341

2 ابن جني: المحتسب 2: 341

3. سيبويه: الكتاب 4، 87

4. ابن جني: المحتسب 2: 30.

الفصل الثالث

المشتقات

الفصل الثالث

المشتقات

اشتقاق الشيء لغة: ببيان من المرتجل، واشتقاق الكلام: الأخذ به بمبدأ وشمالاً، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه، ويقال: شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج.⁽¹⁾

ويُعرف الاشتقاق اصطلاحاً بأنه: "تزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وترتيباً، ومعايرتهما في الصيغة".⁽²⁾

وينظر علماء اللغة المحدثون إلى الاشتقاق على أنه صلة رحم معينة تقوم بين الكلمات، قوامها اشتراك هذه الكلمات للمختلفة الصيغة في أصول ثلاثة معينة، فتكون فاء الكلمة وعيها ولامها فيهن واحدة.⁽³⁾

والبحاة العرب يقصرون المشتق على ما يدل على ذات وصفة، وهذا يلحصر في أربعة من المشتقات هي: اسم للفاعل، واسم للمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفصيل. وقاموا بإخراج اسم الآلة واسم الرمان والمكان من المشتقات، وزعموا أنها جامدة؛ لدالاتها على ذات معينة بالزمان أو المكان أو الآلة، فهي لا يوصف بها، ولا تعمل عمل الفعل كسائر المشتقات.⁽⁴⁾

أمّا الصرفيون فيجعلون الاشتقاق شاملاً لهذه الأنواع الأربعة مضافاً إليها: اسم للرمان، والمكان، واسم الآلة، والأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، واسم المرة، واسم الهيئة، والمصدر للميمي.⁽⁵⁾

1. انظر، ابن منظور: لسان العرب، مادة: (شق) 8: 113-113.

2. الجرجاني: علي بن محمد، 1995م، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 27

3. انظر . حسان: اللغة العربية معانها ومبناها ص. 166.

4. انظر . قباوة ' تصريف الأسماء والأفعال ص. 128.

5. انظر، السيد: أمين علي، 1985م، في علم الصرف، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص: 23

والاشتقاق عند اللغويين لوسع مما نكر؛ لأنه يشمل أخذ كلمة من أخرى مع الاختلاف في ترتيب الحروف، وذلك كأخذ (الحلم) من (الحمل)، و(الملح) و(اللمح) و(اللحم) من الحروف الثلاثة: (ح، ل، م).⁽¹⁾ وقد استفاد من هذا النوع من الاشتقاق الحليل بن أحمد، فكان أول من استعمل هذه الطريقة في معجمه: العين، وتبعه عدد من أصحاب المعاجم.⁽²⁾

1.3 أصل المشتقات:

اختلف علماء العربية في أصل المشتقات، فيرى البصريون أن المصدر هو الأصل، وما عداه من الفعل بأنواعه الثلاثة، وسائر المشتقات من الصفات؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، ومن غير الصفات كاسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فروع عن المصدر ومأخوذة منه.⁽³⁾ أما الكوفيون فيرون أن الفعل أصل للمصدر وغيره من المشتقات.⁽⁴⁾ ويرى ابن جني ما يراه البصريون في أن أصل المشتقات المصدر. حيث يقول: "المصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها،⁽⁵⁾ وقال كذلك: "الفعل مشتق من المصدر"⁽⁶⁾.

ومن هذا الجدل المحتدم بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة في أصل المشتقات يظهر التفكير الفلسفي والمنطقي في طريقة الحوار واستخدام المصطلحات من خلال تكييف العلاقة بين هذه المشتقات على أساس الأصل والفرع، و"القول بأن

1 السيد في علم الصرف، ص. 23.

2. المصدر نفسه ص: 23.

3. عبد الحميد، محمد محيي الدين، 1990م، دروس التصريف، بيروت، لبنان، ص. 15.

4. انظر: الأتباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 236 237 ؛ الحميد: دروس للتصريف ص 15-16.

5 ابن جني : الحصائص 1 : 232

6. انظر: ابن جني: كتاب اللمع في العربية ص 28 ؛ ابن جني: مر صغاة الإعراب 2: 732.

صبيغة ما أصل لصيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللعوي الحديث⁽¹⁾. وهذا أمر وقع فيه ابن جني كغيره من نحاة العربية.

ووجه القول في ضوء الدراسات الصرفية الحديثة "أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين حير من أن تقوم على افتراض الأصل والفرع"⁽²⁾.

وقد هطن لهذا الرأي ابن طلحة أستاذ جاز الله الرمخشري فرأى أن المصدر أصل مستقل، والفعل أصل آخر مستقل، وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ولا مأخوذاً منه.⁽³⁾

وعلى هذا يجب إخراج مصطلح (الاشتقاق) من الدراسات الصرفية واستبداله بمصطلح آخر لا يرتبط بمعنى الأصلية والفرعية كما هو الشأن في مصطلح الاشتقاق، وليكن هذا المصطلح الجديد (العلاقية).

ووفقاً لوجهة النظر التقليدية يرى ابن جني أن "العرب لم تحجم أحياناً عن الاشتقاق من غير المصادر، فاشتقت من أسماء معان ومن نولت حسية ومن أسماء الأرملة والأمكنة ومن أسماء الأصوات ومن الحروف"⁽⁴⁾. وقد ذكر ابن جني بعضاً من هذه الاشتقاقات على النحو الآتي:

أولاً: الاشتقاق من الحروف: فقد اشتق من حروف المعاني، فقال: "وذلك عندي أصل تصرف النعمة والنعيم والإنعام وجميع ما في هذا الحرف، إنما هو من قولنا: (نعيم)، وذلك أن (نعيم) محبوبة مستلذة، وهي صد (لا) الكرة المستكرهة. فإن قيل: فكيف يجوز الاشتقاق من الحروف؟

1. حسان: تعلّم، 990م، مساهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ص: 181.

2. حسان: مساهج البحث في اللغة ص. 182.

3. عيد الحميد: دروس التصريف، ص: 15

4. الأفعاني: في أصول النحو ص 143

قيل: قد اشتق منها في غير موضع، قالوا: (سألني حاجة، فلايت له)، أي قلت له: (لا). و(سألتك حاجة)، فوليت لي، أي قلت: (لولا).⁽¹⁾
واشتقوا من الحرف فقالوا: "سوّفت الرجل أي قلت له: (سوف)، وهذا فعل — كما ترى — مأخوذ من للحرف ومن أبيات الكتاب قول ابن مقبل⁽²⁾:
لو ساوَفْتنا بِسوفٍ من تَحِيَّتِها سوفَ العَيُوفِ لِرأخٍ للركبِ قد قَتَعُوا⁽³⁾

ثانياً: الاشتقاق من أسماء الأصوات: لقد ذكر ابن جني أنه ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وطنين السرعد وحرير المياه، ونعيق العرب وصهيل الفرس... ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عدي وجه صالح ومذهب متقبل⁽⁴⁾.
وقد اشتق كذلك من الأصوات الجارية مجرى الحروف أفعالاً فقال: وقالوا: حاحيت وعاعيت وهاهيت، فاشتقوا من حاءٍ وعاءٍ وهاءٍ، وهنّ أصوات والأصوات للحروف أخوات، وما أكثر ذلك⁽⁵⁾.

-
- 1 انظر: ابن جني، المحتسب 2: 349؛ ابن جني، الخصائص 1: 419.
 - 2 انظر: ابن جني، المحتسب 1: 298؛ سيبويه: الكتاب 4: 212؛ ابن منظور: لسان العرب (مادة سوف)، 7: 303.
 - 3 ابن جني، الخصائص 2: 36.
 - 4 انظر: ابن جني، الخصائص 2: 163-167؛ الأعمالي، في أصول النحو ص 144.
 - 5 ابن جني، المحتسب 2: 349، وانظر: ابن جني، الخصائص 2: 42، هاهيت بالإيل، إذ عسوتها ورجرتها فقلت لها: هاءاً، وهاهات للعطف، وجأجات بالإيل لتعرب حأحات وهو رَجَر للغم أيضاً عن السقي، وكذلك عاعيت، هو رَجَر للغم يقل: حأحات به و حاحيت، وعاعى الغم رجرها، وسأسات بالحمار إذا قلت سأمناً، وكذلك شأشأت، وهو دعاء الحمار إلى الماء وهو كذلك للغم. انظر: ابن منظور: اللسان: مادة (حا)، 4: 16؛ (هيه)، 15: 126؛ (شأشأ)، 8: 6.

ثالثاً: الاشتقاق من الأسماء الأعجمية: فقد نقل ابن جني قول أبي علي
ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي للنكرة، كما تشتق من أصول كلامها،
قال رؤية ابن العجاج ابن رؤية⁽¹⁾:

هل ينفعني كذب سحيت، لو فضة أو ذهب كزيت؟

قال: فـ(سحيت) من (السخت)؛ كـ (زحليل) من (الزحل) وحكى لنا أبو
علي عن ابن الإعرابي أنه قال: درهم للخبازي؛ أي صارت كالدرهم، فاشتق
من الدرهم، وهو اسم أعجمي⁽²⁾.

وقال ابن جني "ومما اشتق من كلام العجم ما أئسناه من قول الراجز⁽³⁾:

هل تعرف للدار لأم الخرج منها فظلت اليوم كالمزرج

أي الذي شرب الررجون؛ وهي الخمر، فاشتق (المزرج) من (الرجون)،
وكان قياسه: كالمزرج⁽⁴⁾.

2.3 أقسام الاشتقاق :

ينقسم الاشتقاق إلى الاشتقاق الصغير، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق الأكبر،
ويرجع الفصل في مثل هذا التقسيم إلى ابن جني في الخصائص وإن لم يطلق على
هذه الأنواع تلك المسميات المتعارف عليها الآن،⁽⁵⁾ والاشتقاق الصغير أو العام هو:

1. ليس منظور: ليس للعرب (مادة كبر)، 13-13 ، وفي رواية أخرى: (هل يجيبى حلف)،

انظر: ابن جني: الخصائص 1: 359

2. ابن جني، الخصائص 1: 359.

3. انظر: ابن جني: الخصائص 1 360 ؛ ابن منظور : ليس العرب ، مادة (رجن) 7: 24.

4. ابن جني الخصائص 1: 360 .

5. المصدر نفسه 2: 135

أن تشتق من الفعل: (فهم) مثلاً صيغاً أخرى مثل: (فاهم). (مفهوم). (تفاهم).... إلخ، وهذا الاشتقاق العام ليس إلا نوعاً من التوسع في اللغة. (1)

أما الاشتقاق الكبير، فيفسر لنا عادة بأن بعض المجموعات الثلاثية من أصوات ترتبط ببعض المعاني ارتباطاً مطلقاً غير مقيد بترتيب⁽²⁾، ويبدو أن ابن جني قد اقتبس نقليات الأصول من معجم العين وأمثاله إلا أن أصحاب المعاجم لم يربطوا بين دلالات تلك الصور، ويمثل له ابن جني بعدة مجموعات لا يحلو معظمها من التكلف والتعسف وتلمس للعلاقة مهما كانت غامضة. بل لقد غالى ابن جني في هذا إذ جعل مجرد الاشتراك في أصلين فقط من الأصول الثلاثة دليلاً على الاشتراك العام في معنى عام لبعض الكلمات، وهذه الأمور من باب التخيلات والسناملات التي تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتد ولعه وإعجابه باللغة العربية، فتصور فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان، ولا تتصف به لغة من لغات البشر.

أما النوع الثالث من الاشتقاق، فهو الاشتقاق الأكبر، ويمثل له عادة بكلمات مثل: (الجئل)، و (الجهل) ونحو هذا، والأجدر بهذا النوع من الاشتقاق أن يُعد من الكلمات التي تطورت أصواتها، والتي تبحث عادة في فصل للقلب والإبدال. (3)

وفي حالة الاشتقاق العام تحدث تغيرات بين الأصل المشتق منه، والفرع المشتق يوضحها السيوطي بقوله: ثم التغيرات بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق خمسة عشر هي: زيادة حركة في المشتق مثل: (علم) من (العلم)، وزيادة مادة مثل: (طالب) من (الطلب)، وزيدتهما معا مثل: (صارب) من (الصرب)، ونقصان حركة مثل: (فرس) من (الفرس)، ونقصان مادة مثل: (ثبت) من (الثبات)، ونقصان حركة وزيادة مادة مثل: (غضبي) من (العصب)، ونقصان مادة

1 انظر: ابن جني الخصائص 2: 135-138

2. ابن جني: الخصائص 2: 135-140 .

3. انظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 52 — 57.

وريادة حركة مثل: (حَرَم) من (الحرمان)، وزيادتهما ونقصانهما مثل: (استنوق) من (الناقة)، تغاير الحركتين مثل: (بَطَر) من (بَطْر) نقصان حركة وريادة أخرى وحرف مثل: (صَرَب) من (الضرب)، نقصان مادة وريادة أخرى مثل: (رَاصِع) من (الرضاعة)، ونقصان مادة وريادة أخرى وحركة مثل: (خَاف) من (الخوف)، لأنَّ اللّقاء ساكنة من حوِّف لعدم التركيب، نقصان حركة وحرف وريادة حركة فقط مثل: (عَد) من (الوعد) فيه نقصان الواو وحركتها وريادة الكسرة، نقصان حركة وحرف وريادة حرف مثل: (فَاخَر) من (الفخار) نقصت ألف وزادت ألف وفتحة⁽¹⁾. وأمثلة المشتقات التي عالجها ابن جني في كتاب المحتسب على النحو الآتي:

3.3 اسم الفاعل:

يُشير سيبويه إلى اسم الفاعل دون ذكر تعريف محدد له، حيث يقول: "قَامًا (فعل يفعل) ومصدره، فـ(قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا)، والاسم: (قَاتِلٌ)"⁽²⁾. ويصنّ على أنهم "أَجَرُوا اسم الفاعل إذا أَرَادُوا أَنْ يَبَالِغُوا فِي الْأَمْرِ مَجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاء: (فَاعِلٌ)"⁽³⁾. فسيبويه لم يعرفه كما عرفه المتأخرون من العلماء، وهذا يعود إلى أنَّ المصطلحات للصرفية عند سيبويه لمَّا تحدد معالمها، وتوضح مفاهيمها بعد⁽⁴⁾.

1. انظر: السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين، (ت911هـ)، الممر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى، وعلي ليجاوي، ومحمد أبي الفصل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1: 348-349.

2. سيبويه: الكتاب 4: 5

3. المصدر نفسه 1: 11

4. انظر: الحديثي، أسية للصرف في كتاب سيبويه ص: 26

وقال ابن السراج : "اسم الفاعل الذي يعمل عمل للفعل... نحو : (صارب)،
(أكل) و (قاتل)، يجري على : (يضرب)، فهو : (صارب)، و (يقتل)، فهو : (قاتل)،
و (يأكل)، فهو : (أكل)"⁽¹⁾.

ويرى ابن جني أن : "اسم الفاعل نحو : (قائم) و (قاعد)، لفظه يفيد الحدث الذي
هو (القيام) و (القعود)، وصيغته وبنائه يفيد كونه صاحب الفعل"⁽²⁾.

واسم الفاعل صيغة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم، و
يصاغ من الثلاثي على وزن : (فاعل) نحو : (كتب كاتب)، (لعب لاعب)، و (أحد
أحد)، و (سال سائل)، ومن غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف
المصارعة ميما مصمومة وكسر ما قبل الآخر، وذلك نحو : (أخرج مُخْرِجاً).⁽³⁾

وقد تشترك صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول في بناء واحد مما كان قبل
أحده ألف، وهذا ما أشار إليه ابن جني في قوله : "من ذلك قولهم (مختار) و (معتاد)،
ونحو ذلك، فهذا يحتمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، وذلك إن كان اسم الفاعل
فأصله : (مُختير) و (مُعْتَد) كـ (مُقْتَطِع) (بكسر العين)، وإن كان مفعولاً، فأصله :
(مُختير) و (مُعْتَد) كـ (مُقْتَطِع)، فـ (مختار) من قولك : (أنت مختار للثياب)، أي :
مُستجيد لها، أصله : (مُختير)، و (مختار) من قولك : (هذا ثوب مختار) أصله :
(مُختير)، فهذان تقديران مختلفان لمعنيين، وإنما كان يكون هذا مثلاً لو كان تقدير
فتح العين وكسرها لمعنى واحد فأما وهما لمعنيين فسائغ حسن"⁽⁴⁾. والسياق هو
الحكم في تحديد هوية البناء هل هو اسم فاعل أم اسم مفعول؟.

1 ابن السراج: الأصول في النحو 1: 122.

2 ابن جني: الخصائص 3: 101.

3. انظر - الحملاوي: شدة الحرف في فن الصرف ص 74، قبالة: تصريف الأسماء والأفعال
ص: 149 - 150.

4. ابن جني الخصائص 1: 347.

ونكر ابن جني أن العرب قد تحذف ألف (فاعل) تخفيفاً ومن ذلك توجيهه لقراءة يحيى والأعمش وطلحة بن مصرف، ورويت عن أبي عمرو: "من القنطين"⁽¹⁾. حيث يقول ينبغي أن يكون في الأصل (القنطين) كقراءة الجماعة إلا أن العرب قد تحذف ألف فاعل في نحو هذا تخفيفاً. قال للراجز⁽²⁾:

أصبح قلبي صرداً لا يشتبه أن يرداً
إلا عراداً عرداً وصلينا برداً
وعنكنا ملتبداً

يريد: (عارداً)، و (بارداً)، فحذف الألف تخفيفاً. ألا ترى أبا النجم قال:

كان في العرش القتلة العاردا

أي: القوي الحشن، وقد ذكرنا نحو هذا⁽³⁾. ويرى ابن منظور أن الألف هنا حذفت للضرورة.⁽⁴⁾

ويقع التباين هنا في وجهة النظر بين ابن جني الذي يرى أن الحذف هنا للتخفيف، وابن منظور الذي يراه للضرورة، ولعل للصواب بجانب ابن منظور، ولو لقصر هذا النمط من اسم الفاعل على لغة الشعر لأمكن سببه للضرورة الشعرية سواء أكان للشاعر مندوحة عن هذا أم لم يكن. ولكن ورود هذا النمط أيضاً في لغة النثر متمثلاً في القراءات القرآنية، يجعل اللجوء إليه من أجل التخفيف أقرب للصواب، ولو أن ابن جني ذكر اسم الراجز وقبيلته لأمكننا ذلك من الوقوف على مظهر من مظاهر اللهجات العربية القديمة، ومعرفة للقارئ وبيئته لا تسعنا في

1. سورة الحجر، آية: 55. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 71؛ ابن جني: المحتسب 2، 4.

2. ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عرد) 10-89.

3. ابن جني: المحتسب 2: 4.

4. انظر: ابن منظور: لسان العرب 10-89.

سمية هذه الطاهرة إلى بيئة لغوية معينة؛ لأنّ القراء في قراءاتهم — في كثير من الأحيان — يحالفون بيناتهم اللغوية التي نشئوا فيها.

وليس الأمر كما يذهب ابن جني بأنّ الألف هنا قد حذفت من اسم الفاعل ولم يبق لها أثر، وإنما الذي حدث من وجهة نظر الدراسات الصوتية الحديثة هو تقصير لألف المد التي استعيص عنها بفتحة القاف في (القنطير)؛ لأن الفرق بين الفتحة وألف المد لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية⁽¹⁾، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: إنّ الحركات أبعاص لحروف المد. ولكنه لم يطبق هذا القول في دراساته الصرفية. ومن أبوية اسم الفاعل التي نكرها ابن جني كلمة: (صاد) بكسر الدال، في قراءة أبي بن كعب، والحسن، وابن أبي إسحاق لقوله تعالى: "ص وَالْقُرْآنِ دِي الذِّكْرِ"⁽²⁾. وقرأ النقي: (صاد) بفتح الدال. ⁽³⁾

ويرى ابن جني أنّ "المأثور عن الحسن أنّه كان يكسر الدال من (صاد)؛ لأنّه عنده أمر من: (المصاداة)، أي: عارض عمك بالقرآن"⁽⁴⁾ ويرى ابن جني أيضاً أنّه "يمكن أن تكون كسرة الدال لالتقاء الساكنين، كما أنّ فتحها فتحٌ لذلك"⁽⁵⁾. وفي هذا القول إشارة من ابن جني إلى أنّ (صاد) بالكسر والفتح حرف هجاء، وليست فعل أمر، وإن كان الأصل في حروف الهجاء للوقوف عليها بالكسر. ولعلّ ابن جني في هذا يتبع القراء في قوله عن قراءة: (صاد): "جزمها القراء إلا الحسن، فإبسه خفضها بلا نون لاجتماع الساكنين، كانت بمنزلة من قرأ: "ن وَالْقَلَمِ وَمَا

1. أنيس، الأصوات اللغوية ص 38.

2. سورة ص، آية: 1. انظر: للعراء: معاني القرآن 2: 396؛ النحاس: إعراب القرآن 3: 449؛ ابن جني. المحتسب 2: 230؛ لز مخشري، الكشف 4: 72؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 15. 94.

3. ابن جني. المحتسب 2: 230.

4. المصدر نفسه 2: 230.

5. المصدر نفسه 2: 230.

يَسْطَرُونَ⁽¹⁾. و يُس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ⁽²⁾، جعلت بمنزلة الأداة كقول العرب: (تركته حاث باث)، و(خاز وباز) يخفضان؛ لأنّ الذي يلي آخر الحرف ألف، فالخضض مع الألف، والنصب مع غير الألف، يقولون: (تركته حيث حيث)، و(أجعلتك حيث بيص) إذا ضيق عليه، وقال أمية ابن أبي عائذ للهللي:
 قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلَوْجًا صَيَّرَفًا، لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْثُ بِيَصٍ لِحَاصٍ

يريد الحائض قلب كما قال: (عاق) يريد: (عائق)، و(صاد) في معناها⁽³⁾.
 وتبع الفراء وابن جني في هذا الرأي أبو حيان الأندلسي⁽⁴⁾.
 وينقل ابن جني رأياً لأبي علي الفارسي يرى فيه أن كلمة: (صاد) فاعل من الصدى، وهو ما يعارض الصوت في الأماكن الخالية من الأجسام للصلابة⁽⁵⁾.
 ومن أمثلة اسم الفاعل كلمة: (خالصة) في قوله تعالى: "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا"⁽⁶⁾ حيث ورد فيها ثلاث قراءات: قراءة سعيد بن جبير: (خالصاً)، وقراءة ابن عباس والزهري والأعمش وأبو طالبوت: (خالصه)، وقراءة ابن عباس وابن مسعود والأعمش بخلاف (خالص)، وجهها ابن جني على أنها جميعاً اسم فاعل⁽⁷⁾.

1 سورة القلم، آية: 1

2. سورة يس، آية: 1

3. الفراء: معاني القرآن 2: 396

4. انظر: أبو حيان: البحر المحیط 7. 366

5. ابن جني: المحتسب 2. 230.

6. سورة الأنعام، آية: 139.

7 انظر: الطبري: جامع البيان 8: 60؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 41؛ ابن

جني: المحتسب 1، 232-233؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7 63.

4.3 صيغ المبالغة:

المبالغة أن تبلغ في الأمر جهتك، وتبلغ ببالغ مبالغة وبلاغاً إذا اجتهد في الأمر، ويقال: (بلغ فلان)، أي: (جهد)⁽¹⁾. ويذهب ابن جني إلى أنه: "في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع، إما لفظاً إلى لفظ، وإما جنساً إلى جنس، فاللفظ كقولك: (عراص)، فهذا قد تركت فيه لفظ: (عريض)، فـ(عراص) إذاً أبلغ من: (عريض)، وكذلك: (رجل حسان ووضاء)، فهو أبلغ من قولك: (حسان)، و(وضئ)، و(كرام) أبلغ من: (كريم)، وهو اللباب، و(كرام) خارج عنه، فهذا أشد مبالغة من كريم"⁽²⁾. ومن صيغ المبالغة التي وردت عند ابن جني في كتابه المحتسب:

1.4.3 فعل:

يرى ابن جني أن بناء: (فعل) يأتي للمبالغة، ومن أمثله في القراءات كلمة: (بهت) فهي قراءة نعيم بن ميسرة، وأبي حنيفة لقوله تعالى: "قَبِهْتَ الَّذِي كَفَرَ"⁽³⁾. ويذهب ابن جني إلى: "(بهت) أقوى معنى من: (بهت)، وذلك لأن: (فعل) تأتي للمبالغة، كقولهم: (قَضَوْا الرجل) إذا جاد قضاؤه، و(فقه) إذا قوي في فقهه، و(شعر) إذا جاد شعره، وروينا عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: أن للعرب نقول: (صريت اليد) إذا جاد ضربها، وكذلك (بهت) إذا تناهى في الحرق، والبرق،

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب مادة (بلغ)، 2: 143.

2. ابن جني: الخصائص 3: 48.

3. سورة البقرة، آية 258. انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن ص: 16 ؛ ابن جني:

المحتسب 1، 134 ؛ الرمحشري: الكشف 1: 333 ؛ العكبري: التبيان 1: 173؛ القرطبي:

الجامع لأحكام القرآن 3: 187؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 300.

والحيرة، والذهش⁽¹⁾. فبناء: (بَهَتْ) بالضم أكثر من: (بَهَتْ) بالكسر، يعني أن الضمة تكون للمبالغة كقولهم: (قَضُوا الرجل)⁽²⁾.

2.4.3 2.4.3 فَعَّلَ:

أشار سيبويه إلى أن هذا البناء من صيغ المبالغة، وتكر من أمثله: (شَرَّاب)، و (لَبَّاس)، و (رَكَّاب)⁽³⁾. وكذلك أشار إليه الميرد حيث قال: وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: (هذا رجل ضَرَّاب)، و (رجل قَتَّال)، أي: يكثر هذا منه⁽⁴⁾. ومن أمثلة هذا البناء في الشوارد كلمة: (حَسَّاباً) في قراءة ابن قُطَيْب لقوله تعالى: "جزاء من ربك عطاءً حَسَّاباً"⁽⁵⁾، ويرى ابن جني أن طريقه عنده: "عطاء مُحَسَّباً، أي: (كافياً)، يقال: (أعطيته ما أَحَسَّبَه)، أي: (كفاه)، إلا أنه جاء بالاسم من (أَفْعَلَ) على (فَعَّلَ)، وقد جاءت منه أحرف، قالوا: (أَجِير)، فهو: (جَيَّار)، و (أَبْرِك)، فهو: (نَرَّاك)، و (أَسَار من شربله)، فهو: (سَأَّر)، و (أَقْصَرَ) عن الشيء، فهو: (قَصَّار)⁽⁶⁾. وقد تبع ابن جني في ذلك، للزمخشري في الكشاف⁽⁷⁾، وأبو حيان في كتابه البحر المحيط⁽⁸⁾.

1 ابن جني: المحتسب 1: 134.

2. انظر أبو عبيدة، معجم بن المثنى، (ت. 210 هـ)، 1970 م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد مواد سركين، مكتبة الحارثي، القاهرة، ط2، 1: 79، ابن منظور: لسان العرب 2: 163.

3. انظر، سيبويه: الكتاب 4: 257.

4. الميرد: المحتسب 3: 161.

5. سورة النبأ، آية: 36. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 349، للزمخشري: الكشاف 4: 690، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 19: 120، أبو حيان: البحر المحيط 8: 407.

6. ابن جني: المحتسب 2: 349.

7. انظر: اللمحشري: الكشاف 4: 690.

8. أبو حيان، البحر المحيط 8: 407.

ومن أمثلته كلمة: (غَيَابَت) في قراءة الأعرج لقوله تعالى: "وَالْقُوَّةُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ"⁽¹⁾، وهي جمع: (غَيَابَة)، ويذهب ابن جني إلى أن " (غَيَابَة) اسم جاء على (فَعَالَة)، وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه من الأسماء التي جاءت على (فَعَال)، وهو (الْجَبَّار) و(الْكَلَاء) و(الْفَيْد) لذكر اليوم، ووجدت لنا غير ذلك، وهو: (النَّيَّار) للموج، و(الفَحَّار) للحرف، و(الحَمَام)، و(الْحَيَّار): السعال، و(الكَرَّار): كبش الراعي"⁽²⁾.

3.4.3 زيادة التاء للمبالغة:

يرى ابن جني أن للهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما فيه قد بلغ العاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة لمارة لما أريد من تأنيث للغاية والمبالغة وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً⁽³⁾.

وقال ابن يعيش في معرض حديثه عن أنواع تاء التأنيث: " أن تدخل للمبالغة في الصفة مثل: (علامة ونسابة) لكثير العلم والعالم بالأنساب، وقالوا: (راوية) لكثير الرواية، يقال: (رجل راوية للشعر)"⁽⁴⁾.

وقد نصّ خالد الأزهرى على أن "التاء تأتي للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك للوصف، والعاية

1. سورة يوسف ، آية :10. انظر، ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن ص: 62 ، ابن جني: المحتسب 1 :333.

2. ابن جني: المحتسب 1 :333.

3. ابن جني: الحصائص 1 :134.

4. ابن يعيش. شرح المفصل 5 :85.

مؤنثة ، ولتأكيد أي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لأن (فعلاً) بهيد المبالغة بنفسه ، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد للمبالغة⁽¹⁾.

ومن أمثلة زيادة التاء للمبالغة في القرآن الكريم قراءة العامة لقوله تعالى: وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا⁽²⁾. ويرى ابن جني أن تقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا، أي: خالص لنا، فأنت للمبالغة في الخلوص، كقولك: (زيد خالصي)، كقولك: صفي وتفتي، أي: المبالغ في الصفاء والثقة عندي. ومنه قولهم: (فلان خالصي من بين الجماعة) أي: خاصي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة⁽³⁾. ومن أبنية زيادة التاء للمبالغة في الشواذ:

1.3.4.3 مفعلة:

ومن أمثلة هذا البناء كلمة: (مبصرة) في قراءة قتادة وعلي بن الحسين لقوله تعالى: قَلَمًا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً⁽⁴⁾. حيث يرى ابن جني أنه قد كثرت (المفعلة) بمعنى: الشياخ، والكثرة في الجواهر والأحداث جميعاً، وتلك كقولهم: (أرصر مضبّة): كثيرة الصباب، و(مفعلة): كثيرة الثعالي، و(مخياة) و(مخواة) و(مفعلة): كثيرة الحيات والأفاعي، فهذا هي الجواهر. ولما الأحداث فكقولك: (البطنة مؤنثة)، و(أكل الرطب موزدة ومحمّة). ومنه: (المفعلة)، و(المفعلة)، و(الحق مجتررة بك)، و(محلقة) و(مفعلة)، و(مقمنة)، و(مخجاة). وفي كله معنى الكثرة من موضعين: أحدهما المصدرية التي فيه، والمصدر إلى الشياخ والعموم والسعة. والآخر التاء،

1 الأزهرى خالد بن عبد الله : التصريح على التوضيح (ت: 905هـ) ، طبعته دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 2: 288،

2. سورة الأنعام، آية: 139

3. ابن جني: المحتسب 1: 232.

4 سورة النمل، آية: 13. انظر. ابن جني، المحتسب 2: 136-137 ، لرمخشري: الكشف 3:

357 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7. 57

وهي لمثل ذلك ، كرجل راوية، وعلامة ونسابة وهذرة . ولذلك كثرت للمفعلة فيما نكرناه لإرادة المبالغة⁽¹⁾، وإلى مثل هذا يذهب الزمخشري في الكشف⁽²⁾.

5.3 الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مُشبهة بها في أنها تُكْرَر وتُؤَنَّث وتُنْثَى وتُجْمَع نحو: (كريم)، و(حسن)، و(صنعب)، وتصاغ من الفعل للارم للدلالة على معنى اسم الفاعل في المعنى، على أن الصرفيين يقولون إن الصفة للمشبهة تفترق عن اسم الفاعل في أنها تكل على صفة ثابتة⁽³⁾ ومن أبنية الصفة المشبهة التي وردت في المحتسب:

1.5.3 فَعَلَ وفَعِلَ وفَعِلَ :

ومن أمثلة (فَعَلَ) في القول كلمة: (يَبْسُ) في قراءة أبي جعفر وشيبة والحسن لقوله تعالى: يُعَذِّبُ بَيْتِيسَ⁽⁴⁾. ويرى ابن جني أن هذه للقراءة جاءت على مثال (فَعَلَ) فيكون كما جاء من الأوصاف على (فَعَلَ) نحو: (نَضُو) و(نَقْضُ) و(جَلَفَ)، وأصله الهمز كقراءة من قرأ (بُسْ) بالهمز إلا أنه خفف فأبدل ياءً فصارت: (يَبْسُ)، كـ(بِزْ) و(نَبْ) فيمن حفف⁽⁵⁾.

1. ابن جني : المحتسب 2: 136 137

2. الزمخشري: الكشف 3: 357.

3. انظر: ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت: 643هـ)، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت 4: 106.

4. سورة الأعراف، آية: 165 انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 158 ، ابن جني: المحتسب 1: 264-267 ، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 196

5. ابن جني: المحتسب 1: 265.

وبخالف ابن جني الكسائي الذي يرى أن تقديرها * (بئس) ثم حفت الهمزة
كما يعمل أهل المدينة فاجتمعت ياءان متقل ذلك فحذفوا إحداهما وألقوا حركتها على
الباء فصارت (بئس)⁽¹⁾.

وقرأها الأعمش كذلك (بئس)⁽²⁾ على وزن (فعل) قرأ بها ابن عباس
وعاصم، حيث يرى ابن جني أن * (بئس) على (فعل) فيه نظر، وذلك أن هذا للبناء
مما يحتص به ما كان معتل العين كـ (سَيِّد) و (هَيَّيْن) و (نَيَّيْن) و (لَيَّيْن)، ولم يجيء في
الصحيح، وكأنه إنما جاء في الهمزة لمشايتها حرفي العلة، والشبه بينها وبينهما
من وجوه كثيرة⁽³⁾.

وابن جني في هذا التوجيه يصف هذا النمط الاستعمالي الولد في قراءة من
القراءات القرآنية ويجد له مخرجاً دونما أن ينصب من نصه حكماً على مثل هذه
الأنماط المستعملة يرفضها كما ينقل أبو جعفر النحاس عن البصريين عدم جواز
ذلك لا يجيء مثل هذا في كلام العرب إلا في المعتل المدغم⁽⁴⁾. فابن جني هنا
وصفي لا معياري.

وفي قراءة أخرى (بئس) على وزن (فعل) وهي قراءة حمزة ويعقوب ويحيى
وعيسى بن عمر وابن مصرف وأبي عبد الرحمن، حيث يقول ابن جني: وأما
(بئس) على (فعل)، فجاء على قولهم: (قد بئس للرجل بأساً): إذا شَجَّعَ، فكأنه عذاب
مقدم عليهم، وغير متأخر عنهم. وقد يجوز أيضاً أن يكون (بئس) مقصوراً من:
(بئس) كالقراءة الفاشية، كما قالوا في: (البقي)، (البقي)، وفي (سميح)، (سميح)⁽⁵⁾.

1. النحاس: إعراب القرآن 2: 159.

2. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 264-267، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 196.

3. ابن جني: المحتسب 1: 266.

4. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 159.

5. ابن جني: المحتسب 1: 265.

والذي يراه ابن جني هنا أنه قد تمّ تقصير صوت العلة للطويل وهو ياء المد إلى مثيله القصير وهي للكسرة فالعرق بينهما لا يعدو فرقاً في الكمية.

ومما جاء من أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (الحفرة) بفتح الحاء وكسر الفاء بغير ألف، في قراءة أبي حيوة لقوله تعالى: "في الحفرة"⁽¹⁾. حيث يرى ابن جني في هذه القراءة وجهين:

الوجه الأول: أن يكون أراد (الحفرة) كقراءة الجماعة، فحذف الألف تخفيفاً، كما قال الراجز⁽²⁾:

إلا عراداً عراداً

أي عراداً⁽³⁾.

وقد تقدم ذكر ذلك عند الحديث عن حذف ألف (فاعل) تخفيفاً في اسم الفاعل، ويرى ابن جني أن الذي أصاب البناء هنا حذف، ولو أنه سمّاه تقصيراً كما في (بئس) و(بئس) لكان ذلك أقرب إلى المناهج الحديثة في الدراسات الصوتية. والذي طرأ على كلمة (الحفرة) هو تقصير حرف المد الطويل الألف إلى نظيره القصير الفتح وهو ما ذهب إليه القرطبي حيث قال: الحفرة بغير ألف، مقصور من الحافر⁽⁴⁾.

أما الوجه الثاني: أن تكون (الحفرة) صفة مشبهة على وزن فاعل، حيث يقول ابن جني "وفيه وجه آخر ذو صفة، وهو أنهم قد قالوا: حفرّت أسنانه: إذا ركبها الوسخ من ظاهرها وباطنها. فقد يجوز أن يكون أراد الأرض الحفرة، أي: المنتنة؛

1. سورة البارات، آية 10، انظر: ابن جني: المحتسب 2: 35؛ القرطبي: الجامع لأحكام

القرآن 19: 129؛ أبو حيان: البحر المحیط 8: 413

2. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 367؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة: (عرد) 10: 89.

3. ابن جني: المحتسب 2: 35.

4. انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 19: 129.

لفساده بأحبابها، وبأجسام الموتى هيها⁽¹⁾، وفي هذه القراءة يقول اللمخشري : وهذه القراءة دليل على أن الحافرة في أصل الكلمة بمعنى المحفورة ، يقال: (بخر) العظم فهو بخر وناخر، كقولك طمع فهو طمع وطامع، وفعل ابلى من فاعل وقد قرئ بهما⁽²⁾.

وقد جاء من أمثلة بناء (فعل) معتل العين في شواذ القراءات كلمة (عورة) بكسر الواو، في قوله تعالى "إِنَّ نِيَوْتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ"⁽³⁾، قرأ بها ابن عباس وابن يعمر وأبو رجاء، حيث يرى ابن جني أن صحة الواو في هذا شاذة من طريق الاستعمال؛ وذلك لأنها متحركة بعد فتحة، فكان قياسها أن تقلب ألفاً، فيقال (عارة)، كما قالوا: (رجل مال)، و(امراة مالة)، و(كبش صاف) و(نعجة صافّة)، و(يوم راح)، و(طائر)، و(رجل نال)، من النّوال، وله نظائر، وكل ذلك عندما (فعل)، كـ(رجل فرق) و(حذر). ومثل (عورة) في صحة واوها قولهم: (رجل عورّ نور)، أي لا شيء له، وقول الأعشى:

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَنْبَغِي شَاوٍ مِثْلُ شُلُولٍ شُلُولٍ شُلُولٍ

فكان (عورة) أسهل من ذلك شيئاً؛ لأنها كأنها جارية على قولهم (عور الرجل)، فهو بلفظه، والمعيار ملتقيان؛ لأن المنزل إذا أغور فهناك إخلال واحتلال⁽⁴⁾. ولعل صحة الواو في مثل هذه الصيغ مرحلة من مراحل تطور اللغة العربية في تاريخها القديم، وقد ألفت لنا للغة أمثال هذه الصيغ لتكون بمثابة للركام اللغوي أو الحفريات اللغوية ومثل هذه الأداءات الاستعمالية لا يُطمأن إلى رأي فيها إلا بعد دراسة أمثال هذه الصيغ في اللغات السامية الأخرى.

1 انظر: ابن جني : المحتسب 2: 35 ؛ اللمخشري: للكشاف 4: 694 .

2. انظر اللمخشري: للكشاف 4: 694-695.

3 سورة الأحزاب، آية: 13، انظر. ابن جني: المحتسب 2. 76 ؛ اللمخشري: للكشاف 3: 536

القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 14: 98 .

4 ابن جني: المحتسب 2: 76.

2.5.4 2.5.4 فَعْلٌ وَفُعْلٌ:

ومما جاء من أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة (لُبْدًا) في قوله تعالى: "كَأَنَّهُمْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبْدًا"⁽¹⁾. حيث نصر ابن جني على أن هذه الكلمة "من الأوصاف التي جاءت على (فَعْلٌ)، كـ (رَجُلٌ طَلَّقَ)، و (نَاقَةٌ سَرَّحَ)"⁽²⁾.
وقد قرنت كذلك (لُبْدًا) مشددة، قرأها الجحدري والصن، وهي من أمثلة الصفة المشبهة التي جاءت على (فَعْلٌ) أشار إليها ابن جني حيث قال: "هذا وصف على فَعْلٍ: كـ (الْجُنَّاءِ)، و (الزُّمْلِ)، و (اللُّبْدِ): للكثير يركب بعضه بعضاً، حتى يتلبّد من كثرتة"⁽³⁾ ومثل ذلك قراءة أبي جعفر في سورة البلد: (4)

3.5.3 3.5.3 فَعْلٌ:

ومما جاء في الصفات من أمثلة هذا البناء كلمة (الأشْرُ) بضم الشين وتخفيف الراء، في قوله تعالى "الكذّابُ الأشْرُ"⁽⁵⁾. قرأ بها الأزدي، وسعيد بن جبير، حيث يرى ابن جني أنها من "الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما (فَعْلٌ) و (فُعْلٌ) فـ (أشِرٌ) و (أشُرٌ)، كـ (حَنَرٌ) و (حَنَرٌ)، و (يَقْطُ) و (يَقْطُ)، و (رَجُلٌ حَدَثٌ و حَدَثٌ): حَسَنُ الحديث، و (وِظِيفٌ عَجِرٌ و عَجُرٌ)، أي: صلب. والضم أقوى معنى من الكسر؛ لأنه أبعد عن مثال الفعل، فَأَشْرُ - من أَشِرٍ - كـ (ضَرْوبٌ من ضاربٍ)، و (مَطْعَانٌ من طاعنٍ)، و الاسم الْبَطْرُ"⁽⁶⁾.

-
- 1 سورة الجسر، آية. 19. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 194؛ ابن جني: المحتسب 2: 334؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 346.
 - 2 ابن جني: المحتسب 2: 334.
 - 3 المصدر نفسه 2: 334.
 - 4 سورة البلد، آية: 6. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 361.
 - 5 سورة القمر، آية: 26. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 299.
 - 6 ابن جني: المحتسب 2: 299.

4.5.3 فُعل:

وقد جاء من أمثلة هذا البناء في الصفات كلمة (سوى) غير منون في قوله تعالى "مَكَاناً سَوًى"⁽¹⁾. قرأ بها الحسن، حيث قال ابن جني ترك صرف (سوى) هنا مشكلاً، وذلك أنه وصّف على فُعل، وذلك مصروف عندهم: كمالُ لُند، ورجلُ حُطيم، ودليلُ حُتَم، وسُكع، إلا أنه ينبغي أن يحمل عليه أنه محمول على الوقف عليه، فجاء بترك التنوين. فإن وصل على ذلك فعلى نحو من قولهم: سَبَسَبَا وكَلَكَلَا، فجرى في الوصل مجراه في الوقف⁽²⁾. وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط، متأثراً بما قاله ابن جني⁽³⁾.

-
- 1 سورة طه، آية 58. انظر: الفراء. معاني القرآن 2: 182؛ ابن جني: للمعتب 2: 58؛ الرمضري: الكشف 3: 73؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.
 2. ابن جني: للمعتب 2: 58.
 3. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 236.

الفصل الرابع

أبنية جموع التكسير

الفصل الرابع

أبنية جموع التكسير

تحرص اللغات على تمييز فكرة الإفراد، وفكرة الجمع، ففي الكثرة العالمة من اللغات مفرد وجمع، ولكنها تتخذ في هذا للمعنى العقلي العام طرائق شتى لتصويره، أو التعبير عنه. فمن اللغات ما يميز الصيغة بين المفرد وغير المفرد في حين أن اللغات السامية تتخذ لهذه الفكرة العقلية ثلاث صيغ: واحدة للمفرد، وأخرى للمثنى، وثالثة للجمع.⁽¹⁾

ومن أنواع الجموع في اللغة العربية جموع التكسير، وهي ما دلت على أكثر من اثنين أو اثنين بتغيير صيغة مفردة لفظاً أو تقديرأ. والأصل في جمع التكسير أن يكون لاسم الدات، نحو: (وجه)، و(نهر) تجمع على (وجوه)، و(أنهار). أما الاسم العلم، فإنه إن دل على مذكر وخلا من علامة للتانيث، جمع جمع مذكر سالماً، أو جمع تكسير، ذلك نحو: (محمّد)، و(مُحمّدون)، و(محامد)، أما اسم الجنس المعنوي أي المصدر، فهو لا يجمع أصلاً؛ لأنه يدل بذاته على القليل والكثير، ولأنه يدل على الحدث كالفعل، والفعل لا يجمع، وكذلك ما أشبهه في معناه، فإذا لم يكن المصدر للتوكيد، أو فقد معنى الحدث الذي يعمل عمل الفعل، وانتقل إلى الاسمية الصّرف، جار أن يجمع.⁽²⁾

وتقسم جموع التكسير إلى نوعين: جموع القلة، وجموع الكثرة، وسميت جموع القلة بذلك؛ لأنها تقع ما بين الثلاثة إلى العشرة، وسميت جموع الكثرة بذلك؛ لأنها تطلق على عشرة فما فوقها، وقد يُعني أحدهما عن الآخر وضعاً كقولهم في

1 انظر. أنيس: من أسرار اللغة ص: 129.

2 انظر سيبويه: الكتاب 3. 395 403؛ الجرجاني (علي): كتاب التعريفات ص. 78؛ الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 2. 299-300؛ قيلة: تعريف الأسماء والأفعال ص. 204 205.

(رَجُل) (أَرَجُل)، ولم يجمعوه على مثال كثرة، وفي (رَجُل) (رِجَال)، ولم يجمعوه على مثال قلة، أو استعمالاً لقربة مجاز نحو قوله تعالى: "ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ" (سورة البقرة: 228)⁽¹⁾.

ويُشكك إبراهيم أنيس في صحة وجود جموع في اللغة العربية تختص بالقلة، وأخرى تختص بالكثرة، ويرى أن هذه القسمة لا تتطابق مع الأسلوب العربي، فالقرآن الكريم مليء بأمثال الآيات: "وهم في الغُرُفَات آمنون"⁽²⁾، وقوله تعالى: "إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ"⁽³⁾، وقوله تعالى: "ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ"⁽⁴⁾، مما يبرهن على أن فكرة اختصاص القلة بصيغ، والكثرة بصيغ، لم تكن من الظواهر الملزمة في اللغة العربية، وليس يشع للنحاة قولهم في نهاية الحديث عن صيغ القلة والكثرة: إن العرب قد تستعمل هذه مكان تلك أو العكس لحكمة ما؛ لأن مثل هذا القول يحمل في ثناياه دليل ضعف الرأي الذي ذهبوا إليه.⁽⁵⁾

1.4 أبنية جموع القلة:

للقلة أربعة أوزان هي: (أَفْعَلٌ)، و(أَفْعَالٌ)، و(أَفْعِلَةٌ)، و(أَفْعَلَةٌ)⁽⁶⁾، وسيتم الابتداء بذكر الجمع، وبعد ذلك ذكر مفردة، وأمثلة القلة التي وردت في (المحتسب) هي على النحو الآتي:

-
1. انظر، ابن جني: اللع في العربية ص. 97؛ السيوطي: معجم الهوامع 3، 308.
 2. سورة صبا، آية: 37.
 3. سورة الأحزاب، آية: 35.
 4. سورة البقرة، آية: 228.
 5. انظر، أنيس: من أسرار اللغة ص: 130.
 6. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 490؛ الأسترلابادي: شرح الشافية 2: 89؛ السيوطي: معجم الهوامع 3: 308.

وأهله وُدٌ قد تَبَرَّيتُ وُدَّهُم، وأبليتُهُم في الحمد جُهْدِي ونائلي

فأما (أهال) فكقولهم: ليال، كأن واحدًا أهلة وليلة، وقد مر بنا تصديقًا لقول
سيبويه: فإن واحد في التقدير ليلاة — ما أنشده ابن الأعرابي من قوله:
في كل يوم ما وكل ليلاة
حتى يقول كل رام إذ راة
يا ويحة من جعل ما أشقاء

ومن ذهب إلى أن (أهال) جمع (أهلون)، فقد أساء المذهب؛ لأن هذا الجمع لم
يأت فيه تكسير قط. قال الشعرى:

ولي ثونكم أهلون سيد غمكس، وأرقط زهلون وغرقاء جبال

ونحو من ذلك (أرض، وأرض)، القول فيهما واحد، ويقال: (أرض،
وأرضون، وأرضون)، بفتح الراء وتسكينها أيضًا⁽¹⁾. ويذهب الرمضاني إلى أن
(أهاليكم) اسم جمع لأهل: كـ (اللالي) في جمع (ليلة)⁽²⁾، ويرى أبو حيان أن
(أهاليكم) جمع تكسير، ويسكون البناء⁽³⁾.

ولا يقبل قول سيبويه، وابن جني بأن تقدير (ليلة) هو (ليلة)، وقياسه على
(أهله، وأهله)، فإن كانت كلمة (ليلة) قد وردت في قول ابن الأعرابي، فإن الذي
لجأ إلى هذا البناء هو القافية وضرورة الشعر، ولعل ورود هذا البناء خاص فقط
بكلمة (ليلة)؛ لذا لا يجوز تعميم ذلك على لغة الشعر أو لغة النثر.

وقد ذكر ابن منظور أن: "أهل الرجل عشيرته وذوو قرابه، والجمع:
(أهلون، و أهال، و أهال، وأهلات، وأهلات)"⁽⁴⁾.

1. ابن جني، المحتجب 1: 217-218.

2. انظر، الرمضاني: للكشاف 1: 706.

3. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 13.

4. ابن منظور: لسان العرب، مادة: (أهل) 1: 185.

2.4 أبنية جموع الكثرة:

لقد حدد علماء العربية أبنية جموع الكثرة بثلاثة وعشرين بناءً⁽¹⁾، ومن هذه الأبنية التي وردت في (المحتسب) الأوزان الآتية:

1.2.4 فُعْلٌ، وفُعْلٌ:

يَطْرُد (فُعْلٌ) جمعاً لـ (فُعُول) اسماً مذكراً أو مؤنثاً نحو: (عُمُود، وعُمُد)، أو صفة لا لمفعول نحو: (صُبُور، وصَبْرٌ)، و (فُعِيل) بلا تاء اسماً نحو: (قَصِيب، وقُضْب)، ونادر في الصفة نحو: (نَدِير، ونَدْرٌ)، وفي ذي التاء نحو: (صَحِيفَة، وصُحُف)، و (فُعَال)، و (فُعَال) اسمين غير مضاعفين لمذكر أو مؤنث نحو: (قُدَال، وقُدُل)، و (لُتَار، ولُتْرٌ)، ولا يقاس في (فُعَال)، ويجب تسكين عينه إن كانت ولواً اختياراً نحو: (سوار، وسُور)، ويجوز للتسكين إن لم تكن ولواً، ولم يُضاعف نحو: (حُمُر، وقُتْل) بخلاف ما إذا ضوعف نحو: (سُرُر).⁽²⁾

ومن أمثلة (فُعْل) في القولا كلمة (الكُتْب) في قراءة يعقوب لقوله تعالى: "وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُتْبَ"⁽³⁾، ويقول ابن جني: "أما (الكُتْب) بالنصب، فجمع (كِذَاب)، كـ (كِتَاب) و (كُتْب)، وجاز جمع (الكِذَاب)؛ لأنه ذهب به مذهب النوع، ولو أريد به الجنس لكان جمعه مستحيلاً"⁽⁴⁾. ويرى أبو حيان أنه جمع (كُتُوب)، وينقل عن صاحب اللوامح قوله: "إن (الكُتْب) جمع (كِذَاب)، وهو مصدر."⁽⁵⁾

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 567-595؛ ابن جني: اللمع في العربية ص: 97؛ السيوطي: جمع الهوامع 2: 311-339.

2. انظر: السيوطي: جمع الهوامع 3: 312-314.

3. سورة النحل، آية 116 انظر: ابن جني: المحتسب 2: 13؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 527.

4. ابن جني: المحتسب 2: 13.

5. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 527.

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً في الشواذ كلمة (النُّجْم) هي قراءة الحسن، ومجاهد لقوله تعالى: " وَاعْلَامَاتٍ وَبِالنُّجْمِ هُمْ يَهْتَكُونَ ⁽¹⁾ "، ويذهب ابن جني إلى أن (السُّجْم) جمع: (نَجْم)، ومثله مما كُسِرَ من (فَعَلَ) على (فَعْل): (سَقَف، وسَقْف)، و(رَهْن، ورَهْن)، ونحوه: (نَطَّ، ونُطَّ) ⁽²⁾ ...، وإن شئت قلت: أراد النجوم، فقصر للكلمة، فحذف واوها، فقال: النُّجْم، ومثله المقصور من (فُعُول) قول أبي بكر في (أُسْد): إنه مقصور من (أُسُود)، فصار (أُسْد)، ثم أسكر فقال: (أُسْد). وقال الراجر:
 إِنَّ الْفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاصٍ حَكَمٌ أَنْ تَرَدَّ الْمَاءُ إِذَا غَابَ النَّجْمُ
 يريد النجوم . وقال الأخطل ⁽³⁾:

كَلِمَعِ أَيْدِي مَنَّاكِلٍ مُسَلِّبَةٍ يَنْثَبِثُ صَرَسٌ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخَطْبِ

يسريد الخطوب. وعليه أيضاً قراءة يحيى: (وبالنُّجْم) ساكنة للجيم ⁽⁴⁾، كانه مخفف من النُّجْم كلمة تميم في قولهم: رُسِلَ، وَكُتِبَ ⁽⁵⁾.

ويذهب ابن جني هنا إلى أن الأصل في بناء الجمع أن يكون على (فُعُول)، ثم حدث تقصير للو لو فأصبحت ضمة، فجاء البناء على (فَعْل)، وحدث أن حذفت بعض القبائل العربية - تميم - الضمة فجاء البناء على (فَعْل)، وفي قول ابن دريد: إِنَّ (النُّجْم) تكون واحداً وجمعاً ⁽⁶⁾، إشارة إلى اختصاص هذا البناء بالمفرد، ونتيجة لعمليات صوتية حدثت لبناء (فُعُول) الدال على الجمع شابه (فَعْل) الدال

1 سورة النحل، آية 16. انظر ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 72 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 8-9 ؛ القرطبي الجامع لأحكام القرآن 10: 61 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 466.

2 انظر: لسان العرب، مادة: (نطط) 4: 128. رجل نطَّ: قليل شعر الحاجبين.

3. ابن منظور: لسان العرب 14: 203.

4 انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 466.

5. ابن جني: المحتسب 2: 8-9.

6. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 72.

على المفرد، فأصبح هذا البناء مشتركاً لفظياً يدل على المفرد والجمع مع الأخذ بعين الاعتبار أولية هذا البناء في الدلالة على المفرد، وفرعيته في الدلالة على الجمع.

ولا يستطيع الباحث للمحدث أن يحرم بما قاله ابن جني، ففعل الأصل في بناء هذا الجمع أن يكون قد جاء على (فعل)، وحدث بعد ذلك إطالة للصمة، ولعل البنائين قد استخدما جنباً إلى جنب، أحدهما: اختص بلغة الشعر، وهو (فعل)، والآخر اختص بلغة النثر، وهو (فُعول)، وحدث بعد ذلك أن انتشر بناء (فعل) في لغة النثر كما هو الشأن في قراءة الحسن، وكل هذا فرض ينقصه تتبع التاريخي لهذا البناء في اللغات السامية، والنصوص العربية للموعدة في القم حتى يُستطاع الحكم على أي البنائين أصل، وليهما فرع.

وممن تأثر بلبن جني هنا ابن منظور حين قال: "وذهب ابن جني إلى أنه جمع فعلاً على فعل ثم نقل، وقد يجوز أن يكون حذف الـوـ تخفيفاً، فقد قرئ: 'وبالنجم هم يهتكون' (1).

ومن أمثلة (فعل) في الشواذ كلمة (أثنا) في قراءة عطاء بن أبي رباح، وهي ما روته عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: "إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّا⁽²⁾"، ويقول ابن جني: "أما (أثن) فجمع (وثن)، وأصله (وثن)، فلما انضمت الـوـ صمماً لازماً قلبت همزة، كقول الله (تعالى): "وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ⁽³⁾"، وكقولهم في (وَجْوه): (أجوه)، وفي (وَعِد): (أعد)، وهذا باب واسع، ونظير (وثن)، (أثن): (أسد، وأسد)، ومن قال: (أثنا) بسكون الثاء، فهو كـ(أسد)، بسكون السين.

1. ابن منظور: لسان العرب 14: 203.

2. سورة النساء، آية: 117. انظر: ابن خالويه 'مختصر في شواذ القرآن ص' 28؛ ابن جني 'المحتسب 1: 198؛ الرمخشري: الكشف 1: 599؛ أبو حيان. البحر المحيط 3: 368

3. سورة المرسلات، آية: 11.

حكى سيبويه هذه القراءة: (أُنْثَا) بسكون الناء⁽¹⁾. وذهب أبو بكر محمد بن السري في قولهم: (أُسْد، وَأُسْد) إلى أنها محذوفة من أُسُود⁽²⁾. وقد نقل الفراء قراءة ابن عباس "أُنْثَا) بسكون الناء جمع الوثن، فضم اللواو فهمزها".⁽³⁾ وقرأ أيوب السجستاني (وُنْثَا) بضم اللواو والفاء من غير همزة.⁽⁴⁾

ومن أمثلة (فُعَل) في الشواذ كلمة (الْجُمْلُ) في قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير لقوله تعالى: "وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ"⁽⁵⁾، حيث يقول ابن جني: "لَمَّا (الْجُمْلُ) يجوز في القياس جمع جمل كـ(أُسْد، وَأُسْد)، و(وُثْنُ، وَوُثْنُ)، وكذلك المضموم لميم أيضا كـ(أُسْد)"⁽⁶⁾.

ومن أمثلة (فُعَل) في الشواذ أيضا كلمة (نَهْرُ) في قراءة زهير العرقبي، والأعمش، وأبي نهيك، وأبي مجلز، واليماني لقوله تعالى: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ"⁽⁷⁾، وقد نص ابن جني على أن "هذا جمع (نهر)، كما جاء عنهم من تكسير (فُعَل) على (فُعَل)، كـ(أُسْد، وَأُسْد)، و(وُثْنُ، وَوُثْنُ)"⁽⁸⁾.

1. انظر - سيبويه: الكتاب 3: 571. حيث يقول سيبويه: وقد كُثِرَ على (فُعَل)، وذلك قليل، وذلك نحو (أُسْد، وَأُسْد)، و(وُثْنُ، وَوُثْنُ) بلغنا أنها قراءة.

2. ابن جني: المحتسب 1: 198-199.

3. انظر: الفراء معاني القرآن 1: 288.

4. انظر - أبو حيان: البحر المحيط 3: 368.

5. سورة الأعراف، آية: 40 انظر: ابن جني: المحتسب 1: 249 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 300.

6. ابن جني: المحتسب 1: 249.

7. سورة القمر، آية: 54. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 300 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 182.

8. ابن جني: المحتسب 2: 300.

وقد يجمع (فعل) على (فعل) ومن ذلك في الشواذ كلمة (جُذِد) في قراءة
للزهري لقوله تعالى: "ومن الجبال جُذْدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا"⁽¹⁾، يقول ابن
جني "أما (جُذِد) فجمع (جديد)، أي: آثار جُذِد غير مُخْتَلِقة؛ فهو لصح لها، ولوصح
للونها"⁽²⁾.

أما قراءة الجماعة (جُذِد) فقد قال فيها ابن جني: "وقد يجوز في (جُذِد)
- وهي جمع جديد - الفتح؛ هرباً من للتضعيف إلى الفتح، وكذلك جميع ما كان
مثله من المضاعف: كـ (سَرِير، وَسُرُر، وَسُرُر)، و (جَرِير، وَجُرُر، وَجُرُر،
و (نَلِيل، وَنَلَل، وَنَلَل)⁽³⁾، و (بُرُ جُرُور، وَجُرُر، وَجُرُر، وَجُرُر) وعلى كل حال
فلقراء الرواية، وإذا عضدها قياس، فحسبك به من إيناس"⁽⁴⁾، أما القرطبي فيرى
لها جمع جديدة، وهي الحدة؛ يقال: جديدة وجُذِد وجدائد؛ كسعينة وسفن وسفائن
وقد فسّر بها قول أبي ذؤيب:⁽⁵⁾.

ومما جمع على (فعل) من (فعل) في الشواذ كلمة (عُذِد) في قراءة ابن
عباس، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش لقوله تعالى: "وجعل منهم القردة
والخنازير وعبد الطاغوت"⁽⁶⁾، يقول ابن جني: "أما (عُذِد)، فجمع (عبيد)، ولشد
الأخفش"⁽⁷⁾.

1. سورة طه، آية: 27. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 199؛ أبو حيان: البحر المحيط 7:

296؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 14: 219

2. ابن جني: المحتسب 2: 200

3. الجريز: الزمام، والتليل: العنق.

4. ابن جني: المحتسب 2: 200

5. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 14: 219.

6. سورة المائدة، آية: 60. انظر النحاس: إعراب القرآن 2: 29؛ ابن خالويه: مختصر شواذ

القرآن ص: 33؛ ابن جني: المحتسب 1: 215؛ الرمضاني: الكشف 1: 685؛ أبو

حيان: البحر المحيط 3: 530.

7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 530؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة (عبد) 10: 8.

انْسَبَّ الْعَبْدُ إِلَى آيَاتِهِ، أَسْوَدَ السَّجْدَةَ مِنْ قَوْمِ عَيْدٍ

هكذا قال أبو الحسن، وقد يجوز أن يكون (عَيْدٌ) جمع (عَيْدٍ)، كـ(رَهْشٍ، ورُهْشٍ)، و(سَقَفٍ، وسَقَفٍ)، ومن جهة أحمد بن يحيى (عَيْدٌ) جمع: (عابِدٌ)، وهذا صحيح، كـ(بازلٍ، وبُزْلٍ)، و(شَارِفٍ، وشُرُفٍ)⁽¹⁾.

ومن أمثلة هذا البناء كذلك في الشواذ كلمة (بُشْرًا) في قراءة ابن عباس والسلمي لقوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ"⁽²⁾، يقول ابن جني: "أما (بُشْرًا) فجمع (بُشِيرٍ)؛ لأنَّ للريح بُشِيرٌ بالسحاب"⁽³⁾.

وقد يجمع (فَعُولٌ) على (فَعْلٍ)، ومن ذلك في الشواذ كلمة (بُشْرًا) مخففة من (بُشْرٌ) في قراءة الحسن وقتادة وأبي رجاء والجحدري، لقوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ"⁽⁴⁾ حيث يقول ابن جني: "أما (بُشْرًا) بتخفيف (بُشْرًا) في قراءة العامة، و(البُشْرُ) جمع: (نُشُورٌ)؛ لأنها تَنْشُرُ السحاب وتُسَكِّرُهُ، والتثنية لفصح؛ لأنه لغة الحجازيين، والتخفيف في نحو ذلك لتميم"⁽⁵⁾.

ومن أمثلة (فَعْلٍ) جمعاً لـ(فَعْلَةٍ) في الشواذ كلمة (رُمَزًا) بضمين، في قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب، وعلقمة بن قيس لقوله تعالى: "إِلَّا رُمَزًا"⁽⁶⁾ ويذهب ابن جني إلى أنه: "ينبغي أن يكون هذا على قول من جعل واحدها (رُمُزَةً)، كما جاء

1. ابن جني: المحتسب 1: 215.

2. سورة الأعراف، آية: 57. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 133؛ ابن جني: المحتسب 1

255؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 146؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 320

3. ابن جني: المحتسب 1: 255.

4. سورة الأعراف، آية: 57. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 133؛ ابن جني: المحتسب 1:

255؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 146؛ أبو حيان: البحر المحيط 4: 320.

5. ابن جني: المحتسب 1: 255.

6. سورة آل عمران، آية: 41. انظر: النحاس: إعراب القرآن 1: 375؛ ابن خالويه: مختصر

في شواذ القرآن ص: 20؛ ابن جني: المحتسب 1: 161؛ الرمخشري: الكشاف 1: 389؛

أبو حيان: البحر المحيط 2: 472.

عنهم (ظَلَمَ، وظَلَمَ)، و(جُمَعَة، وجُمَعَة)، ويجوز أن يكون جمع (رُمَزَة) على (رُمَز)، ثم أتبع الضم الضم، كما حكى أبو الحسن عن يونس أنه قال: ما سُمع في شيء (فعل) إلا سمع فيه (فعل) (1).

ولعل القبائل البدوية مثل قبيلة تميم تتطوق بـ (فعل) لميلها للعام نحو الاقتصاد في النطق، والمرعة في الأداء، لَمَّا القبائل المتحضرة كالحجاريين فتميل دائماً إلى الثاني في النطق وتحقيقه، فتأتي بهذا البناء على (فعل).

ويحالف أبو حيان ابن جني، فيرى أن (رُمَزاً) جمع (رُمُوز) كـ (رُسُل، ورُسُول)، وعلى أنه مصدر كـ (رُمَز) جاء على (فعل)، ولتبع العين الغاء كـ (يُسْر، واليُسْر) (2) وأبو حيان في قوله هذا متأثر بما قاله للزمخشري (3).

2.2.4 2.4 فعل:

ويطرد هذا البناء جمعاً لاسم على (فُعَلَة)، و (فُعَلَة) نحو: (غُرْفَة، وغُرَف)، و(جُمُعَة، وجمع)، و(عُرْوَة، وعُرَى) بخلاف الوصف، وشذ (رَجُلٌ بُهْمَة، وبُهم)، ويطرد لـ (فُعَلِي) أنثى (أفعل) نحو: (كُبْرَى، وكُبْر)، و(عُدَّة، وعُدَد) (4).

ومن أمثلة (فعل) في الشواذ كلمة (ظَلَل) في قراءة عيسى النقي لقله تعالى: يَنْتَقِبُ ظِلَّ الشَّيْءِ وَيُرْسِلْ فِي ظِلِّهِ (5)، ويذهب ابن جني إلى أن: (الظَّلَل): جمع: (ظِلَّة)، كـ (حَلَّة، وحَلَل)، و(جَلَّة، وجَلَل) (6). وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط (7).

1. ابن جني. المحتسب 1: 161-162.

2. انظر: أبو حيان. البحر المحيط 2: 472.

3. انظر: للزمخشري: الكشاف 1: 389.

4. انظر: الميوطي: مع الهوامع 3: 314.

5. سورة النحل، آية: 48 انظر: ابن جني المحتسب 2: 10، أبو حيان: البحر المحيط 5: 48.

6. ابن جني: المحتسب 2: 10.

7. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 48.

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً كلمة (الصُّور) في قراءة قتادة لقوله تعالى: "وَنُفِخَ فِي الصُّورِ"⁽¹⁾، وفي قراءة عياض أيضاً لقوله تعالى: "يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ"⁽²⁾ وينصر ابن جني على أن: "هذا البناء جمع (صُورَة)، وقد يقال فيها: (صير)، وأصلها: (صِور). فقلبت اللو ياء للكسرة قبلها استحساناً. قال أبو عبيدة: (الصُّور) جمع: (صُورَة)، كـ (صُوف) جمع: (صُوفَة). ويقال: (الصُّور): للقرن، ويقال: فيه ثقب بعدد أنف البشر. فإذا نفخ فيه قام الناس بالأرماس"⁽³⁾.

3.2.4 فُعْل:

ويطُرد (فُعْل) جمعاً لوصف على (فاعل)، و(فاعلة) كـ (ضُرْب) في (صارب)، و (ضارية) بخلاف الاسم منهما كحاجب العين، وجائزة البيت.⁽⁴⁾ ومن أمثلة (فُعْل) في الشواذ كلمة (سُمْرًا) في قراءة ابن مسعود وابن عباس وعكرمة، لقوله تعالى: "مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ"⁽⁵⁾، حيث قال ابن جني: "(السُمْرُ) جمع: (سامر)، و(السامر): للقوم يستمرون، أي: يتحدثون ليلاً، قال ذو الرمة:

وَكَمْ عَزَمْتَ بَعْدَ السَّرَى مِنْ مَعْرَسٍ بِهِ مِنْ عَرِيفٍ لَلْجَنِّ أَصَوَّلَتْ سَامِرَ
وروينا عن قطرب أن (السامر) قد يكون واحداً وجماعة"⁽⁶⁾.

1 سورة يس، آية: 51. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 212.

2. سورة طه، آية: 102. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 59؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 258

3. ابن جني: المحتسب 2: 59.

4. انظر: السيوطي. مع الهوامع 3: 318.

5. سورة المؤمنون، آية 67. انظر: ابن خالويه مختصر في شواذ القرآن ص: 98؛ ابن جني: المحتسب 2: 96؛ الرمخشري: الكتاب 3: 196؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 381.

6. ابن جني: المحتسب 2: 96

ويرى أبو حيان كذلك أن " (سَمُرًا) جمع سامر، و بزيادة ألف بين الميم والراء جمع (سامر) أيضاً، وهما جمعان مقيمان في مثل (سامر) ".⁽¹⁾

ومن أمثلته في الشواذ أيضاً كلمة (بُدَى) شديدة الدال مدونة في قراءة ابن عباس، وابن يعمر، وطلحة، لقوله تعالى: تَيَوَّنُوا لَوْ أَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ فِي الْأَعْرَابِ⁽²⁾، يقول ابن جني: " هذا أيضاً جمع (بَادٍ)، فنظيره قول الله سبحانه: لَوْ كَانُوا عُرَى⁽³⁾، جمع (غَارٍ) على (فُعِّلَ). ولو كان على (فُعِّلَ) لكان (بُدَاءً)، و (غُرَاءً)، كـ (كَاتِبٍ، وَكُتَّابٍ)، و (صَارِبٍ، وَضُرَابٍ)⁽⁴⁾ ".⁽⁴⁾

ويذهب النحاس إلى أن (بَادٍ)، و (بُدَاءً) بالقصر مثل (غَارٍ)، و (غُرَى)، ويُمدُّ مثل (صَائِمٍ)، و (صَوَامٍ)⁽⁵⁾، وقال ابن خالويه: " (يَادُونَ) جمع سلامة، و (بُدَى) جمع تكسير مثل: (غَارٍ)، و (غُرَى)⁽⁶⁾ ".⁽⁶⁾ وابن جني في توجيه قراءة ابن عباس يحنو حنو للنحاس، وابن خالويه، ويوافقهم في ذلك اللمخضري⁽⁷⁾، بينما يرى أبو حيان أن هذا الجمع (بُدَى) ليس بقياس في معتل اللام، بل شبه بسـ (صارب)، وقياسه (فُعِّلَ) كـ (قَاصِرٍ، وَقُضَاةٍ)⁽⁸⁾.

1. أبو حيل: البحر المحيط 6: 381.

2. سورة الأعراب، آية: 20. انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 309، ابن خالويه: مختصر

في شواذ القرآن ص: 119؛ ابن جني المحتسب 2: 177؛ انظر: الرمضري: الكشف 3:

538؛ انظر: أبو حيل: البحر المحيط 7: 215

3. سورة آل عمران، آية: 156.

4. ابن جني، المحتسب 2: 177

5. انظر النحاس: إعراب القرآن 3: 309

6. ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 119.

7. انظر: الرمضري: الكشف 3: 538.

8. انظر أبو حيل: البحر المحيط 7: 215.

ومن أمثلة (فعل) التي أشار إليها ابن جني في الشواذ كلمة (لَبْدًا)، في قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: "يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَا لَا لَبْدًا"⁽¹⁾، فقد نصَّ ابن جني على أن (لَبْدًا) "يَكْسُون بلفظ الواحد نحو: (رُمْلٌ)، و(جَبَّاءٌ)، ويكون جمع (لَابِدٌ)، كـ(قَائِمٌ، وَقَوْمٌ)، و(صَائِمٌ، وَصَوْمٌ)"⁽²⁾. ويرى أيضاً للزمخشري أن (لَبْدًا) بالتشديد جمع (لابدٌ).⁽³⁾

4.2.4.4 فعَل:

يَطْرُد هذا البناء جمعاً لـ(فَعْلَة) مطلقاً اسماً كان أو صفة يأتي العين أو غيره نحو: (جَفَّةٌ، وَجِفَانٌ)، ويطرد في (فعل) اسماً أو صفة أو ولوي للعين نحو: (كَغَبٌ، وَكِعَابٌ)، و(فعل) اسماً نحو: (جَبَلٌ، وَجِبَالٌ) لا مضاعفاً، ولا منقوصاً، ويطرد في (فَعْلَة) نحو: (رَقِيَّةٌ، وَرِقَابٌ)، ولو وصف غير منقوص على (فَعِيلٌ)، و(فَعِيلَة) بمعنى (فاعِل) نحو: (طَرِيفٌ، وَطَرِيفَة، ظَرِافٌ)، ولو وصف على (فُعْلَانٌ) بالفتح، والضم، و(فُعْلَانَة)، و(فُعْلَى) نحو: (غَضَابٌ) في (غَضِيَانٌ، وَغَضَبِي)، و(خِمَاصٌ) في (خُمُصَانٌ، وَخُمُصَانَة).⁽⁴⁾

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (جِدَارٌ) هي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وكثير من المكيين لقوله تعالى: "فِي قَرْيَةٍ مَّحْصُنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُنُرٍ"⁽⁵⁾، يقول ابن جني في هذه القراءة: "وأما من قرأ: (من وراء جدار)، فيحتمل أمرين: أحدهما

1. سورة البلد، آية: 6. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 174 ؛ ابن جني

المحتسب 2: 361 ؛ الرمخشري: الكشاف 4: 759 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 470.

2. ابن جني: المحتسب 2: 361.

3. انظر الرمخشري: الكشاف 4: 759.

4. انظر: ابن جني: التلمع في العربية ص: 97 ؛ السيوطي: معجم التهذيب 3: 315.

5. سورة الحشر، آية: 14. انظر النحاس: إعراب القرآن 4: 399، 400 ؛ ابن جني: المحتسب

2: 316 ؛ الرمخشري: الكشاف 4: 506 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 18: 24 ؛ أبو

حيان: البحر المحيط 8: 247.

أن يكون واحداً وقع موقع للجماعة، كقوله تعالى: ثُمَّ يُحَرِّجُكُمْ طِفْلاً⁽¹⁾، أي: أطفالاً. وفيه وجه آخر لطيف، وفيه الصنعة⁽²⁾، وهو: أن يكون (جِدار) تكسير (جِدار) أيضاً، فتكون ألف (جِدار) في الواحد، كألف (كتاب)، و (حِساب)، وفي الجماعة كألف (ظِراف)، و (كرام)، ومثله مما كُسِرَ من (فعال) قولهم: (ناقة هِجان، ونُوق هِجان)، و (برغ دِلاص، وأدروع دِلاص). ويدل على أن (هِجاناً) ليس لفظاً واحداً يقع على الواحد فما فوقه كـ (جُب) ويابه قولهم: (هِجانان)، وهذا واضح. وإنما جار تكسير (فعال) على (فعال) من حيث كانت (فعال) أخت (فعليل). ألا ترى كل واحد منهما ثلاثياً، وقيل لأمه حرف لين؟ فكما كُسِرَ (فعليل) على (فعال) كـ (شريف، وشِراف)، و (كريم، وكِرام)، كذلك أيضاً جاز تكسير (فعال) على (فعال)، وكما أن ألف (جِدار) في الواحد ليست ألف (جِدار) في الجمع، فكذلك كسرة الحيم فيه غير كسرتيه فيه، وفتحة الدال فيه غير فتحته فيه، كما أن كسرة الشين في (شِراف) غير فتحتها في (شريف)، وكما أن فتحة الدال من (جِدار) غير كسرة الراء من (شريف). فهذا الخلاف لفظاً هو الذي سوَّغ اعتقاد المتفقيين لفظاً مختلفين تقديرًا ومعنى. وهذا غور من العربية بطين، وله نظائر كثيرة، وفيه صنعة لطيفة، وقد أقرنا له باباً في كتابنا (الخصائص) فيما اتفق لفظه واحتلف معناه من الحروف والحركات والمكسور، ومثله سواء قول الله تعالى: وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً⁽³⁾، يكون (إمام) جمع (إمام)، على ما شرحناه في (جِدار)، وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع (أم)، كـ (قائم وقِيام)⁽⁴⁾.

والرأي الأول هو الأقرب إلى الصواب، وعليه علماء العربية كالبحاس، فقد ذهب إلى أن (جِدار) واحد يؤدي عن جمع إلا أن الجمع أشبه بنسق الآية؛ لأن قبله

1 سورة غافر، آية: 67.

2. تأثر بهذا الوجه ابن منظور في لسان العرب (15 30).

3 سورة الفرقان، آية: 74.

4. ابن جني: المحتسب 2: 316 317.

((إلا في قرى))، ولم يقل ((إلا في قرية))⁽¹⁾ فسياق الآية هو الذي أضفى معنى الجمع على صيغة (جدار)، وليست الصيغة هي التي تكل على هذا المعنى كما يرى ابن جنى، كما أن قراءة الجمهور (جُذِر) تنقل شيئاً من هذا المعنى إلى ذهن علماء العربية في توجيه قراءة (جدار)، فيعالجون مثل هذه القراءات الشاذة، وأعيدهم نلتفت إلى القراءات المشهورة لا يكادون يخرجون عن سيطرتها.

ومن أمثلة (فعال) في الشواذ كلمة (رياشاً) بالفتح، في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وجماعة، وعاصم لقوله تعالى: "وَرِيشاً وَكِبَاسٌ لِلنَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ"⁽²⁾، قال ابن جنى: يُحتمل (رياش) شينين: أحدهما: أن يكون جمع (ريش)، فيكون كـ (شِعْب، وشِعَاب)، و (لَهَب، ولَهَاب)، و (لَصَب، ولِصَاب)، و (شَقَب، وشِقَاب). والآخر: أن يكون لغتين: (فَعَل)، و (فَعَال). هكذا قال أبو الحسن، قال: وقال للكلبيون: (الرياش): ما كان من لباس، أو حشو من فراش أو بثار، و (الريش): المتاع والأموال، وقد يكون (الريش) في الثياب دون المال. ويقال: هو حش الریش، أي: الثياب. و (الرياش): القشر، وهما كما ترى متداخلان⁽³⁾. ويقول للفراء: إن شئت جعلت (رياش) جمعاً واحده للريش، وإن شئت جعلته مصدراً في معنى الريش.⁽⁴⁾ بينما يرى النحاس أن (رياشاً) جمع (ريش)، وهو ما كان من المال واللباس.⁽⁵⁾ وذهب للزمخشري إلى أن (رياش) جمع (ريش) لما أبو حيان فيرى لهما مصدران بمعنى واحد نحو قولهم: (راشه الله يريشه ريشاً، ورياشاً).⁽⁶⁾

1. النحاس: إعراب القرآن 4: 399، 400.

2. سورة الأعراف، آية. 26 انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 375؛ النحاس: إعراب القرآن 2:

120؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 43؛ ابن جنى: المحتجب 1: 246؛

أبو حيان: البحر المحيط 4: 283.

3. ابن جنى المحتجب 1: 246.

4. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 375.

5. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 120.

6. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 283.

وعلى هذا يتفاوت استخدام كلمة (بريأش) في القبائل العربية، فمن هذه القبائل من تجعلها جمعاً لـ (ريش)، ومن هذه القبائل من تجعلها مفرداً تستخدم جنباً إلى جنب مع كلمة (ريش)، أي أن كلمة (ريأش) اختصت ببيئة لغوية — كقبيلة كلاب — تعابير البيئة للعوية التي تستخدم (ريش).

ومن أمثله كذلك في الشواذ كلمة (برآء) في قراءة عيسى بن عمر النخعي، لقوله تعالى: "لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّاءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْتَبُونَ مِنْ ثَوْنٍ لَّهِ"⁽¹⁾، حيث يقول ابن جني: "هذا جمع (بريء)، وفي تكسيره أربعة أوجه: (بريء، وبرآء) كـ (ظريف، وطراف)، و (بريء، وأبرياء) كـ (صديق، وأصدقاء)، و (بريء، وبرآء) كـ (شريف، وشرقاء)، و (بريء، وبرآء) — على فعال كـ (تؤام)، و (رؤاب): جمع شاء رؤى: حديثه العهد بالنتاج. وعليه بيت الحارث: (فإننا من حريمهم لبرآء) وقال للفراء: أراد (برآء)، فحذف الهمزة التي هي لام تخفيفاً، فأخذ هذا الموضع من أبي الحسن قوله: إن (أشياء) أصلها: (أشياء)، ومذهبه هذا يوجب ترك صرف (برآء)، لأنها عنده همزة التانيث"⁽²⁾. ولعل السبب في تعدد أبنية الجمع لكلمة (بريء) هو اختلاف اللهجات، كما أن لغة الشعر لها دور في توليد هذه الأبنية المتعددة كما هو الشأن في بيت الحارث.

ويقول الفراء: "ومن العرب يقول: إِنَّا بَرَاءٌ مِنْكُمْ، هيجري، ولو قرئت كذلك كان وجهاً"⁽³⁾. ولعل الفراء بقوله هذا لم يطلع على قراءة عيسى بن عمر النخعي.

1 سورة الممتحنة، آية: 4. لنظر: الفراء: معاني القرآن 3: 150؛ النحاس: إعراب القرآن 4.

412؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص. 155؛ ابن جني: المحتسب 2: 319؛

الرمخشري: الكشاف 4: 513؛ أبو حيان: البحر المحيط 8: 252.

2. ابن جني: المحتسب 2: 319.

3. الفراء: معاني القرآن 3: 150.

ويذهب النحاس إلى أن لبا عمرو وعيسى أجازا " (لنا براءة منكم)، وهي لغة معروفة فصيحة، كما تقول: (كريم، وكريم) (1).

5.2.4 فُعْل، فُعَال:

يُطْرَد بِنَاء (فُعْل)، و(فُعَال) جمعاً لوصف على (فَاعِل)، و(فَاعِلَة) نحو: (ضُرْب) في (ضارب، وضاربة)، و(صَائِم، وصوَام)، وندرا في المنقوص استغناء بفعله، وندرا فيما عدا ما ذكر كـ (أَعَزَل، وعَزَل، وعَزَال)، و(سَخَل، وسُخِل، وسُحَال)، و(نَفَسَاء، ونَفَس، ونَفَاس) (2).

ومن أمثلتهما في الشواذ كلمة (عَبْد)، و(عَبَاد) في قراءة أبي ولقد الأعرابي، لقوله تعالى: "وَعَبْد الطَّاغُوتِ" (3)، قال ابن جني: "أما (عَبْد) الطَّاغُوتِ فجمع (عابد)، ومثله (عَبَاد)، كـ (ضارب، وضرب، وصرائب) (4). وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط (5).

ومن أمثلة هذا البناء أيضاً كلمة (رُجَالاً) جمع: (راجل)، في قراءة ابن عباس وأبي مجاز ومجاهد وعكرمة والحسن وأبي عبد الله جعفر بن محمد، لقوله تعالى: "يَأْتُوكَ رُجَالاً" (6)، قال ابن جني: "أما (رُجَالاً)، فجمع: (راجل)، كـ (كاتب، وكتاب)، و(عالم، وعَلَم)، و(عامل، وعَمَال) (7).

1. النحاس، إعراب القرآن 4: 412

2. السيوطي: همع للهوامع 3: 318

3. سورة المائدة، آية: 60. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 33، 34 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 215 ؛ أبو حيان، البحر المحيط 3: 530.

4. ابن جني - المحتسب 1: 215.

5. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 530

6. سورة الحج، آية: 27. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 95 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 79 ؛ الرمضري: للكتاب 3: 153 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 338.

7. ابن جني: المحتسب 2: 79.

وقد جاء على (فُعَال) في الثبوت كلمة (سُمَاراً) على أنها جمع (سَامِر) ، وذلك في قراءة أبي رجاء، لقوله تعالى: مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ⁽¹⁾، حيث قال ابن جني: "فهذا كـ (كاتب، وكتّاب)، و (شارب وشرّاب)⁽²⁾".

6.2.4 فُعَال:

ويكون جمعاً لـ (فاعل)، نحو كلمة: (سَقَاة) في قراءة ابن الزبير ولبي وجزة السعدي ومحمد بن علي ولبي جعفر للقارئ لقوله تعالى: "أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"⁽³⁾، وقرأ الصحاح (سَقَايَةَ) قال ابن جني: "لَمَّا (سَقَاة)، فجمع: (ساق)، كـ (قاض، وقضاة)، و (غار، وغرأة). ولَمَّا (سَقَايَةَ) ففيه النظر، ووجهه أن يكون جمع (ساق)، إلا أنه جاء على (فُعَال) كـ (غرق، وغراق)، و (رخيل، ورُخَال)، و (توغم، وتوَلَم)، و (ظئر، وظُأِر)، و (إنسان، وأناس)، و (ثبي، وثثاء)، و (بريء، وبرَاءة). فكان قياسه إذ جاء به على (فُعَال) أن يكون: (سَقَاء)، إلا أنه أنه كما يؤت من الجمع أشياء غيره، نحو (حجارة)، و (عجارة)، و (قصير، وقِصارة). جاءت في شعر الأعشى (وعُيُورَة) و (خُيُوطَة)، وقد جاء هذا التانيث أيضاً في (فُعَال) هذا. ذهب أبو علي في قولهم: (نَقَاوَة) المتاع إلى أنه جمع (نَقْوَة)، فعلى هذا جاء (سَقَايَةَ الْحَاجِّ)، فهو كتانيث (طُولِر) و (تَوَام) ونحو ذلك. وكان الذي أنس من قرأ (سَقَاة)، و (سَقَايَةَ)، وعدل إليه عن قراءة الجماعة: (سَقَايَةَ الْحَاجِّ) وعمارة المسجد الحرام) — هربه من أن يقابل الحدث بالجواهر، وذلك أن السَقَايَةَ، والعمارة مصدران، و (من آمن بالله) جواهر، فلا بد إذا من حذف المضاف، أي:

1. سورة المؤمنون، آية: 67. انظر: ابن خالويه: ص. 98 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 97 ؛

الرمحشري: الكتاب 3: 196 ؛ القرطبي الجامع لأحكام القرآن 12: 91.

2. ابن جني: المحتسب 2: 97.

3. سورة التوبة، آية: 19. انظر: المحاسن: إعراب القرآن 2: 207 ؛ ابن خالويه: مختصر في

شواذ القرآن ص. 42 ؛ ابن جني. المحتسب 1 286 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن

18: 59 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 22.

أجعلتم هذين الفعلين كفعل من أمن بالله؟ فلما رأى أنه لا بد من حذف المصناف قرا:
 (سُقَاة)، و (عَمْرَة) و (سُقَايَة) على ما مضى. ولست أرفع مع هذا أن يكون (سُقَايَة
 الحاج) جمع (ساق) و (عِمارة للمسجد الحرام) جمع: (عامر)، فيكون كـ (قائم،
 وقِيام)، و (صَاحِب، وصِيحَاب)، و (رَاع، ورِعَاء)، إلا أنه لُت (فعالا) على ما
 مضى، فصار كـ (جِجَارَة) و (عِيَارَة)، وأن يكونا مصدرَي (سُقَيْت)، و (عمرت)
 لُقَيْس؛ لأن تلك في اللغة أفضى. وبنى (سُقَايَة)، وهو جمع (ساق) على التانيث لا
 على أنه أنت (سقاء)؛ لأنه لو أراد ذلك لقال: (سُقَاة)، فهمر، كـ (عُظَاة) إذا بُنيت
 على (العُظَاء)، ويكون كل واحد منهما قائماً برأسه⁽¹⁾. وإلى مثل هذا يذهب أبو
 حيان في البحر المحيط متأثراً بابن جني حتى في طرح الأمثلة⁽²⁾.

هـرى ابن جني أن (سُقَاة) جمع (ساق) بينما (سُقَايَة) تتراوح ما بين
 المصدرية والجمع، وكونها مصدراً أفضى وأكثر شيوعاً في اللغة. وقد نصَّ النحاس
 على أن (سُقَاة) جمع (ساق)، والأصل فيه (سُقَيْة) على (فَعْلَة) كذا للجمع المعتل من
 هذا نحو: (قاص، وقُصاة)، و (نأس، ونُساء)، فإن لم يكن معتلاً جُمع على (فَعْلَة)⁽³⁾.
 وقرأ عكرمة وابن أبي إسحاق وأبو مجلز والحسن البصري والرهري
 (رُجَالاً) بصم للراء، وتخفيف للجيم مدونة، في قوله تعالى: "يَأْتُوكَ رُجَالاً"⁽⁴⁾، يقول
 ابن جني: وأما (رُجَالاً)، فغريب، وهو مما ذكرناه مما جاء من الجمع على
 (فَعَال): كـ (ظُولار)، و (عُرَاق)، و (رُخَال)، و (لُنَاء)، و (لَتْوَام)، و (الرُّيَاب)، إلا أنه

1. ابن جني، المحتسب 1: 286

2. لنظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 22.

3. النحاس: إعراب القرآن 2، 207

4. مسورة الحج، آية: 27. لنظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 95؛ ابن جني:

المحتسب 2: 73، 79.

أَنْتَ بِالْأَلْفِ كَمَا أَنْتَ بِالْهَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: (الْتِقَاؤُ). قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَهُوَ جَمْعُ (نَقْوَة)، وَأَنْتَ كَمَا أَنْتَ (فَعَالٌ) فِي نَحْوِ: (حِجَارَةٌ)، وَ(بِكَارَةٌ)، وَ(عِبَارَةٌ)⁽¹⁾.

7.2.4 فَعْلَان، وَفُعْلَان:

يَطْرُدُ (فَعْلَانٌ) جَمْعاً لاسم عَلَى (فَعْلٍ)، أَوْ (فَعْلٍ)، أَوْ (فَعَالٍ) مطلقاً صحيحاً كَانَ أَوْ مَعْتَلٌ الْعَيْنِ، أَوْ اللَّامِ نَحْوِ: (صُتْرَدَ، وَصُتِرْدَانٌ)، وَ(خُرِبَ، وَخُرَيْبَانٌ)، وَ(تَاجَ، وَتَاجَانٌ)، وَ(هَتَى، وَهَتَيَانٌ)، وَشَدَّ فِي (فَعَالٍ) الْوَصْفِ كـ(شَجَاعَ، وَشَجَعَانٌ)، وَ(قَنَوْ، وَقِنُونٌ). أَمَّا (فُعْلَانٌ) فَيَطْرُدُ جَمْعاً لاسم عَلَى (فَعِيلٍ)، أَوْ (فَعْلٍ) صحيح العين كـ(رَغِيفَ، وَرُغِفَانٌ)، وَ(دَكَرَ، وَدُكْرَانٌ)، أَوْ عَلَى (فَعْلٍ) كـ(طَهَرَ، وَظَهْرَانٌ)، أَوْ عَلَى (فَعْلٍ) كـ(نُتِبَ، نُؤْيَانٌ)⁽²⁾.

وَمِنْ أَمَثَلَيْهِمَا فِي الشُّوَادِ (صِنُونٌ) فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، وَ(صُنُونٌ) فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ (صُنُونٌ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "صِنُونٌ وَغَيْرُ صِنُونٍ يُسْقَى بِمَاءٍ"⁽³⁾. حَيْثُ يَقُولُ ابْنُ جَنِيٍّ: "أَمَّا لِلوَاحِدِ فَـ(صِنُونٌ) بِكسْرِ اللَّامِ، وَأَمَّا الْجَمْعُ فَـ(صِنُونٌ) بِكسْرِهَا، وَ(صُنُونٌ) بضمها. وَ(الصِنُونُ): النُّخْلَةُ لَهَا رَأْسَانِ، وَأَصْلُهَا وَاحِدٌ. وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْعَبَّاسُ عَمِّي وَصِنُونُ أَبِي، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هُمَا قِرْعَانِ مِمَّنْ أَصْلُ وَاحِدٍ. وَ(الصُنُونُ) بِالصِّمِّ لِتَمِيمٍ وَفَيْسٍ، وَبِالْكَسْرِ لِأَهْلِ الْحِجَازِ. فَأَمَّا (صِنُونٌ، وَصِنُونٌ) (بِالصِّمِّ وَالْكَسْرِ)، فَإِنَّ نَظِيرَهُ: (نُتِبَ، وَنُؤْيَانٌ)، وَ(قَنَوْ، وَقِنُونٌ). وَقَدْ يَكُونُ مَقْلَبُهُ (شَيْخَ، وَشَيْخَانٌ). وَجَازُ تَكْسِيرِ (فَعْلٍ) عَلَى (فَعْلَانٍ)، كَمَا جَازَ تَكْسِيرُ (فَعْلٍ) عَلَيْهِ، نَحْوِ: (خُرِبَ، وَخُرَيْبَانٌ)، وَ(شَبِثَ، وَشَبِثَانٌ)، وَ(بَرَقَ وَبَرَقَانٌ)، وَذَلِكَ أَنَّ (فَعْلَانً) وَ(فَعْلَانً) قَدْ تَعَالَقَا عَلَى الْمَعْنَى لِلوَاحِدِ، فَصَارَا فِي

1. ابن جني: المحتسب 2: 73.

2. ابن جني: اللمع ص 98؛ السيوطي: جمع الهوامع 3: 321.

3. سورة الرعد، آية: 4. انظر: المحاسن: إعراب القرآن 2: 350؛ ابن حاليه: مختصر في شواذ القرآن ص: 66؛ ابن جني: المحتسب 1: 351.

ذلك أخوين، نحو: (بذل، وبذل)، و(شبه، وشبه)، و(مثل، ومثل)، فكما كتمروا (فعلًا) على (فعلان) فيما ذكرنا، فكذلك أيضاً كتمروا (فعلًا) عليه في (صنو، وصنوا). ونظير (صنو، وصنوا) في لتعاق اللفظين واختلاف التقديرين مما جاء على (فعل) و(فعلار) قولهم: (قنوا، وقنوا)، و(حمل، وحملان)⁽¹⁾، و(رند، ورندان)⁽²⁾، و(خشف، وخشفان)⁽³⁾، و(سيد، وسيدان). هذا هو الظاهر، ومنه (كير الحداد، وكيران)، و(شبح، وشبحان)⁽⁴⁾، و(خيط، وخيطان من النعام)⁽⁵⁾، و(حرص الرمح وخرصان)⁽⁶⁾، و(شقد، وشقدان)⁽⁷⁾، و(سنوة، وسنوا)⁽⁸⁾.

ويظهر من قول ابن جني أن القبائل للمتحضرة تميل دائماً إلى الكسر وعلى هذا نطق الحجازيين لـ(فعلان)، أما القبائل البدوية فتميل إلى الصم، وعلى هذا نطق تميم وقيس لـ(فعلان).

8.2.4 فعلاء:

يطرد (فعلاء) جمعاً لـ(فعل) وصف ذكر عاقل بمعنى: (فاعل)، أو (مفعول)، أو (مفاعل) كـ(كريم، وكُرْماء)، و(سميع، وسَمعاء)، وما دلَّ على سجية حمْد أو نَم من (فعال)، أو (فاعل) كـ(شجاع، وشُجَعاء)، و(صالح، وصَلحاء)⁽⁹⁾.

1. الحمل: ولد الصب عين يخرج من بصرته.

2. الرند: ما لا من الأغصان.

3. الخشف مثله: ولد للطبي أول ما يولد وأول مشيه.

4. الشبح: من معانيه برد يمي.

5. الخيط: جماعة النعم.

6. حرص الرمح. سنامه.

7. الشقد: مفرد شقده، وهي حشيشة كثيرة الاهالة واللبس.

8. ابن جني: للمحتسب 1-351-353.

9. انظر: السيوطي، مع الهوامع 3: 320.

من أمثلة هذا البناء في جموع التكسير كلمة (شُهَدَاء) في قراءة أبي المهلب محارب بن ثثار، لقوله تعالى: "شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ"⁽¹⁾، قال ابن جني: "وهو جمع (شَهِيد) ويجوز أن يكون جمع (شاهد)، كعالم وعلماء أو الأول أجود"⁽²⁾.

9.2.4 فَوَاعِل:

يَطْرُد (فَوَاعِل) جمعاً لـ (فَاعِل) غير وصف نكر عاقل ثانيه ألف رائدة نحو: (حاجر، وحواجر)، و (خاتم، وخواتم)، أو ثانيه ولو غير ملحقة بحماسي، كـ (جوهر، وجواهر)، ويفصل عنه من لامه ياء تراد في الجمع إن فصلاً (أفراداً) كـ (ساياط، وسواييط)، و (جاسوس، وجواسيس)، وشذ في صفة المنكر نحو: (فارس، وفوارس)⁽³⁾.

ومن أمثلة هذا الجمع في الشواذ (صوالج، وقوانت، وحولفظ) في قراءة طلحة بن مصرف لقوله تعالى: "قَالِصَالِحَاتُ قَانَنَاتٌ خَالِفَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ"⁽⁴⁾ ويذهب ابن جني إلى أن "التكسير هنا أشبه لفظاً بالمعنى، وذلك أنه إنما يراد هنا معنى الكثرة، لا (صالحات) من الثلاث إلى العشرة، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة، والألف وللثاء موضوعتان للقلة، فهما على حد التنثية بمنسلة (الزبدون) من الواحد إذا كان على حد (الزبدان). هذا موجب اللغة على أوضاعها، غير أنه قد جاء لفظ الصحة والمعنى الكثرة، كقوله تعالى: (إِنْ

1. سورة آل عمران، آية. 18. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص. 18 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 155 ؛ الزمخشري: الكشاف 1: 373 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 420.

2. ابن جني - المحتسب 1: 156.

3. انظر: السيوطي: معجم اللغات 3: 322.

4. سورة النساء، آية: 34. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 265 ؛ النحاس: إعراب القرآن 1: 452 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص. 26 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 187 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 5: 110 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 250.

المسلمين، والمسلمات) إلى قوله تعالى: «وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ»⁽¹⁾، والغرض في جميعه الكثرة، لا ما هو لما بين الثلاثة إلى العشرة⁽²⁾. ويذهب الفراء في توجيه قراءة (فألصوالمح قولنت) إلى أن (فواعل)، و(فاعلات) تصلح في جمع (فاعلة)⁽³⁾. ويذهب للبحاس في توجيه هذه القراءة إلى أن هذا جمع مكسر مخصوص به المؤنث⁽⁴⁾. وينقل أبو حيان قول ابن جني في توجيه هذه الآية بأن «التكسير أشبه بالمعنى، إذ هو يعطي الكثرة، وهي المقصودة هنا»⁽⁵⁾.

10.2.4 10.2.4 فعلى:

يُطْرَد (فعلى) جمعاً لاسم على (فغلاء)، أو (فعلى)، أو (فعلى) كـ(صخراء، وصحاري)، و(نغرى، ونغاري)، و(علقى، وعلاقي)، وشد في الوصف كـ(عدراء، وعذاري)، ووصف على (فعلى) كـ(حَبَلَى، وَحَبَالَى)، ووصف على (فعلان) كـ(غضبان، وغصابي)، و(سكران، وسكاري)، ووصف على (فعلى) كـ(سكري، وسكاري)⁽⁶⁾.

ومن أمثله في الشواد كلمة (يَنَامَى)، في قراءة أبي عبد الله المدني، لقوله تعالى: «فِي يَنَامَى النِّسَاءِ لِلَّاتِي لَا يُؤْتَوْنَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ»⁽⁷⁾ ويرى ابن جني أن: «القراءة المجمع عليها: (فِي يَنَامَى النِّسَاءِ)، بياء وتاء بعدها. ولا يجوز قلب التاء

1. سورة الأحراب، آية 35

2. ابن جني: المحتسب 1: 187.

3. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 265.

4. انظر: التحاس، إعراب القرآن 1: 452.

5. أبو حيان: البحر المحيط 3: 250.

6. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 322.

7. سورة النساء، آية: 127. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواد القرآن ص: 29 ؛ ابن جني:

المحتسب 1: 200 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 3: 378.

هنا ياء. وللقول عليه — والله أعلم — أنه أراد (يَئَامِي)، فأبدل الهمزة ياء، فصارت (يَيَامِي)، وقلبت الهمزة ياء كما قلبت الهمزة ياء في قولهم: قطع الله (أَنِيَه)، يريدون بـده، هرد لام الفعل، وأعاد العين إلى سكونها، فصارت (يَيَنِيَه)، ثم أبدل الياء همزة فصارت (أَيِيَه)، ولم أسمع هذا إلا من جهته، وإيّا ما كان فقد قلب الياء همزة، (فَالْيَيَامِي) على هذا القول (فَعَالِي)، تكسير (أَيِيَه) على (فَعَلِي) كـ (هَلَكِي).⁽¹⁾ وإلى مثل هذا يذهب أبو حيان في البحر المحيط متأثراً بما قاله ابن جني.⁽²⁾

ولعل أصل البناء هو (يَيَامِي)، وليس (يَئَامِي) كما يرى ابن جني، ولعل للناطقين باللغة إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، عمدت اللغة إلى (قانون المخالفة) لما في نطق الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة من مجهود عضلي، فأبدلت الياء الأولى همزة.

1. انظر: ابن جني: المحتجب 1: 200-201

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 3: 378

الفصل الخامس

أبنية الفعل

الفصل الخامس

أبنية الفعل

الفعل أمثلة أحدثت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى، فـ(ذهب)، و(سمع)، و(مكث)، و(حمد)، وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك أمراً: (اذهب)، و(اقتل)، و(اضرب)، ومخبراً: (يقتل)، و(يذهب)، و(يضرب)، و(يقتل)، و(يضرب)، وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرت⁽¹⁾.

وينقسم الفعل من حيث البناء إلى: مجرد، ومزید، فالفعل المجرد ما كانت حروفه أصلية، وهو على أصليين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه⁽²⁾.

ويعمل سيبويه عدم مجيء للفعل على خمسة أحرف بقوله: "وليس لبنات الخمسة فعل، كما أنها لا تكسر للجمع؛ لأنها بلغت أكثر للغاية مما ليس فيه زيادة، فاستقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها، لأنها إذا كانت فعلاً فلابد من لزوم الزيادات، فاستقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم، إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد، كثرة ما قبله؛ لأنه أقصى العدد"⁽³⁾.

ولعل للغة العربية في تاريخها للطويل قد اشتملت على أفعال خماسية لا زيادة فيها أو أكثر من ذلك، إذ إن اللغات — بشكل عام — هي طفولتها المبكرة وقيل أن تصل إلى طورها المثالي قد تضمنت كلمات طويلة كثيرة للحروف كذلك الأورار التي يشير إليها الصرفيون في كتبهم والتي لا نكاد نرى لها أثراً في القرآن

1. انظر سيبويه: الكتاب 1: 12.

2. انظر سيبويه: الكتاب 4: 301؛ المبرد: المقتضب 1: 94؛ ابن جني: المنصف ص: 45.

3. سيبويه: الكتاب 4: 301.

الكريم، أو الشعر العباسي مثل: (القعنس)، و (احرنجم)، و (اطلخم)، و (اجرنثم).... إلخ، فقد اندثر هذا النوع من الكلمات الطويلة، وشاع في اللغة العربية تلك الكلمات الثلاثية الحروف أو الرباعية الحروف، وتكونت منها معظم كلمات اللغة العربية، والسبب في ذلك هو ميل اللغات نحو التقصير من بنية الكلمات، وعلى هذه الفرضية تسقط نظرية الثنائية التي ترى أن الأصل السامي القديم كان ثنائياً.⁽¹⁾

1.5 الفعل الثلاثي المجرد:

يتحدث الصرفيون للعرب عن أبواب للفعل الثلاثي، فيفترضون إمكان شكل عين كل من الفعل الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث للفتحة أو الضمة أو الكسرة، ثم ينساقون مع القسمة العقلية، فيفترضون لأبواب الثلاثي تسعة وجوه، يرفضون منها ثلاثة؛ لأنها لم ترد عن العرب كما يقولون، وتلك الأبواب التي يرفضونها هي: (فَعَلْ يَفْعَلْ)، و (فَعَلَ يَفْعَلْ)، و (فَعَلَ يَفْعَلْ)، فإذا روى لهم بعض الرواة أفعالاً مثل: (نَعَمْ يَنْعَمْ)، و (فَضِلْ يَفْضُلْ)، أخذوا يتلمسون لها الأسباب والمعادير.

وربما كان ابن جني في كتابه للخصائص أشهر من عني بمثل هذه الأفعال؛ إذ عقد لها في كتابه فصلاً سماه (تداخل اللغات)، أو (تركيب اللغات)، فزعم أن قبيلة كانت تقول: (نَعَمْ يَنْعَمْ)، وأخرى تقول: (نَعَمْ يَنْعَمْ)، ثم تداخلت اللهجتان، فتكون ذلك الورد العريب على العربية، وهو: (نَعَمْ يَنْعَمْ)، على أن ابن جني لم يحدثنا عن كيفية تداخل اللهجات، ولا عن الدوافع التي قد تدفع لمثل هذا التداخل، ولم يُشر ابن جني إلى المسر في إقتصار مثل هذا التداخل على فعلين أو ثلاثة من كل أفعال اللغة العربية، فافتراض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضي فقط دون

1. انظر - أنيس، إبراهيم، 1992م، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، ص: 32

مضارع، أو المضارع فقط دون ماضيه أمر بعود الاحتمال، وذلك لأن الأوزان لا تستعار، وإنما الذي يستعار هو الكلمات.

ولعل ابن جني أراد بتداخل اللغات أنه قد يصادف أن نجد في لهجة من اللهجات فعلاً أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى، وحينئذ نعلل مثل هذه الأفعال بأن الماضي أو المضارع غريب على هذه اللهجة، وأنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت ظروف خاصة به.⁽¹⁾

ومن أظهر المواضع التي توضح اختلاف البنية في اللهجات — ويستتبع ذلك اختلاف في القراءات القرآنية — هو اشتقاق مضارع الفعل الثلاثي من الماضي، وقد جاءت كتب النحاة بعلاج مضطرب لما سموه بأبواب مطردة، وكل ما يمكن عمله بصنددها هو استنباط قواعد غالبية شواذها كثيرة جداً، ويجب أن يُنظر إلى أبواب الثلاثي كما رواها النحاة على أنها تنتمي إلى أكثر من لهجة واحدة، والذي رَوَاهُ ما هو إلا مزيج من لهجات عدة، لأنَّ أساس الفهم في أية لهجة من اللهجات هو الحصوع لقاعدة مطردة نادرة للمثبوت.⁽²⁾

والفعل المجرد هو ما كانت أحرفه أصلية لا يسقط أحدها في تصريف الفعل إلا لعلة تصريفية⁽³⁾، وهو على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه⁽⁴⁾، وهذه الأفعال تكون على صريبين: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول، فالمبني للفاعل على ثلاثة أضرب: (فعل)، (فعل)، (فعل)، (فعل):

1. انظر. ابن جني الحصائص 1: 375 — 386 ؛ أنيس: من أسرار اللغة ص: 39، 40.

2. انظر. أنيس: في اللهجات العربية ص: 146 — 150.

3. الحديثي. أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص: 378 ؛ عبد الحميد: دروس في التصريف ص. 56.

4. ابن جني: المنصف ص. 45.

1. (فعل) ويكون متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو: (ضرب)، و(قتل)، وغير المتعدي نحو: (جلس)، و(نهض).
2. (فعل) ويكون متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو: (شرب)، و(ركب)، وغير المتعدي نحو: (سلم) و(قيم).
3. (فعل) ولا يكون أبداً إلا غير متعد، لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره نحو: (شرف)، و(ضرف).⁽¹⁾

وقد أشار ابن جني إلى سكون العين في بعض الأفعال، حيث قال: "قأماً قولهم: (قال)، و(خلف)، و(طال)، وسكون عين الفعل فيها، وإجماعهم على ذلك، فإن أصل العين منه الحركة، فأصل (قال): (قول)، وأصل (خاف): (خوف)، وأصل (طال): (طول)، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس أصل للعين المكور، ولو كان الأمر كذلك لصحت الواو ولم تنقلب"⁽²⁾.

ويقول كذلك: "إن جميع الأفعال الثلاثية الماصية لا تكون عين للفعل فيها إلا متحركة، وإن سكنت فلعلة دخلتها، وأصلها للحركة"⁽³⁾.

وحقيقة الأمر أن عين الأفعال المعتلة ليست ساكنة — إذا صح أن الصائت للطويل ألف للمد وواو المد تعد عيباً لهذه الأفعال — والذي حدث هو إطالة الصائت القصير بعد فاء الفعل عندما حذفت عين الفعل المعتل، وقول ابن جني: إن (قال)

1. ابن جني: المنتصف ص: 49.

2. ابن جني: المنتصف ص: 51-52. تنازع علماء الصرف في توجيه إعلال الفعل الأجوف، فصرّب هذا المتنازع مثلاً، حتى قال أبو العلاء المعري (الترغيبات 1: 54).

أعلت جلة (قال) وهي قديمة أعوسا الأظنة كلهم يراوها

3. ابن جني: المنتصف، ص: 52.

أصله: (قَوْل) فرض ينقصه الأداء الاستعمالي،⁽¹⁾ وإن كان في قوله هذا يتوافق مع أحدث المناهج اللغوية الحديثة التي ترى أن هناك بنية عميقة وأخرى سطحية، والاهتمام بالجانب الداخلي للغة لا بد أن يعتمد على عدد من الافتراضات الأساسية التي تكون البنية العميقة للغة.⁽²⁾

وما يُصطلح عليه بـ (البنية العميقة) لدى المدرسة التوليديّة بسميه تمام حسّان بـ (الجوهر)، و (الجوهر) أحد المقولات العشر التي أثرت عن أرسطو، ويرى تمام حسّان أن النحاة نظروا إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء والمحسوسات، فجعلوا للكلمة جوهرًا كما جعلوه للمادة، ورأوا أن جوهر الكلمة لا يتغير إلا بالإعلال أو الإبدال، فالأصل أو الجوهر في (قال) هو: (قَوْل)، ويمثّل هذا القول جانباً من جوانب تطبيق مقولات أرسطو في التفكير النحوي العام.⁽³⁾ ومما ذكره ابن جني من أبنية الفعل الثلاثي المجرد في كتابه المحتسب:

1.1.5 فعل:

(فعل): أكثر عدداً في الصيغ العربية؛ لأنه الفعل الحقيقي الذي ينزل غالباً على العمل والحركة والفعل إطلاقاً؛ لذلك فهو أكثر تصرّفاً إذ تقابله ثلاث صيغ في المضارع، والمُشكّل في هذه الصيغ هو أنها سماعية لا تخضع مبدئياً لقواعد مصبوبة.⁽⁴⁾

1 يستصر إبراهيم أنيس على أنه ما يُقال من أن (حلف) أصلها (خوف) بكسر العين في الماضي أمر بحاج إلى تحقيق، ويذهب أنيس إلى أن الأصل الاشتقاقي لحروف العلة يرجع إلى تلك الأصوات السهلة: (النون، واللام، والراء، والميم) التي تسمى في علم الأصوات (Liquids).

2. الرلجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، 1986م، دار للنهضة العربية، بيروت، ص: 124.

3 انظر: حسّان: مناهج البحث في اللغة ص: 18.

4. انظر: الهكوش: التصريف العربي ص: 89.

وباب (فعل) للمتدي يحيى على: (يقفل) مكسور العين، كـ(صرب): (يصرب)، و(خبس): (يخبس). وباب (فعل) غير للمتدي يكون على: (يقفل) مضموم العين، كـ(قعد): (يقعد)، و(خرج): (يخرج)، وقد يتداخلان، فيحيى هذا في هذا، كـ(قتل): (يقتل)، و(جلس): (يجلس)، إلا أن الباب ومجرى القياس على ما نُكر. (1)

ومن أمثلة مصارع (فعل) في القرآن الكريم التي ورد فيها استعمالان بالكسر تارة وبالصم تارة أخرى مضارع: (هبط)، فقد ورد في قراءة الجمهور بالكسر في قوله تعالى: "وَأَنْ مِّنْهَا لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ حَشِيِّ اللَّهِ" (2). وبالصم في قراءة الأعمش (يَهْبِطُ) (3)، ويرى ابن جني أنه قد ذهب في هذا الموضع إلى أن (هبط) (يَهْبِطُ) هنا متعد، قالوا ومعناه: لما يَهْبِطُ غيره من طاعة الله عز وجل، أي إذا رآه الإنسان حشع لطاعة حالقه، إلا أنه حذف هنا المفعول تحفيظاً، ولدلالة المكان عليه، ونسب للفعل إلى الخجر؛ لأن طاعة رائيه لحالقه إنما كانت مسببة عن النظر إليه، أي: منها ما يَهْبِطُ الناظر إليه، أي: يُخْضِعُهُ وَيُخْضِعُهُ، وقد جاء (هبطته) متعنياً كما ترى. قال شمر (4):

ما راعى إلا جناحاً هابطاً على البُيوت، قوطه العلابطاً

وأعمله في (القوط)، فعلى هذا نقول: هبط الشيء وهبطته، وهلك الشيء وهلكته. وقالوا في قول العجاج (5):

ومهمه هالك من تعرجا هائلة أهولته من ألتجا

1. انظر: ابن جني. المحتسب 1: 92 .

2. سورة النقرة، آية: 74.

3. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 7، ابن جني: المحتسب 1: 92،
الرمخشري: الكشاف 1: 183

4. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (هبط) 13، 207.

5. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 92، ابن منظور: لسان العرب، مادة: (هالك) 15: 81.

قولين: أحدهما أنه كأنه قال: هالك المتعرجين، والآخر: هالك من تعرجا، أي: مهلك من تعرج، فتقول على هذا: أصبحت ذا مال مهلوك، وهلكه الله يهلكه هلكاً. وإذا كانت كذلك، وكانت (يهبط) هنا قد تكون متعديّة، فقراءة الجماعة: (لما يهبط) بكسر الباء أقوى قياساً من يهبط لأن معناه: لما يهبط مبصره ويحطه من خشية الله⁽¹⁾. ونرى ابن جني يتمحل هنا في اللجوء إلى تقدير مفعول حتى يبرهن على تعديّة (يهبط) بالضم، وتعديّة هذا الفعل يتوافق مع ما قرره سابقاً من قوله بأنّ الفعل للمضارع مضموم العين قد يأتي متعدّد، ومكسور العين قد يأتي لازم من باب التداخل، ولكن قول الصرفيين للعرب بأنّ الفعل للمضارع مكسور العين يأتي متعدّد ومضموم العين يأتي لازم قد يتوافق مع منطق أرسطو ولكنه حتماً لن يتوافق مع منطق اللغة الخاص وأدائها الاستعمالية.

وليس هنالك داع لكل هذه التقديرات التي أتى بها ابن جني من أجل تقدير المفعول به ليبرهن على تعديّة (يهبط) بالضم، فتقدير مثل هذه المحذوفات لا يصح كونها قرآناً؛ لأنّ ألفاظها غير منزلة، ولا متعبّد بها، ولا معجزة كما هو الشأن في القرآن، وألفاظ هذه المحذوفات ليست قرآناً؛ لأنها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها⁽²⁾، وفي هذا القول دعوة إلى التعامل مع ظاهر النص وشكله دون لجوء إلى تقدير وتأويل، فإنّ أهم صفة في النحو الحديث أنّه يستبعد كثيراً من الأصول الفلسفية القديمة، يستبعد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير، إنّ أهم ما يوصف به النحو الحديث أنّه شكلي (Formal) أو صوري، إنّّه ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنعها على أسس معينة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعياً.⁽³⁾

1. ابن جني: المحتسب 1: 92-93.

2. انظر: الخصري، محمد الشافعي، (ت: 1286هـ)، 2005م، حاشية للخصري على شرح ابن عقيل، تحقيق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1: 12.

3. السعراي: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص: 207.

وممن تأثر بابن جني في توجيه الآية السابقة ابن منظور بقوله: "أجود القولين فيه أن يكون معناه: وإن منها لما يهبط من نظر إليه من خشية الله، وذلك أن الإنسان إذا فكّر في عظم هذه المخلوقات تضاعل وحشع، وهبطت نفسه؛ لعظم ما شاهد، فسبب الفعل إلى تلك الحجارة لما كان للخشوع والسقوط مسيئاً عنها وحادثاً لأجل النظر إليها".⁽¹⁾

وورود استعمالين نحو: (يهبط)، و(يهبط) يحدث في اللغة، فكثيراً ما يسمح بحركتين في نفس الوقت وخاصة للضمة والكسرة، وهو ما يجعل مستعمل العربية محتاجاً يوماً إلى الاستجداد بالمعاجم للتثبت من حركة العين نظراً لانعدام شكل النصوص عادة.⁽²⁾

ومما يؤسف له في دراسة الأداءات الاستعمالية للمتعددة هو عدم نسبتها إلى قبائل معينة في كتب علماء اللغة القدماء، لكن ممّا يُستأنس به من إشارات عامة في هذا المجال قول إبراهيم أنيس. إن القبائل البدوية بوجه عام تميل إلى مقياس اللين الحلفي المسمى بالصمة؛ لأنه مظهر من مظاهر الحشوبة البدوية فحيث كسرت القبائل للمتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم، لهذا تحل إحداها محل الأخرى في كثير من الظواهر اللغوية غير أن الكسر دليل التخصر والرقّة في معظم البيئات اللغوية، واللغة العربية في تطورها إلى اللهجات الحديثة مالت في غالب الأحيان إلى التخلص من بعض صماتها وإبدال الكسرة بها حين استقرت في المدن والبيئات المتحضرة.⁽³⁾

أمّا للمضعف المتعدي من (فعل)، فالقياس أن يأتي بابه على (يفعل)، نحو: (جرّ جرّ). ويغلب في هذه الحالة سقوط حركة العين؛ لأنّ النبرة التي تقع على المقطع الأول من الفعل تُضعف عادة من مدى حركة العين، وتتفق اللهجات العربية

1. ابن منظور: لسان العرب : مادة (هبط) 15 : 13.

2. البكوش: التصريف للعربي ص: 89

3. أنظر: أنيس: في اللهجات العربية ص 81-88.

القنينة في إسقاط هذه الحركة عدد ثمانين العين واللام، وترجع ظاهرة إسقاط حركة العين في المضاعف بالإضافة إلى تأثير اللبنة إلى نقل تتابع مقطعين قصيرين مثنائيين، وينتج عن إسقاط العين أن العين التي كانت بداية للمقطع الثاني، وهو مفتوح قصير، تصبح نهاية مقطع منقطع، ويصبح الفعل مركباً من مقطعين فقط، الأول منقطع والثاني مفتوح قصير، ولا يخفى ما في ذلك من لقتصاد في المجهود النطقي وخفة في الصيغة الحاصلة.

واعتبرت الأفعال المضغفة جميعها على وزن (فعل) باستثناء أفعال قليلة على وزن (فعل)، وذلك لعلبة ما كان أصله (فعل) المتعدي غلبة مطلقة، ولعدم ظهور حركة العين الأصلية حتى في الحالات التي يمكن أن تظهر فيها، فتعامل جميع الأفعال كما لو كانت على وزن (فعل)، فسقوط حركة العين في المضاعف يؤدي إلى إهمال نوعها، ويجعل تمييز النحاة بين (شدد)، و (فرر) تمييزاً قياسياً نظرياً لا يعتمد للواقع اللغوي الظاهر والاستعمال اللغوي الفاعل، وإذا كانت حركة العين في الماضي تسقط في الأفعال المضاعفة، فإنها في المضارع لا تسقط وإنما تتبادل مكانها مع العين، فتتقدمها، وتصبح بذلك حركة الفاء، وتكون هذه العملية واضحة إذا تذكرنا دائماً أن الحركة بعد الحرف، وليست فوقه أو تحته.⁽¹⁾ ومما سهل هذا الخلط في الماضي أن التمييز يبقى بصفة تعويضية في المضارع، فما كان متعدياً يقابله (يفعل)، وما كان لازماً يقابله (يفعل) بصفة عامة.⁽²⁾

ومن أمثلة هذا البناء التي جاءت على غير قياس الصرفيين كلمة: (صره) في قراءة ابن عباس لقوله تعالى: "فَصْرَهُنَّ إِلَيْكَ"⁽³⁾. وفي حديث ابن جني عن هذه

1 البكوش التصريف العربي ص: 100 - 106.

2. للسيوطي: المرهر 2: 37 ، 94.

3 سورة البقرة، آية: 260. انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات ص: 189 + ابن جني: المحتسب 1: 136؛ الرمخشري: للكشاف 1: 337؛ المعكزي: التبيان 1: 176؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 3: 196.

القراءة يقول: "أما يكسر الصاد وتشدّد الراء فغريب، وذلك أن (يَفْعَل) في المصغف للمتعدّي شاذ قليل، وإنما بابه هيه (يَفْعَل)، كـ(صَبَّ الماء يَصُبُّه)، و(شَذَّ الحبل يشدُّه)، و(فرَّ الدابة يفرُّها)، ثم إنه قد مرَّ بي مع هذا من (يَفْعَل) في المتعدّي حروف صالحة، وهي: (نَمَّ الحديث يَنُمُّ وينمُّه)، و(عَلَّه بالماء يعلِّه ويعلِّه)، و(هرَّ الحرب يهرُّها ويهرُّها)، و(غَذَّ العرق يَغْدُه ويغْدُه)".⁽¹⁾ وقد نقل للقرطبي هذا الرأي عن ابن جني.⁽²⁾

ويقع الاضطراب هنا في حديث ابن جني إذ يبص في بداية حديثه على أن هذا الاستعمال غريب، ويحكم عليه بأنه شاذ، وبعد ذلك يورد عليه أمثلة قد استعملتها العرب، واستعمال مثل هذا النمط ليس غريباً على اللغة وأداءاتها، وإنما هو غريب على منطق النحاة وأقيستهم وقواعدهم التي يفرضونها على اللغة فرضاً محاولين بذلك تحكيم قواعدهم في نصوص اللغة، وهذا مظهر من مظاهر للمعيارية فسي دراسة النحو العربي، كما أن هنالك فرقاً بين الحكم على نمط من أنماط اللغة بأنه شاذ والحكم عليه بأنه قليل الاستعمال، فالحكم الثاني حكم وصفي يتوافق مع المناهج الحديثة في دراسة اللغة، والحكم الأول معياري تتجنيه الدراسات الحديثة في دراسة اللغة قدر الإمكان.

ومن ذلك أيضاً كلمة (أَهَش) في قراءة إبراهيم النخعي لقوله تعالى: "أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا وَأَهشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي"⁽³⁾، ويرى ابن جني أنه يحتمل "أن يكون أراد (أَهشُّ) بضم الهاء، أي: لكسر بها للكلاً لها؛ فجاء به على (فَعَلَ يَفْعِلُ)، وإن كان مصاعفاً ومتعدياً"⁽⁴⁾.

1. ابن جني: المحتسب 1: 20، 136: 50، 51.

2. انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 3: 196.

3. سورة طه، آية 18. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 50؛ الزمخشري: الكشاف 3: 59؛

القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 11: 125؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 220.

4. ابن جني: المحتسب 2: 50.

ولعل الأمر ليس كما يرى ابن جني أن يكون القارئ قد أراد أن يقول (أهش) فجاء بها على (فعل يفعل)، فالناطق باللغة لا يدور في ذهنه مثل هذه العمليات التي يتخيلها النحاة، ومثل هذه الأقوال التي يأتي بها ابن جني في (باب تداخل اللغات) أقرب إلى الصناعة منها إلى الاستعمال الحقيقي لمتكلم اللغة، ولعل مثل هذه التحولات من الضم إلى الكسر في الصيغ العربية مظهر من مظاهر تأثير اللغة العربية بالبيئات المتحضرة التي عاشت فيها قبل ظهور الإسلام وبعده.

ويرى أبو حيان أن (أهش) للمكسورة الهاء بمعنى (أهش) المصنومة الهاء⁽¹⁾، وما دامت كل لهجة من اللهجات أو مجموعة منها قد التزمت اشتقاق المصارع من الماضي الثلاثي على هيئة خاصة لا تتخذ عنها إلا في النادر، وقد ورد استعمالان للفعل (أهش) أحدهما بضم الهاء والآخر بكسرها، وكان من الصعب أن يسمي هذان الاستعمالان إلى بيئة لغوية واحدة، فذلك يبرهن صدق ما يراه أبو حيان من أن المعنى للصيغتين واحد، وإن اختلفت صورتها، واختلف صورة الصيغ يعود إلى تعدد اللهجات والبيئات اللغوية.

2.1.5 فعل:

صيغة (فعل) من حيث شيوعها في اللغة العربية متوسطة بين (فعل) و (فعل)، وورر (فعل) حاصر بالحالات التي يكون عليها الحدث المشتمل عليه الفعل، وبعض صيغ (فعل) لازمة مثل: (فرح)، و (خزب)، و (بئس)، والبعض الآخر متعدية نحو: (شرب)، و (علم)، و (ركب)، والفاعل بالنسبة لهذه الطائفة من الأفعال يقوم بالفعل وينتقل الفعل، فتعود عليه نتائجه أو يقوم به لنفسه ولعائنته⁽²⁾.

1. انظر: أبو حيان، البحر المحيط 6: 220.

2. انظر، اليكوف، التصريف العربي ص: 87.

وتشير كتب النحو إلى وجود اختلافات لهجية في نطق هذه للصيغة: منها حذف كسرة العين عند بكر وتميم، ومنها كسر الفاء عند هذيل، وقد يصحب كسر الفاء حذف حركة العين، وهو ما قد يفسر بقاء صيغ شاذة مثل: (نعم)، و(بئس).⁽¹⁾ ومن أمثلة هذا البناء في الشواد كلمة (يظللن) بكسر اللام، في قراءة قتادة لقوله تعالى: "فَيُظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ"⁽²⁾. ويذهب ابن جني إلى أن "هذه القراءة على (ظَلَلْتُ أَظِلُّ)، كـ(فَرَزْتُ أَفِرُّ)، والمعشهور فيها (فَعَلْتُ أَفْعَلُ): (ظَلَلْتُ أَظِلُّ). أما (ظَلَلْتُ أَظِلُّ) فلم يمرر بها، لكن قد مرّ نحو: (صَلَّتْ أَصِلُّ)، و(ضَلَلْتُ أَصِلُّ)، و(صَلَّتْ أَصِلُّ). ولم يقرأ قتادة إلا بما رواه، وأقل ما في ذلك أن يكون سمعه لغة".⁽³⁾

ولعلّ ورود هذه القراءة (يظللن) بكسر اللام يعدّ من الأمثلة القليلة التي وردت في اللغة العربية، إذ إنّ (فَعِلَ) يقابله دائماً (يَفْعَلُ)، وهذا يتوافق مع ما يراه ابن جني بأنّ المعشهور فيها (فَعَلْتُ أَفْعَلُ): (ظَلَلْتُ أَظِلُّ). وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان بقوله: "والقياس الفتح؛ لأن الماضي بكسر العين، فالكسر في المضارع شاذ".⁽⁴⁾

وقد جرت اللغة العربية في اشتقاقها العام إلى المخالفة بين صيغة الماضي وبين صيغة المضارع؛ لذلك عدّ توحّد حركة عين الفعل في الماضي والمضارع لكلمة (ظَلَلْتُ وَيُظَلِّلُ) شذوذاً، وهذا ما يُعرف في الدراسات الصوتية الحديثة بقانون المغايرة،⁽⁵⁾ وقد كان ابن جني موفقاً كل التوفيق حين عرض في (باب تركّب

1. أنظر: سيبويه: الكتاب 4: 440؛ البكوش: التصريف العربي ص 87.

2. سورة الشورى، آية 33. ابن جني: المحتسب 2: 252؛ الرمضري: الكتاب 4: 231؛

القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 16: 23؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 497.

3. ابن جني، المحتسب 2: 252.

4. أبو حيان: البحر المحيط 7: 497.

5. أنظر. أنيس: في اللهجات العربية ص: 144.

للغات) إلى هذا القانون الذي اعترف به المحدثون، وأشاروا إلى أهميته في الاشتقاق، فقد قال ما نصه: "تدلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ الغرض في صيغ المثل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال محالف لصاحبه، وكلما اردنا الحلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان".⁽¹⁾

ومما ورد من أمثلة بناء (فعل) في الشواد كلمة (حرم) في قراءة ابن عباس وسعيد بن المسيب وعكرمة وقتادة لقوله تعالى: "وحرلتم على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون"⁽²⁾، ويرى الرجاء أن ظاهر هذه الآية بقراءتها للمتعددة يحتاج إلى أن يُفسر ولا يُعلم أن أحداً من أهل اللغة والتفسير بيّنه⁽³⁾، وبعد ذلك يذهب إلى أن "المعنى حرام على قرية أهلكناها أن نقبل منهم عملاً؛ لأنهم لا يرجعون، أي: لا يتوبون، و(حريم)، و(حرم) في معنى: حرام، إلا أن (حراماً) اسم، و (حرم)، و(حرم) فعل".⁽⁴⁾

ويقول ابن جني: "أما (حرم)، فالماضي من (حرم)، كـ(قلق) من (قلق)، و(بطر) من (بطر)، قالوا: (حرم زيد)، و(هو حريم، وحارم): إذا قمر ماله، و(أحرمته: قمرته)"،⁽⁵⁾ وإلى مثل هذا المعنى ذهب زهير بن أبي سلمى في قوله⁽⁶⁾:

1. ابن جني. الخصائص 1، 376.

2. سورة الأنبياء، آية 95 انظر: الرجاء معاني القرآن وإعرابه 3، 404 ؛ للنحاس: إعراب القرآن 3، 79 ؛ ابن حاليه: مختصر شواد القرآن ص: 93 ؛ ابن جني: المحتسب 2، 65 ؛ الرمحي: الكشف 3، 135 ؛ القرطبي. الجامع لأحكام القرآن 11: 225. أبو حيان. البحر المحيط 6: 313.

3. انظر: الرجاء: معاني القرآن وإعرابه 3، 404.

4. الرجاء: معاني القرآن وإعرابه 3: 405.

5. ابن جني: المحتسب 2، 65.

6. انظر: أبو سلمى. زهير: ديوانه، دار صادر، بيروت، ص. 91 ؛ ميبويه: الكتاب 3: 66 ؛

ابن جني: المحتسب 2: 65 ؛ ابن منظور. لسان العرب مادة: (حرم)، 4: 99

وإن أناة خليل يوم منالة يقول: لا غائب مالي ولا حرم

ومن أمثلة هذا البناء في الشواد أيضاً كلمة: (صللنا) بالصاد مكسورة اللام، في قراءة علي وابن عباس رضي الله عنهما وأبان بن سعيد بن العاص والحسن لقوله تعالى: "وَقَالُوا إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ"⁽¹⁾، وفي حديث الفراء عن هذه القراءة يقول: "لست أعرفها، إلا أن تكون لغة لم نسمعها، ولو كانت (صللنا) بفتح اللام لكان صواباً، ولكني لا أعرفها بالكسر"⁽²⁾ وما دامت هذه القراءة قد رفعت إلى علي كرم الله وجهه، فورود (صللنا) بالكسر صواب لا شك في ذلك، ولعل الفراء لم يسمعها؛ لأنه حتماً لم يطلع على كل لهجات العرب، ولم يطلع كذلك على كل القراءات القرآنية، فقد رويت في (صللنا) قراءة بفتح الصاد قرأ بها الحسن، ولم يشر الفراء إلى ذلك.⁽³⁾

وينص ابن جني على أن: "صل للحم يصل: إذا لفتن، وصل أيضاً (يصل) — بفتح الصاد — والكسر في المصارع أقوى اللغتين. والمعنى: إذا نهباً في الأرض، وصللت أجسامنا. يقال: (صل اللحم) و (أصل صلولاً، وصللاً)، قال الحطيئة⁽⁴⁾:

هو الفتى كل العتي فاعلمي لا يصد للحم لذيه الصلول

1. سورة المسجدة، آية: 10. انظر: الفراء معاني القرآن 2، 331؛ ابن خالويه: مختصر في شواد القرآن ص: 118؛ ابن جني: المحتسب 2، 173؛ اللزمخشري: الكشاف 3، 516؛ أبو حيان: البحر المحيط 7، 195.

2. الفراء: معاني القرآن 2، 331.

3. انظر: ابن جني: المحتسب 2، 173؛ أبو حيان: البحر المحيط 7، 195.

4. انظر: ابن جني: المحتسب 2، 173؛ ابن منظور: لسان العرب مادة: (صل) 8، 273.

وقال زهير⁽¹⁾:

تَجَلَّجُ مُصْنَعَةٌ فِيهَا أَنْيَضٌ أَصْلَتْ، فَهِيَ تَحْتَ الْكُشْحِ دَاءٌ

وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان، في تصريف مادة: (صل)، وفي تكر
الشواهد،⁽²⁾ ولعل ابن جني عندما ينصر³ على أن (يصل) بالكسر أقوى اللغتين،
ينظر في قوله هذا إلى ما نص⁴ عليه الفراء بأن (صللنا) بالفتح هو الصواب، ولا
ينظر إلى النمط الوارد في القراءة للقرآنية، ولو نظر إلى الأداء الاستعمالي في
القراءة القرآنية لكانت (يصل) بالفتح أقوى اللغتين — إذا وافقنا ابن جني وغيره من
علماء العربية في إطلاق مثل هذه الصفات الجمالية على اللهجات العربية — وفقاً
لقانون المغايرة المتبع في اشتقاق الصيغ العربية.

3.1.5 فعل:

كل ما جاء على وزن (فعل) من الأفعال ليس فعلاً بلتم معنى للكلمة،⁽³⁾ وإنما
يبدل على الاتصاف بصيغة؛ لذلك فهو قليل العدد نسبياً، وهذه الأفعال قياسية أكثر
منها مستعملة، فالقرآن لم يستعمل منها إلا أحد عشر فعلاً، وهي نسبة ضعيفة جداً
تدل على قلة أهمية هذا الصنف من الأفعال في الاستعمال، وهذا الفعل قليل
التصرف، وبعض العرب كان يسقط فيه حركة العين،⁽⁴⁾ ويلزم حركة واحدة في

1. انظر: زهير بن أبي سلمى: ديوانه ص: 14 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 173 ؛ ابن منظور.
لسان العرب مادة: (نصر) 1: 173.

2. انظر أبو حيان: البحر المحيط 7: 195.

3. يقول إبراهيم أنيس: لا شك أننا نلاحظ في مثل هذا الفعل (فعل يَفْعَل) معنى من معاني المبالغة
أو شدة في الحدث، يرجح عندما أن مثل هذه الصيغة متفرعة عن (فعل)، وأنه لا يلجأ إليها
إلا حين يراد للمبالغة في معنى الحديث الذي تتصغره الصيغة الأصلية (فعل)، فليست إدا من
أبواب الثلاثي، بل يجب أن يُنظر إليها على أنها فرع مستقل، زاد معناه بتحول الصيغة
الأصلية (فعل) إليه. (في اللهجات العربية ص: 147).

4. انظر: سيبويه: الكتاب 4، 113.

للمضارع هي حركة غير الماضي ذاتها،⁽¹⁾ فهو — كما ينص ابن جني — ضرب قائم في الثلاثي برأسه غير متعدّ الينة.⁽²⁾

وينص ابن جني في موضع آخر على أنه "لا يكون أبداً إلا غير متعد؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره، نحو: (شَرَفَ)، و(ظَرَفَ)"⁽³⁾، ويقول كذلك: "(فَعَلَ) لا يتعدى أبداً، فلا يجوز أن تنبيه للمفعول؛ لأنك إذا لم تذكر للفاعل ولم يكن ثم مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعل حديثاً عنه، بقي الفعل حديثاً عن غير محث عنه، وهذا محال"⁽⁴⁾.

ومن أمثلة هذا البناء في الشواذ كلمة: (يَعْنَت) بصم العين، في قراءة السلمي لقوله تعالى: "أَلَا يُعْذِرُ لِمَنْتَيْنِ كَمَا يَعْنَتُ ثَمُودُ"⁽⁵⁾. حيث يقول ابن جني في هذه القراءة "أما (يَعْدُ)، فيكون مع الخير والشر، تقول: (يَعْدُ عن الشر)، و(يَعْدُ عن الخير)، ومصدرها اليعْدُ. وأما يَعْدُ، ففي الشر خاصة، يقال: (يَعْدُ يَبْعُدُ يَعْذَرُ). ومنه قولهم: لَبَعْدُ الله، فهو منقول من (يَعْدُ)؛ لأنه دعاء عليه، فهو من (يَعْدُ) للموضوعة للشر، فقراءة السلمي متفقة الفعل مع مصدره"⁽⁶⁾.

1. يُعَلَّ ابن جني سبب توافق غير الفعل في الماضي والمضارع لصيغة (فَعَلَ)، وعدم حصوعهما لقائور المعايير؛ أنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه، ألا تراه غير متعد الينة، وأكثر سبب (فَعَلَ)، و(فَعَلَ) متعد. فلما جاء هذا مخالفاً لهما — وهما أقوى وأكثر منه — حوّل بينهما وبينه، فووفق بين حركتي عينيّه، وخوّل بين حركتي عينيّهما. (ابن جني، الخصائص 1: 377).

2. انظر ابن جني: الخصائص 1: 377؛ البكوش: التصريف العربي ص 86.

3. ابن جني: المنصف ص. 49.

4. المصدر نفسه ص: 52.

5. سورة هود، آية: 95. انظر: للنحاس: إعراب القرآن 2: 300؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 61؛ ابن جني: المحتسب 2: 227؛ العكبري: التبيان 1: 547؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 257.

6. ابن جني: المحتسب 2: 227.

ولن كانت صيغة (بَعْدَ) تبدو دالة على الحركة في ظاهر الأمر إلا أنها هي الحقيقة تدل على صفة البعد الناتجة عن الحركة، ولا تدل وحدها على الفعل، لذلك يعرضها في هذه الأحوال أحد مشتقاتها للدلالة على الفعلية مثل: (ابتعد).⁽¹⁾

وابن جني يتكلم هنا تلمس للفروق الدلالية بين (بَعْدَ)، و (بَعْدِ)، ويرى أن الصيغة الأولى: (بَعْدَ) تدل على البعد العام سواء كان عن الشر، أم كان عن الخير، أما الصيغة الثانية: (بَعْدِ)، فهي نص في البعد عن الشر، ولو كان الأمر كما يرى ليس جني لكان من الممكن نسبة القراءتين إلى بيئة لغوية واحدة نقرأ بـ (بَعْدَ) في الدلالة العامة عن البعد، ونقرأ بـ (بَعْدِ) في الدلالة الخاصة عن البعد عن الشر، وهذا ما لا يمكن تصوّره في القراءات القرآنية، فكل قراءة تمثل بيئة لغوية خاصة، وعلى هذا يكون لـ (بَعْدِ)، و (بَعْدَ) نفس الدلالة المعنوية مع نسبة كل واحدة منهما إلى بيئة لغوية مغايرة، ولعل قراءة الصم تنسب إلى القبائل البدوية وقراءة الكسر تنسب إلى القبائل المتحصرة، وكثيراً ما يطالعنا ابن جني بمثل هذه الآراء الفنية التي تقترب من حقل الدراسات النقدية، وتتعد نوعاً ما عن الدراسات اللغوية.

4.1.5 (فعل) المبني للمجهول:

الفعل المبني للمفعول، يأتي على مثال واحد، وهو (فعل) نحو: (ضرب) و (قتل)، وهذا أصله (فعل) أو (فعل)، ثم نقل فجعل حديثاً عن المفعول، ألا ترى أن (ضرب) منقول من (ضرب)، و (ركب) منقول من (ركب)، ولا يكون (فعل) منقولاً من (فعل) أبداً، لأن (فعل) لا يتعدى والفعل لا ينقل إلى (فعل) حتى يكون متعدياً قبل النقل⁽²⁾.

1. البكوش: التصريف العربي ص: 86.

2. الطر: ابن جني: المنصف ص: 52.

وممن أمثلته في الشواذ كلمة: (رُنْتُ) بكسر الراء، في قراءة علقمة بن قيس ويحيى بن وثاب والأعمش لقوله تعالى: "رُنْتُ إِلَيْنَا"⁽¹⁾، وهي لهجة لبني ضبة،⁽²⁾ ويذهب ابن جني إلى أن "فُعِلَ" من نولت الثلاثة إذا كان مضعفاً أو معتلاً عينه بحيء عنهم على ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة، إلا أن المصنف مخالف للمعتل للعين فيما أنكره. أما المصنف فأكثره عنهم ضم أوله نحو: (شُدُّ)، و(رُدُّ) ثم يليه الإثمام، وهو (مُدُّ) بين ضم الأول وكسره، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة، لأن الأفتى في اللغة الصم. والثالث وهو أقلها نحو: (شُدُّ)، و(رُدُّ)، و(حَلُّ)، و(بَلُّ)، بإخلاص للكسر⁽³⁾.

وقد أشار سيبويه إلى هذه اللهجة لفتي تكسر الأول بقوله: "اعلم أن لغة للعرب مطردة تجري فيها (فُعِلَ) من (رُنْتُ) مجرى (فُعِلَ) من (قُلْتُ)، وذلك قولهم: قد رُدُّ، وهذا. لما سكتوا العين ألغوا حركتها على الفاء كما فعل ذلك في (جُنْتُ)، و(يَعْتُ) .. واعلم أن (رُدُّ) هو الأجود الأكثر"⁽⁴⁾.

فهذا البطق المطرّد في الماضي المجهول يقوم على مبدأين: أحدهما: تغليب حركة العين التي هي أهم عادة، وبما أنها تسقط في المصاعف، فإنها تأخذ مكان حركة الفاء. وثانيهما: اجتذاب الالتباس الموجود في صيغة (رُدُّ) (الماضي المجهول) للنطق بالحجازي المتعذب، بصيغة (رُدُّ) (الأمر)، بينما (رُدُّ) لا تلتبس بشيء؛ لأنه لا توجد صيغة المجهول من اللازم.⁽⁵⁾

1. سورة يوسف، آية: 65. انظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 335؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 64؛ ابن جني: المحتسب 2: 345؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 321.

2. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 5: 321.

3. ابن جني: المحتسب 2: 345.

4. سيبويه: الكتاب 4: 422، 423.

5. انظر: اليكوش: التصريف العربي ص: 105، 106.

ومن أمثلة (فعل) في الشواذ كلمة: (عَمُوا)، وكلمة: (صَمُوا) بضم العين والصاد، هي قراءة يحيى بن وثاب، وإبراهيم النخعي لقوله تعالى: "وَحْصِبُوا لَّا تَكُونُ فُتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا"⁽¹⁾، ويذهب ابن جني إلى أنه: يجب أن يكون هذا على تقدير (فعل)، كقولهم: (زَكِمَ وَلَزِمَهُ الله)، و(حَمَّ وَأَحْمَهُ الله)، فكذلك هذا أيضاً، جاء على (عَمَى) و(صَمَّ)، و(أَعَمَّاهُ الله وَأَصَمَهُ الله). ولا يقال: (عَمَيْتُهُ)، ولا (صَمَمْتُهُ)، كما لا يقال: (زَكِمَهُ الله)، ولا (حَمَّهُ)⁽²⁾.

وإلى مثل هذا ذهب الرمخشري في الكشاف⁽³⁾، والعكبري في التبيان⁽⁴⁾، وأبو حيان في توجيه هذه القراءة إلا أن أبا حيان نصر على أن هذه "الأفعال متعدية ثلاثية، فإذا بُنيت للفاعل صارت قاصرة، فإذا أُرِيت بناءها للفاعل متعدية أدخلت همزة النقل، وهي نوع غريب في الأفعال"⁽⁵⁾.

2.5 أبنية الأفعال المزيدة ومعاني الزيادة:

الفعل المزيد هو ما زيد على حروفه الأصلية حرفٌ يسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علة تصريفية، أو حرفان، أو ثلاثة أحرف كذلك. ولكل واحد من هذه الأبنية المزيدة معاني يردُّ لها، وبها يفارق معناه معنى الثلاثي المجرد، والمزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً.⁽⁶⁾

1. سورة المائدة، آية: 71. انظر، ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 34، ابن جني:

المحتجب 1، 217؛ الرمخشري: الكشاف 1، 696؛ العكبري: التبيان 1: 358؛ أبو

حيان: البحر المحيط 3: 543.

2. ابن جني: المحتجب 1، 217.

3. الرمخشري: الكشاف 1، 696.

4. العكبري، التبيان 1: 358.

5. أبو حيان: البحر المحيط 3: 543.

6. انظر، الأسترابادي، شرح الشافية 1، 83؛ عبيد الحميد: دروس التصريف ص. 70.

وعندما يتكلم النحاة أحياناً عن أن معنى التاء في (افعل) هو الافتعال، ويسمونها (تاء الافتعال)، فهذا لا يعلقون معنى ما بحروف الزيادة، فيجعلون حروف الزيادة لو اصبق لا روائد، ولكن النحاة في الوقت نفسه يفرّدون باباً خاصاً بسموه (معاني صيغ الزوائد) مع إضافة كلمة (صيغ) إلى الزوائد، وبذا يجعلون المعاني الوظيفية التي هي فروع على معاني التقسيم مما تفقده للصيغ لا الزوائد، وهذا هو المنهج الأمثل لعلاج الموضوع لسببين: أحدهما: أنه لو أسندت هذه المعاني الوظيفية إلى الروائد لخرج بها ذلك عن طابع الزيادة إلى طابع الإصاق؛ لأنّ العنصر الوحيد الذي ينفرد بالدلالة على معنى وظيفي عام هو اللصقة، أمّا الزوائد فلا يمكن أن ينسب إليها بمعناها معاني صرفية عامة، وغاية ما يمكن أن ينسب إليها هو الدلالة على معنى الجهة في الحدث.

والسبب الآخر هو أن استخلاص الزائد وعزله عن الكلمة إن كان مقبولاً في المبن والتاء وفي تاء الافتعال، فليس مقبولاً في عناصر أخرى كالنصعيف والتكرار الذي يصعب معه نسبة للزيادة إلى أحد المكررين، ومن هنا لا تستقل هذه العناصر بمعاني مستقلة، وإنما تكون جهات لفهم معنى الحدث؛ لذلك كان المنهج السليم أن ينسب المعنى الوظيفي الصرفي للصيغة إلى الصيغة المريدة كلها لا إلى روائدها.⁽¹⁾

ويرى (هرمان بول) Herman paul أن للناس حين يتلقون للكلمات والصيغ لا يحللونها إلى عناصرها، ولا يستخرجون منها الأصول والروائد واللواحق والسوابق، بل يدركون تلك الصيغ إدراكاً كلياً.⁽²⁾ ولقد تناول ابن جني بعض أبيية الأفعال المزيدة في ثانيا كتابه للمحتسب، وبيّن معاني الزيادة فيها، وهي على النحو الآتي:

1 حصل: اللغة العربية معناها ومعناها ص 160 - 162.

2 نقل عن: أنيس: من أسرار اللغة ص. 33.

1.2.5 لفعل:

يرى ابن جني أن موضع زيادة الهمزة أن تقع أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفي أولها همزة، فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلاً⁽¹⁾. وهي الثلاثي المجرد يلاحظ "أن زيادة الهمزة جاءت من خارج المادة، ولم تكن من الكلمة نفسها"⁽²⁾.

وتأتي زيادة الهمزة في بناء (أفعل) لمعان كثيرة، منها: الإثبات، والإيجاب، والمصادقة، والتعدي، والكثرة، والصيرورة، والإعانة، والتعريض، والسلب، وقد تكون الصيغة في معنى للفاعل، وفي معنى للمفعول، أو لجعله صاحب الشيء، أو لبلوغ عدد، أو زمان، أو مكان، أو لمعنى المجرد، أو لمعنى الدعاء والمطالبة⁽³⁾. وقد ذكر ابن جني أمثلة على بناء (أفعل) إذا جاء بمعنى الدخول في المكان، وذلك نحو قراءة الجماعة لقوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تَخْمَصُوا فِيهِ"⁽⁴⁾، حيث يقول ابن جني "لما قراءة العامة، فوجهها أن تأتوا غامصاً من الأمر لتطلبوا بذلك التأول على أخذه، فـ (أغمض) على هذا: (أتى غامصاً من الأمر)، كقولهم: (أعمن الرجل): (أتى غمماً)، و (أعرق: أتى العراق)، و (أنجد: أتى نجد)، و (أغار: أتى الغور)"⁽⁵⁾. ومن أمثلة هذا البناء التي جاءت بمعنى للدخول في المكان أيضاً في الشواذ كلمة (أفصوا) من (أفضيت)، في قراءة السري بن ينعم وأبي حيوة لقوله تعالى:

1. انظر: ابن جني. التصريف للوكي ص. 50 ؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب ص: 107.

2. عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 7.

3. انظر: سيويه. الكتاب 4: 59 ؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 37-38 ؛ ابن يعيش:

شرح الملوكي في التصريف ص: 69، 70 ؛ الأسترلادي: شرح الشافية 1: 83 ؛ السيوطي:

جمع الهوامع 6، 23.

4. سورة البقرة، آية: 267.

5. ابن جني : المحتسب 1: 139.

ثُمَّ أَقْصُوا إِلَيَّ وَلَا تَنْتَظِرُونِ⁽¹⁾، ويرى ابن جني أن: "معناه أسرعوا إلي، وهو (أفعلت) من القضاء؛ وذلك أنه إذا صار إلى القضاء تمكن من الإسراع، ولو كان في صيق لم يقدر من الإسراع على ما يقدر عليه من السعة. ولأم (أفصيت)، و(القضاء)، وما تصرف منهما وأو لقولهم: قضا الشيء يَفْضُو فُضُوًا إذا اتسع. فقولهم (أفصيت): صرت إلى القضاء، كقولهم: (أعرق الرجل) إذا صار إلى العراق، و(أعمن الرجل) إذا صار إلى عمان، وأنجد: أتى نجداً، ونحو ذلك⁽²⁾. ومن قبل ابن جني أشار الفراء إلى معنى صيغة الريادة في هذا للمثال بقوله: "وأما الإقصاء فكأنه قال: ثم توجهوا إلي حتى تصلوا، كما تقول: قد أفضت إلي الخلافة والوجع".⁽³⁾ وإلى مثل هذا المعنى أشار أبو حيان من بعد.⁽⁴⁾

ويأتي بناء (أفعل) بمعنى المصانفة، ومن أمثلته في الشواد كلمة: (تَغْمُضُوا) في قراءة الرهري لقوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تَغْمِضُوا فِيهِ"⁽⁵⁾، ويقول ابن جني: "لم يذكر ابن مجاهد هل للميم مع فتح اللام مكسورة أو مضمومة؟"⁽⁶⁾ والمحموظ في هذا

1. سورة يونس، آية 71. انظر: الفراء: معاني القرآن 1: 474؛ ابن خالويه: مختصر في شواد

القرآن ص: 57؛ ابن جني المحتسب 1: 215-216؛ العكبري: التبيان 1: 524

2. ابن جني: المحتسب 1: 215-216.

3. الفراء، معاني القرآن 1: 474.

4. انظر: أبو حيان البحر المحيط 5: 178.

5. سورة البقرة، آية 267. انظر: ابن جني: المحتسب 1: 139؛ الرمضري: الكشف 1: 342

؛ العكبري: التبيان 1: 182؛ أبو حيان: البحر المحيط 2: 332.

6. إن عدم كتابة الحركات والنظر إليها على أنها من الأمور العرضية التي تعترض الحرف، فتقع فوقه أو تحته، لا على أنها جزء أساسي من الكلمة كما هو الشأن في اللغات الأوربية — قد أدى إلى خطأ صرفي في البنية، وإلى خطأ آخر نحوي في الإعراب، وترك هذا الأمر أشاراً أو سدواً فيما روي لنا من ألفاظ اللغة، بل إنه شوه بعضاً من القراءات القرآنية حين اعتمد بعض القراء على المصاحف وحدها (حسبنا: اللغة بين المعيارية والوصفية ص: 143

غَمَضَ الشَّيْءَ يَغْمُضُ، كـ (غار يغور)، و (دخل يدخل)، و (كمر يكمُن)، و (غرب يعرب). والمعنى: أن غيرهم يَغْمِضُهُمْ فيه، وذلك أن الناس يَجْنُونُهُمْ قد غَمَضُوا فيه، فيكون مر (أفعلت) للشيء وجدته كذلك، كـ (أحمدت الرجل): و (جدته محموداً)، و (أزمته): (وجدته مذموماً). ومنه قول الفرزدق (1):

وقوم كرام قد نقلنا قِراهمُ إليهم فأتلفنا المثايا وأتلفوا
أي وجدناها مُتلفة . وقول الأعشى (2):

أثوى وقصر ليلة ليزودا، فمضى، وأخلف من قتيلة موعدا
وقول روبة (3):

حتى إذا ما هاج حيرانُ الذُرْقِ وأفججَ الحَنَصاءُ من ذاتِ البرقِ
أي صادفها مهتاجة للبيت (4).

ومما جاء بمعنى المصادفة أيضاً من أمثلة (أفعل) في الشواذ كلمة (أَغْلَنَّا) في قراءة عمرو بن قنذ، وموسى الأسواري، وعمرو بن عبيد لقوله تعالى: "وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْلَنَّا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَتُبِعْ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً" (5)، وينص ابن جني على أنه: يُقال: (أَغْلَنْتُ الرجل): (وجدته غافلاً)، كقول عمر بن معد بكرب: (والله يا بني مُلِّمٌ لقد قاتلناكم فما أَجَبْنَاكُمْ، وسألناكم فما أَبَحَّلْنَاكُمْ، وَهَاجِنَاكُمْ فما أَفَحَّسْنَاكُمْ)، أي: (لم نجدكم جُنَّاء، ولا يُحَلَاء، ولا مُقْصِمين). ومنه قول الله تعالى: (وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْلَنَّا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَتُبِعْ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً)، أي: صادفناه

1. انظر: ابن منظور - لسان العرب، مادة: (تلف) 2: 232.

2. انظر: ابن جني: المحتسب 2: 28، ابن منظور: لسان العرب، مادة: (حلف) 5: 137.

3. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: (بر) 6: 29 الحنصاء: أرض بالبادية - والبرق، جمع برق: أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل.

4. ابن جني: المحتسب 1: 139-140.

5. سورة الكهف، آية: 28. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6: 114.

غافلاً. ولو كان (أغفلنا) هنا منقولاً من (غفل)، أي: منعاه، لكان معطوفاً عليه بالفاء (فاتبع هواه)، وكذلك لو كان معنى (أغفلنا) في الآية منعاً وصدداً لكان معطوفاً عليه بالفاء، وأن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه، وإذا لم يكن هكذا، وكان إنما هو (واتبع)، فطريقه أنه لما قال أغفلنا قلبه عن ذكرنا فكأنه قال: وجدناه غافلاً، وإذا وجد غافلاً فقد غفل لا محالة، فكأنه قال إذا: ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً، أي لا تطع من فعل كذا، يعدد أفعاله التي توجب ترك طاعة الله سبحانه⁽¹⁾.

وقد تأتي صيغة (أفعل) بمعنى التعدي، ومن أمثلته في الشواذ كلمة (يُبشِّر) في قراءة مجاهد، وخميد بن قيس لقوله تعالى: "ذلك الذي يُبشِّرُ للهِ عبادة للدين آمنوا وعملوا الصالحات"⁽²⁾، ويرى ابن جني أن: "وجه هذه القراءة أقوى في القياس، وذلك أنه يقال: (يُبشِّر ريد بكذا)، ثم نقل بهمزة النقل، فقيل: (أبشِّر الله بكذا)، فهذا كـ (مر زيد بعلان)، و (أمره الله به)، و (رغب فيه)، و (أرغبه الله فيه)، و (أفعلت) ها هنا كـ (فعلت) فيه، وهو (أبشَّرتُه) و (بشَّرتُه)، وكلاهما منقول للتعدي: أحدهما بهمزة (أفعل)، والآخر بتضعيف العين. فهذا كـ (فرح)، و (أفرحتُه)، و (فرحتُه)، وهو (بشِّر)، و (أبشَّرتُه)، و (بشَّرتُه). وأما (بشَّرتُه) — بالتخفيف — فعلى معاقبة (فعل) (لأفعل) في معنى واحد نحو: (جذ في الأمر)، و (أجذ)، و (صد)، و (أصد)⁽³⁾.

ويوافق أبو حيان ابن جني في أن (يُبشِّر) بضم الياء وتخفيف الشين من (أبشِّر) معدي بالهمزة من (بشِّر) اللازم المكسور للشين. أمّا (بشِّر) بفتحها،

1. انظر: ابن جني، المحتسب 2: 28.

2. سورة الشورى، آية: 23 ؛ انظر: ابن جني، المحتسب 2، 251 ؛ أبو حيل: البحر المحيط 7:

3. ابن جني، المحتسب 2: 251.

مُتَعَدٍّ⁽¹⁾ ويخالفه في أنْ (يُتَعَدُّ) بالتشديد للتكثير لا للتعدية؛ لأنْ المتعدي إلى واحد وهو مخفف لا يُعَدَى بالتضعيف إليه، فالتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية،⁽²⁾ وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان صحيح لا جدال فيه.

2.2.5 فَعْلٌ:

ويكون هذا البناء بزيادة حرفٍ من جنس عينه فِدْعَمٌ للحرفان، وذلك نحو: (قَتَمَ) و (زَكَّى) و (صَلَّى). ولم يذكر سيبويه سوى معنيين لهذه الصيغة هما: التعدية والتسمية، والتسمية كأن تقول: (خَطَأْتَهُ) أي: سميته (مُخْطِئاً)، أو (فَسَقْتَهُ)، و (زَنَيْتُهُ) أي: سميته بالرنا والفسق. وراى عليهما السيوطي المعاني التالية: للتكثير، والسلب، والتوجه، واحتصار الحكاية، وبمعنى: (فَعَلَ).⁽³⁾

ومر أمثلة (فَعَلَ) التي جاءت بمعنى التكثير في الشواذ كلمة (فَرَّقْنَا) مشددة في قراءة الرهري لقوله تعالى: "وَإِذْ فَرَّقْنَا بَيْنَكُمْ الْبَحْرَ"⁽⁴⁾. ويذهب ابن جني إلى أنْ "معنى (فَرَّقْنَا)، أي: جعلناه فَرَقاً، ومعنى (فَرَّقْنَا): شَقَقْنَا بكم للبحر، و (فَرَّقْنَا) أشد تبعيصاً من (فَرَّقْنَا)، ومن ذلك: (فَرَّقْتُ شَعْرَهُ)، أي: جعلته فَرَقَيْن، و (فَرَّقْتُ شَعْرَهُ)، أي: جعلته فَرَقاً"⁽⁵⁾ ويرى ابن جني أنْ في (فَرَّقْنَا) مخففة معنى (فَرَّقْنَا) مشددة.⁽⁶⁾

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 7: 493

2. المصدر نفسه 7: 493.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 4. 58 ؛ السيوطي: مع الهوامع 3: 266 267.

4. سورة البقرة، آية: 50 انظر: التنجس: إعراب القرآن 1: 223 ؛ ابن حاليو: مختصر في

شواذ القرآن ص: 5 ؛ ابن جني: المحتسب 1: 82 ؛ الرمخشري: الكشف 1: 166 ؛

القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 1: 264؛ أبو حيان: البحر المحيط 1: 355.

5. ابن جني: المحتسب 1: 82.

6. المصدر نفسه 1: 82.

وإلى مثل هذا المعنى ذهب أبو حيان بقوله: "(فرقنا) بالتشديد يفيد للتكثير، لأن المسالك كانت لثني عشر مسلماً على عدد أسباط بني إسرائيل، ومن قرأ (فرقنا) مجرداً اكتفى بالمطلق وفهم للتكثير من تعداد الأسباط".⁽¹⁾

فمعنى الصيغتين واحد لدى ابن جني وأبي حيان، إذ اكتسبت الصيغة الأولى معناها من التضعيف، والثانية من سياق الكلام، ويرى الباحث أن المعنى الأول: (فرقنا) صرفي مرتبط ببنية الكلمة أما المعنى الثاني: (فرقنا) فنحوي مرتبط بالجملة في سياقها التركيبي.

وجاءت صيغة (فعل) للمبالغة، ومن أمثلتها في الشواذ كلمة (لوف) مشددة في قراءة الزهري لقوله تعالى: "وَأَوْفُوا بعهدي أوف بعهدكم"⁽²⁾، ويذهب ابن جني إلى أنه: "ينبغي - والله اعلم - أن يكون قرأ بذلك؛ لأن (فعلت) أبلغ من (أفعلت)، فيكون على أوفوا بعهدي أبالع في توفيتكم، كأنه ضمان منه سبحانه أن يعطي الكثير عن القليل".⁽³⁾ ويرى النحاس أن المعنى في (لوف) على التكثير.⁽⁴⁾ بينما يوافق الرمخشري ابن جني تمام الموافقة في توجيه هذه القراءة.⁽⁵⁾

ويجمع أبو حيان بين المعنيين: للتكثير، والمبالغة، ولعل التكثير والمبالغة لديه يحملان نفس الدلالة، يرى أنه "يُحتمل أن يُراد به التكثير، وأن يكون موافقاً للمجرد، فإن أُريد به التكثير، فيكون في ذلك مبالغة على لفظ (لوف)، وكأنه قيل

1. أبو حيان: البحر المحيط 1 355.

2. سورة البقرة، آية: 40 ؛ انظر: النحاس، إعراب القرآن 1، 218 ؛ ابن جني، المحتسب 1؛

81 ؛ الرمخشري: الكشاف 1: 158 ؛ العكبري: التبيان 1: 56 ؛ القرطبي: الجامع لأحكام

القرآن 1: 227، أبو حيان: البحر المحيط 1 330.

3. ابن جني: المحتسب 1: 81.

4. النحاس: إعراب القرآن 1: 218.

5. الرمخشري، الكشاف 1. 158.

أبالغ في إيعائكم، فضمن تعالى إعطاء الكثير على القليل⁽¹⁾ ولا يخفى أن العبارة الأخيرة التي ذكرها أبو حيان مقتبسة من ابن جني.

ومن أمثلة (فعل) للمبالغة في الشواذ كلمة (فَتَّاه) في قراءة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْبُيُوتِ فَتَّاهُوا لَفُتَّتْ بُرْجُ الْبُلْدَانِ" وأصاب⁽²⁾، قال ابن جني "أما (فَتَّاه) بتشديد التاء والنون، (فَعَلَّاه)، وهي للمبالغة، ولما دخلها معنى (نَبِّهَناه)، و (يَقُطِّناه) جاءت على (فَعَلَّناه)، لفتح المعنى للمراد⁽³⁾. وقد أشار النحاس من قبل ابن جني إلى أن المعنى في صيغة (فَتَّاه) على التكثر⁽⁴⁾ ولعل النحاس يبتعد عن مصطلح (المبالغة) مؤثراً عليه مصطلح (التكثر). وقد تابع الرمخسري وأبو حيان ابن جني في أن معنى هذه الصيغة على المبالغة⁽⁵⁾.

وقد ترد صيغة (فعل) المخففة بمعنى: (فعل) للتكثر والمبالغة، ومن أمثلة ذلك كلمة (فرَّقوا) بالتخفيف، هي قراءة مولى ابن هاني، والأعمش ويحيى، لقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَهُمْ وَكَانُوا شِعْباً لِمَنْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ"⁽⁶⁾، قال ابن جني: "أما (فرَّقوا) بالتخفيف فتأويله أنهم مازوه عن غيره من سائر الأديان، هذا طاهر (فرَّقوا) بالتخفيف، وقد يحتمل أن يكون معناه معنى القراءة بالنتقيل، أي:

1 أبو حيان: البحر المحيط 1: 330.

2 سورة ص، آية 24: انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 461؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 130؛ ابن جني: المحتسب 2: 232؛ الرمخسري: للكشاف 4: 89؛ أبو حيان: البحر المحيط 7: 377.

3 ابن جني: المحتسب 2: 232.

4 انظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 461.

5 انظر: الرمخسري: للكشاف 4: 89. أبو حيان: البحر المحيط 7: 377.

6 سورة الألعاف، آية: 159. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص. 42؛ ابن جني: المحتسب 1: 238؛ العكبري: التنبيل 1: 429؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 7: 97. أبو حيان: البحر المحيط 4: 260.

(فرَّكوه)، و (عصَّوه أعضاء)، فخالعوا بين بعضه وبعض، وذلك أن (فعل) بالتخفيف يكون فيها معنى التثقيب⁽¹⁾.

وهذا ما ذهب إليه العُكيري فيما بعد في كتابه للتبيان⁽²⁾.

ومن أمثلة (فعل) بمعنى: (فعل) للتكثير في الشواذ كلمة (الخالق) في قراءة مالك ابن دينار والجحدري والأعمش، لقوله تعالى: "إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ"⁽³⁾، يذهب ابن جني إلى أن: "في هذه القراءة دليل على أن (فعل) الخفيفة فيها معنى الكثرة كـ (فعل) الثقيلة، ألا ترى إلى قراءة للجماعة: (الخالق) ؟ وهذا للكثرة لا محالة. وقد قرن به (العليم)، و (فعل) للكثرة، وكان (الخالق) الموضوع للكثرة أشبه (بعلسم)؛ لأنه موضوع لها، فلولا أن في (خلق) معنى الكثرة لما عُبِّرَ (بخالق) عن معنى (خالق)⁽⁴⁾.

ولعل معنى الكثرة المستفاد من (الخالق) ناتج عن اقتران هذه الصيغة بكلمة (العليم) التي تكل على الكثرة، ولو جاءت أي صيغة أخرى مكان صيغة (خالق) لأقادة نفس المعنى بسبب هذا التضام الحاصل مع صيغة (فعل) التي تكل على الكثرة.

ومثلها كلمة (صَرَفْنَا) مخففة الراء، في قراءة الحسن لقوله تعالى: "صَرَفْنَا"⁽⁵⁾، فيرى ابن جني أن " (صَرَفْنَا) هنا بمعنى: (صَرَفْنَا) مشدداً⁽⁶⁾، وينقل أبو حيان عن صاحب اللوامح في تعليقه على قراءة الحسن قوله: "هو بمعنى العامة، —

1. ابن جني: المحتسب 1: 238.

2. العُكيري: التبيان 1: 429.

3. سورة الحجر ، آية: 86، انظر: ابن جني: المحتسب 2، 6.

4. ابن جني: المحتسب 2: 6.

5. سورة الإسراء ، آية: 41، انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص: 77 ، ابن جني:

المحتسب 2: 21 ، أبو حيان: البحر المحيط 6، 37.

6. انظر: ابن جني : المحتسب 2: 21.

يعني بالعامية قراءة الجمهور — قال: لأنَّ (فعل)، و (فعل) ربما تعاقبا على معنى واحد⁽¹⁾.

ويرى السباحث أن سبب ورود (فعل) للمخفة بمعنى (فعل) عند ابن جني وغيره من نحاة العربية هو الإحياء الدلالي الذي تنبثه قراءة الجماعة في باقي للقراءات الأخرى، فعاني الصيغ الصرفية في للقراءات المشهورة يسيطر سيطرة تامة في أدهان للنحاة على معاني الصيغ في للقراءات الأخرى الأقل شهرة.

3.2.5 فعل:

ومن أمثلة (فعل) التي جاءت بمعنى التكثر في الشواذ كلمة (يُمَشُّون) بضم الياء وفتح الشين مشددة. هي قراءة علي عليه السلام وعبد الرحمن بن عبد الله لقوله تعالى: "وَيَمْشُونَ فِي الْأَمْثَالِ"⁽²⁾، قال ابن جني: " (يُمَشُّون) كقولك: يُدْعَوْنَ إِلَى الْمَشْيِ، ويحملهم حامل إلى المشي، وجاء على (فعل) لتكثر فعلهم، إذ هم عليهم السلام جماعة، ولو كانت (يُمَشُّون) بضم الشين لكانت أوفق لقوله تعالى: (لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ)، إلا أن معناه يكثرور المشي"⁽³⁾ كما قال المتنخل الهذلي⁽⁴⁾:

يُمَشِّي بَيْتَنَا حَانُوتٌ خَمْرٌ من الخُرْسِ الصَّرَاصِرَةِ الْقَطَاطِ

وتمني ابن جني أن لو كانت للقراءة على (يُمَشُّون) بضم الشين حتى تتوافق مع قوله تعالى: (لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ)، لا يستقيم مع المنهج الصحيح في دراسة الأداءات المستعملة سواء كانت قراءات قرآنية أو غير ذلك، ولا يصح من ابن جني أن

1. أبو حيان البحر المحيط 6: 37

2. سورة الفرقان، آية: 20 انظر: ابن جني: المحتسب 2: 120 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 6: 449.

3. ابن جني: المحتسب 2: 120.

4. انظر: ابن منظور: لسان العرب مادة: (حنت)، 4: 242. الحانوت: الخمار، والمصراصرة. ببط الشام، والقطاط: الجعاد، أي: فرو للرأس.

يحتاج أكثر من صحة الرواية، وإذا ثبتت صحة الرواية فما عليه إلا أن يصفها دون نقد لها أو حتى عرضها على مقاييس النحاة الضيقة، ولو كان لدى ابن جني اطلاع واسع واستيعاب شامل لكل القراءات القرآنية لوجد بغيته في قراءة عبد الرحمن السلمي (يُمشور) مشدداً مبنيّاً للفاعل، التي رواها أبو حيان في البحر المحيط،⁽¹⁾ وأبو حيان أكثر استيعاباً وإحاطة بالقراءات للشاذة من ابن جني.

ومن أمثلة صيغة (فعل) التي جاءت بمعنى للتكثير كلمة (رُكسوا)⁽²⁾ منقل بخبر ألف في قراءة ابن مسعود،⁽³⁾ لقوله تعالى: كُلُّ مَا رُكُوا إِلَى الْفِتَّةِ لُكسُوا فيها⁽⁴⁾، قال ابن جني: "وجه ذلك أنه شيء بعد شيء، وذلك لأنهم جماعة، فلما كانوا كذلك وقع شيء منه بعد شيء فطال، فلاق به لفظ للتكثير والتكرير، كقولك غلقت الأبواب، وقطعت الحبال، وقد يكون معنى للتكرير مع لفظ للتخفيف، أنشد أبو الحسن:

أنت للفداء لقبله هذمتها ونقرتها بيدك كل منقر

فصار و (نقرتها) كأنه قال: ونقرتها، يدل عليه مصدره الذي هو (منقر). وهذا ونحوه مما يدل على اشتغال لفظ الأفعال على معاني الأجناس، حتى إن اللفظة

1. انظر: أبو حيان: البحر المحيط 6. 449.

2. الإركس: الرد والرجع، قيل من آخره إلى أوله، والركس: قلب الشيء على رأسه لو ردُّ لوجه على آخره. (البحر المحيط 3: 324)

3. يرى أبو حيان أن وجه القراءة المروية عن عبد الله بن مسعود هي: (رُكسوا) بصم للراء من غير ألف مخففاً. (البحر المحيط 3. 332)

4. سورة النعام، آية 91، انظر. ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من: 27؛ ابن جني: المحتسب 1: 194، الفكري: التبيان 1: 304، أبو حيان، البحر المحيط 3: 332.

لواحدة تصلح لكثيره صلاحها لقليله⁽¹⁾ وذهب العكبري إلى أن رُكسوا بالتشديد
للثقل والتكثير معاً⁽²⁾.

ولعل الأمر ليس كما يرى ابن جني فالفعل المجرد يدل على الحدث مجرداً،
ولا يشتمل لفظ للفعل على معاني الأجناس إلا بقرينة سياقية، ومعنى التكرير
والتكثير في بيت الشعر مستفاد من السياق التركيبي، فوجود مصدر للفعل في
السياق التركيبي هو الذي جلب معنى التكرير للصيغة المخففة.

4.2.5 فاعل:

تأتي صيغة (فاعل) لمعان عدة منها: المشاركة بين طرفين، والتعديّة
والتكثير، والموالة، وتحقيق صفة للفعل، ومعنى فعل⁽³⁾.

ومما جاء في المحتسب من أمثلة هذا البناء بمعنى التعديّة كلمة (أَتَيْنَا) في
قراءة ابن عباس، وسعيد بن جبير، ومجاهد لقوله تعالى: قَالُوا لَأَتَيْنَا طَائِعِينَ⁽⁴⁾،
وينص ابن جني على أنه ينبغي أن يكون (أَتَيْنَا) هنا (فَاعَلْنَا)، كقولك: (سَارَعْنَا)،
و(سَابَقْنَا)، ولا يكون (أَفْعَلْنَا)؛ لأنّ ذلك متعد إلى مفعولين، و(فَاعَلْنَا) متعد إلى
مفعول واحد. وحذف الواحد أسهل من حذف الاثنين؛ لأنه كلما قل الحذف كان أمثل
من كثرته⁽⁵⁾.

1- ابن جني : المحتسب 1: 194.

2. انظر: العكبري: اللتيان 1: 304

3. انظر. سيبويه . الكتاب 4. 68 ؛ ابن يعيش : شرح الملوكي في التصريف ، ص: 73 ؛ عبد
الحميد. دروس التصريف ص: 75

4. سورة فصلت، آية: 11 ؛ فطر: ابن جني. المحتسب 2: 245 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 7:
466.

5. ابن جني: المحتسب 2. 245.

ومن أمثلة (فاعل) بمعنى: (فعل) كلمة (كَاشَفَ) بـألف، في قراءة قتادة لقوله تعالى: ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ⁽¹⁾، ويذهب ابن جني إلى أنه: قد جاء عنهم (فاعل) من الواحد يراد به (فعل)، نحو: (طَارَقَتُ النُّعْلَ)، أي: (طَرَقْتُهَا)، و(عَاقَبْتُ للهِصِّ)، و(عَافَاهُ اللهُ)، و(قَانَيْتُ اللونَ) أي: (خَلَطْتَهُ)، في أحرف غير هذه، وكذلك يكون (ثُمَّ إِذَا كَاشَفَ الضُّرُّ) أي: (كَشَفَ)، ونحو منه في المعنى والمثال: (رَاحِبْتُ من حَنَاقِهِ)، أي: (أَرَحِبْتُ)⁽²⁾.

والسي مثل هذا المعنى يذهب أبو حيان في توجيهه لقراءة قتادة، فيرى أن (فاعل) هنا بمعنى: (فعل).⁽³⁾

5.2.5 تفاعل:

وهو من أبنية الثلاثي المرید بحرفين، ويأتي هذا البناء لعدة معاني، منها: للمشاركة، وللتكلف، والمطاوعة، وقد يأتي بمعنى (فعل) الثلاثي.⁽⁴⁾

ومن أمثلة صيغة (تفاعل) التي جاءت بمعنى للمشاركة في الشواذ كلمة (تَنَاسَّحُوا) بـألف في قراءة الحسن، وداود بن أبي هند لقوله تعالى: إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَقَسَّعُوا فِي الْمَجَالِسِ فَاقْسَحُوا بِفُصِّحِ اللَّيْلِ لَكُمْ⁽⁵⁾، ويذهب ابن جني في توجيه هذه القراءة إلى أن: "هذا لائق بالعرض؛ لأنه إذا قيل: (تَقَسَّعُوا فِي الْمَجَالِسِ) لم يكن فيه إصرار بـلـيل: (ليفصح بعضكم لبعض)، وإنما طاهر معناه: (ليكن هناك تفصح). وأما (التفاسح) فـ(تفاعل)، والمراد به هنا (المفاعلة)، وبأيها أن يكون لما فوق

1. سورة المحل، آية: 54. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 73 ؛ ابن جني. المحتسب 2: 10 ؛ أبو حيان: البحر المحيط 5: 487.

2. ابن جني. المحتسب 2: 10.

3. أبو حيان: البحر المحيط 5: 487.

4. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 69 ؛ عبد الحميد: دروس التصريف ص: 79-80.

5. سورة المجادلة، آية: 11. انظر: الغراء: معاني القرآن 3 141 ؛ النحاس: إعراب القرآن 4:

378 ؛ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص: 153 ؛ ابن جني: المحتسب 2: 315

الواحد، كـ (المقاسمة)، و (المكايلة)، و (المساقاة)، و (المشاربة)، إلا أنه قد يستفاد أيضاً مع (تَفَسَّحُوا) هذا للمعنى؛ لأنه لم يقصد به تَفَسَّحٌ مخصوص، فهو شائع بينهم، هسرى لذلك في جميعهم⁽¹⁾.

وقول ابن جني: إنه قد يستفاد مع (تَفَسَّحُوا) معنى المفاعلة كما هو الشأن في (تَفَاسَّحُوا) يقرب من قول الفراء الذي يرى أن (تَفَاسَّحُوا)، و (تَفَسَّحُوا) متقاربان في المعنى⁽²⁾.

ومن أمثلة صيغة (تفاعل) التي جاءت بمعنى التكلف والتظاهر في الشواد كلمة (تَنَاسَوْا) في قراءة عليّ - عليه السلام - وأبي رجاء وجُوَيْة بن عائد لقوله تعالى: "وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"⁽³⁾، ويرى ابن جني أن: "الفرق بين (تَنَسَّوْا) و (تَنَاسَوْا) أن (تَنَسَّوْا) نهى عن النسيان على الإطلاق: أُنَسَّوْهُ، أو تَنَاسَوْهُ. فأما (تَنَاسَوْا) فإنه نهى عن فعلهم للذي احتاروه، كقولك: (قد تعاضل، وتضام، وتناسى): إذا أظهره من فعله وتعاضاه وتظاهر به، فإن قيل: ومن ذا الذي يتظاهر بنسيان الفصل؟ قيل معناه - والله أعلم - إنكم إذا استكثرتم من هجر الفصل وتناقلتم عنه صرتم كأنكم متعاضون لتتركه، متظاهرون بنسيانه، وهذا كقولك للرجل يكثر خطؤه: أنت تتحايد الصواب توقي عارف به، وأنت مُعْتَمِلٌ لما لا يحسن، وإن لم يقصد هو لذلك. ويحسن هذه القراءة: أنك إنما تنهى الإنسان عن فعله هو، والتناسى من فعله، فأما (النسيان) فظاهره أنه من فعل غيره به، فكأنه لم يبق قنسى. وزاد في حسنه شيء آخر، وهو أن الأمور هنا جماعة، و (تفاعل) لائق بالجماعة، كـ (تقاطعوا) و (تواصلوا) و (تقاربوا) و (تباعدوا)⁽⁴⁾.

1. ابن جني: المحتسب 2: 315؛ أبو حيل: البحر المحيط 8: 235.

2. انظر: الفراء: معاني القرآن 3: 141.

3. سورة البقرة، آية: 237. انظر: ابن خالويه: مختصر في شواد للقرآن ص. 15؛ ابن جني:

المحتسب 1: 127؛ أبو حيل: البحر المحيط 2: 247.

4. ابن جني: المحتسب 1: 127-128.

ولا يُحسَّن هذه القراءة ما يراه ابن جني إنما الذي يُحسَّن روايتها للصحيحة
عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتمثيلها لمط من أنماط العربية في أعلى
مستوياتها.

المصادر والمراجع

1. الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت: 215هـ)، 1981م، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، عمان، ط3.
2. الأزهرى: خالد بن عبد الله: التصريح على التوضيح (ت: 905هـ)، طبعته دار إحياء الكتب العربية، للقاهرة.
3. الأسترابادي: محمد بن الحسن (ت: 686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الرفراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
4. الأفغاني: سعيد، 1987م، في أصول النحو، للمكتب الإسلامي، بيروت.
5. امرؤ القيس، 1983م، الديوان، ت: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.
6. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت: 577هـ)، 1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، للمكتبة العصرية، بيروت.
7. أنيس: إبراهيم، 1992م، الأصوات للعويةم، مكتبة الأنجلو المصرية، للقاهرة، ط4.
8. أنيس، إبراهيم، 1992م، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، للقاهرة، ط6.
9. أنيس، إبراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، للقاهرة، ط8.
10. البعدلي، عبد القادر بن عمر، (ت: 1093هـ)، 2000م، خزنة الألب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخابجي، القاهرة، ط4.

11. السعدادي: عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، (دبت): شرح شواهد شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
12. الجرجاني: علي بن محمد، 1995م، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت.
13. ابن جني: أبو الفتح عثمان، 2001م، التصريف الملوكي، ت: للبدر اوي زهران، الشركة المصرية للعالمية للنشر، القاهرة.
14. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1999م، الحصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4.
15. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: 392هـ)، 1985م، سر صناعة الإعراب، ت: حسن هداوي، دار القلم، دمشق.
16. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، 1990م، للجمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط2.
17. ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، 1999م، المنصف، ت: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
18. الحديثي: خديجة، 1975م، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد.
19. حسّان، تمام، 1988م، الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار للشؤون الثقافية العامة، بغداد.
20. حسّان، تمام، 2004م، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4.
21. حسّان، تمام، 1990م، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
22. حس، عبّاس، 1975م، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط5.

23. الحملاوي: أحمد، (د.ت)، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت
24. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت: 745هـ)، 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
25. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت: 745هـ)، 2001م، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
26. ابن جالويه: الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن، ت: ج. برجستراسر، دار الهجرة، الرياض.
27. الخضري، محمد الشافعي، (ت: 1286هـ)، 2005م، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.
28. الذلي، عثمان بن سعيد، (ت: 444هـ)، 1985م، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: لوتو برنزل، دار الكتب العربي، بيروت، ط3.
29. روبة بن العجاج، (ت: 145هـ)، 1980م، ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.
30. الراجحي: عبده، 1972م، لغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت.
31. الراجحي، عبده، 1986م، للنحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت.
32. الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت: 311)، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.
33. الزمخشري: محمود بن عمر (ت: 538هـ)، 1997م، للكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

34. زيدان، جرجي، 1969م، الفلسفة اللغوية، مراجعة وتعليق: مراد كامل، مؤسسة دار الهلال، القاهرة.
35. ابن المراج، محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، 1999م، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفعلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.
36. المسترمان، محمود، (د.ت)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
37. ابن أبي سلمى، زهير، (د.ت)، ديوانه، دار صادر، بيروت.
38. سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت: 180هـ)، 2004م، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
39. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1985م، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.
40. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1998م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
41. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (ت: 911هـ)، (د.ت)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.
42. السيد، أمين علي، 1985م، في علم الصرف، دار المعارف، القاهرة، ط3.
43. شاهين، عبد الصبور، 1977م، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
44. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت: 1331هـ)، 2001م، للثرر للوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.

45. الصبان، محمد بن علي، (ت: 1206هـ)، 1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
46. ضيف، شوقي، 1999م، المدارس للنحوية، دار المعارف، القاهرة، ط8.
47. الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ)، 2001م، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت: محمود شاكر: دار إحياء التراث العربي.
48. طحّان، ريمون، 1981م، الألفية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.
49. عبد السّواب، رمضان، 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6.
50. عبد الحميد: محمد محيي الدين، 1990م، دروس التصريف، بيروت، لبنان.
51. أبو عبيدة، مَعْنَر بن الْمُثَنَّى، (ت: 210هـ)، 1970م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد مَرْكَبِين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.
52. ابن عصفور: علي بن مؤمن (669هـ)، 1971م، المقرب، ت: أحمد عبد الستار الجوّاري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
53. ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ)، 1979م: الممتع في التصريف، ت: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4.
54. عضيمة، محمد عبد الخالق، 2004م، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
55. العُكْبَرِي، عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، 1998م، التبيان في إعراب القرآن، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
56. عمر، أحمد مختار، 1991م، دراسة الصوت اللغوي، عالم للكتب، القاهرة.
57. الفارسي (أبو علي)، الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)، 1999م، النكلمة، ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت.

58. الفارسي (أبو علي)، للحسن بن أحمد، (ت: 377هـ)، 1988م، كتاب الشعر
أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة
الخانجي، القاهرة.
59. للفراء، يحيى بن زياد، (207هـ)، 1983م، معاني القرآن، الجزء الأول
بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق:
محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم
الكتب، بيروت، ط3.
60. الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت: 170هـ)، 1980م: العين، ت: مهدي
المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ط3.
61. الفيومسي، أحمد بن محمد بن علي، (ت: 770هـ)، 1994م، المصباح المنير
في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
62. قباوة، فخر الدين، 1998م، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف،
بيروت، ط3.
63. للقرطبي، محمد بن أحمد (ت: 671هـ)، (دت)، للجامع لأحكام القرآن، ت:
سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت.
64. المبرد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، 1963م، للمقتضب، تحقيق: محمد
عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة.
65. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت: 324هـ)، 1980م، للمباعدة في القراءات،
تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2.
66. المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله (ت: 449هـ)، لزوم ما لا يلزم
(اللزوميات)، دار صادر، بيروت.
67. ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت: 711هـ)، 2000م، لسان العرب، دار
صادر، بيروت.

68. النابغة، للذهبي، (د.ت)، ديوانه، ت: كرم البستاني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
69. النحاس، أحمد بن محمد، (ت:338هـ)، 1988م، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3.
70. هارون، عبد السلام محمد، 2002م، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
71. ابن يعيش: يعيش بن علي، 1973م، شرح التصريف الملوكي لابن جنى، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب.
72. ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت:643هـ)، 2001م، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
73. حمين، حسن سليمان، 1995م، الاتساع في اللغة عند ابن جنى، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.
74. علوه، جمعه محمد، 1986م، لوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
75. علي، عادل شحادة، 1988م، ابن جنى في كتابه المنصف، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
76. الزبعاوي، غنيم غانم، 1995م، جهود ابن جنى في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.